



العدد: أ.ي/٢٠٢٥ / ٧٧٨
التاريخ: ٢٠٢٥ / ٠٥ / ٢٠

الى/هيئة الأوراق المالية

م/البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

يهدىكم المصرف التجاري العراقي الاسلامي اطيب التحيات ...

نرفق لكم طياً التقرير السنوي وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية الموحدة والمنفصلة (المصدقة) للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ .

مع التقدير...

٢٠٢٥/٠٥
مصطفى حواس
معاون المدير المفوض



نسخة منه الى:

- المصرف التجاري العراقي الاسلامي/الدائرة المالية



ان حفاظك على هذه الوثيقة دون ضرر يُمكنك من استخدامها في الدوائر المرتبطة بهذا النظام

يُمكنك حفظ صورة الوثيقة في هاتفك لأستخدامها عند الضرورة

نؤيد صحة صدور الوثيقة الالكترونية بعد مطابقتها مع الوثيقة الورقية

وثيقة خاصة لا يمكن قراءتها الا بحساب موظف حكومي 



878089176975017

عزيزي المواطن في حالة حدوث أي تذكؤ أو مشكلة في قراءة رمز الوصول السريع

يرجى الاتصال على الرقم المجاني 5599

لمزيد من المعلومات عن الخدمات الحكومية الالكترونية، بالأمكان زيارة الرابط التالي

www.ur.gov.iq

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

التقرير السنوي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

المحتويات:

- ١- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- ٢- تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٢٤
- ٣- تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٤
- ٤- تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤
- ٥- تقرير لجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢٤
- ٦- تقرير مراقب الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
- ٧- البيانات المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

البيانات المالية الموحدة

٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالنأيابة عن إخواني أعضاء مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ("المصرف" أو "CIBIQ")، يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب وأن أعرب عن خالص الشكر والاعتزاز لتبنيكم الدعوة للمشاركة في أعمال الهيئة العامة ومناقشة تقرير المصرف السنوي عن أداءه للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

استمرت التحديات في الظهور في بيئة الأعمال خلال عام ٢٠٢٤. ووفقاً للبنك الدولي، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً اقتصادياً بنسبة ١,٨٪ في عام ٢٠٢٤، بزيادة طفيفة من ١,٧٪ في عام ٢٠٢٣. وتتمثل بعض المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنطقة في تكثيف النزاعات المسلحة في المنطقة، وزيادة عدم اليقين في السياسات، والتحولات السلبية غير المتوقعة في السياسات العالمية، والتأخير في زيادة إنتاج النفط وما إلى ذلك.

على الرغم من التحديات المستمرة في بيئة الأعمال، واصل المصرف أدائه القوي وتحسن بشكل كبير ليصل إلى صافي أرباح بلغت ٣٨,٢ مليار دينار عراقي في عام ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١٥,١ مليار دينار عراقي). كما واصل المصرف التركيز على التوزيع الفعال للموارد ضمن إطار مقبول للمخاطر لتحقيق أقصى قدر من العوائد للمساهمين. بالإضافة إلى ذلك، أطلق المصرف مبادرات تحول رقمي مهمة لتقديم حلول أتمتة العمليات التي تركز على العملاء من أجل تحسين الخدمات ورفع مستويات الكفاءة.

كما حقق مصرفكم إنجازات نوعية في تعزيز عملياته المصرفية وملائته الائتمانية، حيث حصل على تصنيف أئتماني B على المدى القصير والطويل مع نظرة مستقبلية مستقرة على المستوى البعيد الأمد من قبل وكالة التصنيف الدولية "كابيتال إنتلجنس" للتصنيف الائتماني. كذلك حصل المصرف على شهادة المعيار العالمي للجودة (ISO 27001) التي تؤكد التزامنا بتطبيق نظام إدارة أمن المعلومات وحماية البيانات، بالإضافة إلى شهادة (ISO 22301) التي تضمن مرونة العمليات واستمرارية الأعمال دون انقطاع.

في أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على المصرف الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب.م.ب (مقفلة)) وهو مصرف إسلامي رائد في العالم، أكمل المصرف بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف التجاري العراقي الإسلامي عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير للبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الرقابة الشرعية والمصرف الأم ومساهميننا ومنتسبيننا على دعمهم المستمر وغير المحدود للمصرف، ولولا هذا الدعم لما تمكنا من تحقيق هذا الإنجاز.

وفقنا الله جميعاً لخدمة عراقنا الحبيب والاسهام في نهوضه الاقتصادي، وأكرر ترحيبي بكم وتحياتي لكم وشكراً.



محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة



تقرير مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي السنوي عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤
حضرات اعضاء الهيئة العامة المحترمين....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

يسر مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي أن يقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي الشامل عن أداء البنك مرفقاً بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤. وفقاً لأحكام المادتين (١٣٤، ١١٧) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وعمل بالقيادة المحاسبية المرقمة (١٠) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية وأحكام قانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي.

أن مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد أنظمة الضبط ونظام الرقابة الداخلية الضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة وإظهارها خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن خطأ.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف

١. تأسيس المصرف:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في ١١/شباط/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من أوائل المصارف الأهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م/ش/٤٥٣٤ والمؤرخة في ١١/شباط/١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار، وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢/تموز/١٩٩٢.

٢. التحول إلى النموذج الإسلامي

في أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على الشركة الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب (مفلة)) في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتباراً من تاريخ الاستحواذ. تبعاً لذلك، وبناءً على حصول الموافقات النهائية من الهيئة العامة ودائرة تسجيل الشركات، تم تغيير اسم المصرف الى "المصرف التجاري العراقي الإسلامي" بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ بدلاً من المصرف التجاري العراقي، وقد منح البنك المركزي العراقي مهلة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ لتحويل موجودات ومطلوبات المصرف الى منتجات تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية. أكمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف التجاري العراقي الإسلامي عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويقدم حالياً مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

٣. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع:

لقد تنامي رأس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، وأبرز التطورات التي حصلت على رأس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بتملك حصة ٤٩% من أسهم المصرف بمبلغ قدره ٥٠ مليار دينار عراقي، ممهدة الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الإقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا، وفي نهاية عام ٢٠٢٤ بلغت مساهمة البنك الأهلي المتحد ٨٥,٣% من أسهم المصرف.

٣. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع (تتمة):

في ٢ آب ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩ ، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال الى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليصبح ٢٩٢,٥ مليار دينار وسيتم اجراء الزيادة اللازمة الأخرى لاحقاً.

٤. مساهمة المصرف في الشركات التابعة:

يملك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٣: ١٠٠٪) من رأس المال المدفوع والبالغ (٢٠٠) مليون دينار عراقي لشركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية ("الشركة التابعة"). تم تسجيل الشركة كشركة خاصة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨. تعتبر الوساطة المالية (بيع وشراء الأسهم والسندات) النشاط الرئيسي للشركة.

٥. أهداف المصرف الرئيسية:

يسعى المصرف الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية في إطار بيئة عمل أعتيادية:

- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة آمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية استثمر المصرف في إنشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الاستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل خدمة لزيائنه من خلال منهجية عمل متحفظة.

ثانياً: نتائج تنفيذ خطة العمل السنوية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤

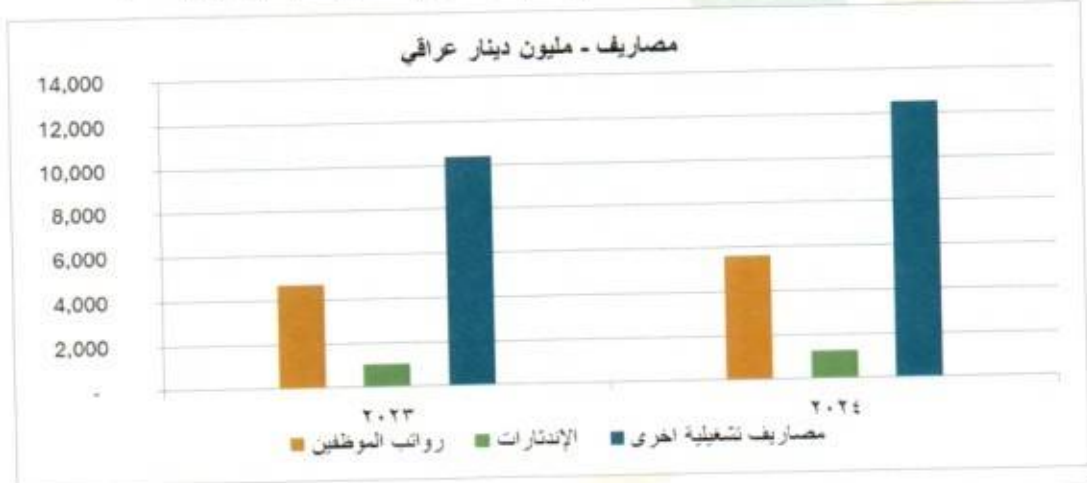
أبرز مقتطفات أداء المصرف خلال ٢٠٢٤:

١. حقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة مبالغ وقدره ٣٨,٢٢٧ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٥,٠٧٧ مليون دينار عراقي).
٢. أما بالنسبة الى حقوق المساهمين فقد بلغت ٣٥٦,٠١٦ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٣١٧,٧٠٨ مليون دينار عراقي).
٣. بلغ رصيد الاحتياطيات ٦٣,٥١٦ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٦٧,٧٠٨ مليون دينار عراقي).
٤. بلغ رصيد الكفالات لصالح الزبائن ٩٧,٣٥٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٨٨,٢٧٠ مليون دينار عراقي).
٥. أما بالنسبة للمسئولة النقدية فقد بلغ رصيد النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي ولدى المصارف المحلية والخارجية ١٧٢,٦٤٥ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٤٢,٩٩٩ مليون دينار عراقي).

٦. الجدول ادناه يوضح مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣:

مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف	٢٠٢٤	٢٠٢٣
العائد على معدل حقوق الملكية (ROAE)	٪١١,٦٢	٪٤,٩٤
العائد على معدل الموجودات (ROAA)	٪٧,٩٧	٪٢,٩٣
صافي هامش الربح على الفوائد (NIM)	٪١٩,٤٧	٪٨,٧٣
نسبة التكاليف الى الايرادات	٪٣٢,٨١	٪٤٦,٨٦
نسبة القروض الى اجمالي الموجودات	٪١,٣٩	٪٢,٣٢
نسبة القروض الى الودائع	٪٤,٩١	٪٨,٥٥
نسبة النقد خارج العراق الى رأس المال والاحتياطيات السليمة	٪٨,٦٧	٪٩,٧١
نسبة تغطية السيولة (LCR)	٪٥٤٠	٪٥٦٩
نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	٪٦٢٩	٪٦١٦
نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣)	٪١٧٩,١	٪١٣٩,٣

٧. الجدول ادناه يبين اجمالي المصروفات للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣:



اسم الحساب	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
رواتب الموظفين	٥,٥٧٩	٤,٦٩٢
الإنتذارات	١,٢٥٣	١,٠٣٩
مصاريف تشغيلية اخرى	١٢,٥٣٣	١٠,٣٧٩
المجموع	١٩,٣٦٥	١٦,١١٠

أما بالنسبة إلى مصاريف الدعاية والإعلان فقد بلغت ٣٥,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١١,٣ مليون دينار عراقي) ، وبلغت مصاريف الضيافة ٢٥,٥ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٢٢,٤ مليون دينار عراقي).

٨. ربحية الفروع:

رقم الفرع	اسم الفرع	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
٨٠٢	فرع الخلائي	(١١٩)	١,٤٢٨
٨٠٣	فرعة بوابة العراق	٣٨٣	٥٢٩
٨٠٤	فرع مول القاهرة	٣١٦	٣,٥١٢
٨٠٥	فرع المنصور	(٥٧٥)	(٥,٥١٥)
٨٠٧	فرع الكاظمية	(٩٥)	٢,٨٧٢
٨٠٨	فرع الاعظمية	(١٢٧)	٥٤١
٨٠٩	فرع البصرة (شارع الجزائر)	٣٤٦	(٥,٢٤٣)
٨١٠	الفرع الرئيسي والادارة العامة	٣٧,٧٤٢	١٥,٩٧٤
٨١١	فرع البصرة (تاييز سكوير مول)	٦٢	٣٧٣
٨١٢	فرع النجف	١٩٤	٦٥٥
	مجموع الفروع	٣٨,١٢٧	١٥,١٢٦
	شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية	١٠٠	(٤٩)
	مجموع الارباح المجمعة	٣٨,٢٢٧	١٥,٠٧٧

ثالثاً: الإحتياطيات والتخصيصات

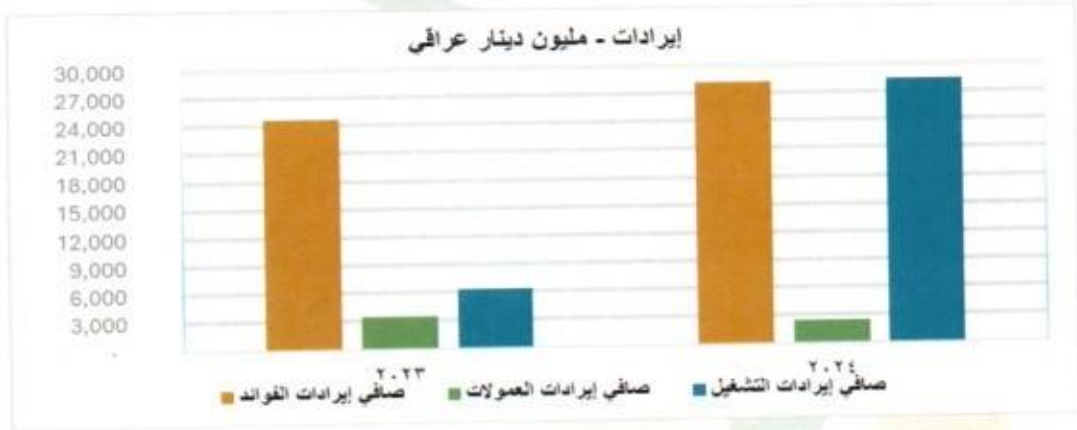
اسم الحساب	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
الاحتياطيات	٦٣,٥١٦	٦٧,٧٠٨
التخصيصات	٧,١١٦	١٥,٦١٤
المجموع	٧٠,٦٣٢	٨٣,٣٢٢

رابعاً: الإستثمارات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
استثمارات طويلة الاجل / سندات وطنية بالدينار العراقي	٣٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل / سندات حكومة العراق بالدولار الامريكي	٣٩,٩٨٨	١٠٢,٣٨٦
استثمارات طويلة الاجل / اسهم ومشاركات	١,٤٤٨	١,٣٦٨
استثمارات قصيرة الاجل / حوالات الخزينة	-	٣٤,٨٧١
المجموع	٣٤١,٤٣٦	٣١٨,٦٢٥

خامساً: إجمالي الإيرادات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
صافي إيرادات الفوائد	٢٨,٢٣٩	٢٤,٧٢٣
ارباح فروقات تحويل عملات اجنبية	١٧,٢٦١	١,٢٣١
صافي الإيرادات الاخرى	١١,١٣١	٥,٠١٠
صافي إيرادات العمليات	٢,٤٠٠	٣,٤١٦
المجموع	٥٩,٠٣١	٣٤,٣٨٠



سادساً - التغييرات الجوهرية

باشر المصرف بأعماله المصرفية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، وتبعاً لذلك ستكون القوائم المالية اللاحقة معدة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي).

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف

انسجاماً مع توجيهات البنك المركزي العراقي بضرورة وضع خطط واضحة وطويلة الأمد لتطوير عمل المصارف في العراق، فقد حرص المصرف على وضع خطة عمل تضمنت جملة من المؤشرات اهمها:

١. مواصلة التوسع في منح الائتمان بشقيه النقدي والتعدي وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والسياسة الائتمانية للمصرف والتي تعتمد على التدفقات النقدية للزبائن والضمانات المقدمة من قبلهم.
٢. زيادة حجم الودائع بكافة انواعها لتمويل الانشطة المصرفية الاخرى.
٣. توسيع رقعة العلاقات المصرفية من خلال التعاون مع مصارف ومؤسسات مالية محلية ودولية وذلك تعزيزاً لأهداف الخطة التجارية والمالية.
٤. ان يكون المصرف الواجهة الرئيسية للتعامل المصرفي للشركات متوسطة الحجم المحلية والإقليمية والدولية العاملة في العراق عن طريق المشاركة في عمليات التمويل الرئيسية ذات الجدوى الاقتصادية.
٥. المحافظة على سياسة الاستثمار والتوسع فيها وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٦. إعادة تأهيل وصيانة بعض الفروع لتهيئتها لمواكبة التطور في العمل المصرفي.
٧. المواصلة في ادخال أنظمة تقنية حديثة لتطوير عمل المصرف والخدمات المصرفية المقدمة لزيائنه.

ثامناً: السياسات المحاسبية

طبق المصرف ومنذ تأسيسه النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الصادر عن وزارة المالية لسنة ١٩٩٢ في اعداد البيانات المالية مع الامتثال لتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص تطبيق بنود اللاتحة الارشادية وقوانين وتعليمات مكافحة غسل الاموال ونسب الاحتياطي القانوني واعتمد على قانون الإندثار رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ في احتساب الاندثارات وكذلك الاعتماد على الاسعار المعلنة للعملة الاجنبية من قبل البنك المركزي العراقي. خلال عام ٢٠١٦ أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات لإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ بناء على معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية (IFRS).

تاسعاً: أملاك المصرف

ندرج ادناه جدول بالعقارات التي يملكها المصرف والعقارات المستأجرة:

ت	كشف بالفروع التي يملك المصرف عقاراتها	ت	كشف بالفروع المستأجرة عقاراتها من الغير
١	الفرع الرئيسي والادارة العامة	١	فرع بوابة العراق
٢	فرع الكاظمية *	٢	فرع مول القاهرة
٣	فرع المنصور	٣	فرع الاعظمية
٤	فرع الخلائي	٤	فرع البصرة / تايمز سكوير مول
٥	فرع البصرة / شارع الجزائر	٥	فرع النجف

* خلال عام ٢٠٢٣، قام المصرف ببيع عقار الكاظمية المرقم ٥/١٥٢ عطيفية بناء على موافقة مجلس إدارة المصرف بحضور اجتماعه المرقم (٢٩٣) والمنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣ وتم استحصال موافقة البنك المركزي العراقي حسب الكتاب المرقم ٢٦٧٧٥/٢/٩ والمؤرخ ٢٠٢٣/٥/١١. خلال العام ٢٠٢٤، اكمل المصرف اجراءات نقل ملكية العقار باسم المشتري.

عاشراً: الإدارة التنفيذية

الاسماء	العنوان الوظيفي
السيد بسام جودات ابو عودة جابر	المدير المفوض للمصرف
السيد مصطفى نجم كاظم حواس	معاون المدير المفوض
السيد محمود ماضي أنعيم	مدير الادارة المالية
السيد حسين حميد ابراهيم احمد	مدير ادارة الرقابة والتدقيق الداخلي
السيد سيف وليد المشهداني	مدير ادارة الفروع والخدمات الادارية
السيدة دينا حامد محمد العبود	مدير ادارة الموارد البشرية
السيد عبدالعزيز جبار عبدالعزيز	مدير الادارة القانونية
السيد علي عدنان باقر	مدير ادارة المخاطر
الأنسة دينا جورج رومان	مراقب الامتثال
الأنسة روى هاشم محمد	معاون مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب
الأنسة فاطمة ابراهيم احمد	مدير الاستثمار والخزينة
السيد احمد صبري الربيعي	مدير ادارة تقنية المعلومات
السيد قصي زهير عبدالله	مدير أمن المعلومات والامن السيبراني

عاشراً: الإدارة التنفيذية (تتمة):

الاسماء	العنوان الوظيفي
السيد علي كريم شغاتي	مدير الامن وسلامة بيئة العمل
الأئمة أنسام عباس شفيق	مدير ادارة العمليات المصرفية
السيد احمد ياسل محمود	مدير مخاطر الائتمان
السيدة زينب علي جارالله	مدير وحدة الجودة
السيد برير راضي نجيب	مدير الاعمال الهندسية والصيانة
السيد وائل خالد حسن	مكلف بادارة وحدة الشمول المالي
السيدة مها نعمان البياتي	المدير المفوض لشركة الاهلي المتحد للوساطة

حادي عشر:

١. كبار المساهمين في المصرف ومقدار مساهمتهم في رأس المال كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، حيث لا توجد اسهم مرهونة من اسهم المصرف التجاري العراقي الإسلامي الى اي طرف اخر.

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
البنك الاهلي المتحد ش.م.ب.	٢٤٩,٥١٨,١٤٣,٦٩٦	٨٥,٣%
عباس علي ناجي الربيعي	٥,٠٠٧,١٦٢,٢٧٤	١,٧١%
مساهمين بمساهمة اقل من ١%	٣٧,٩٧٤,٦٩٤,٠٣٠	١٢,٩٩%
المجموع	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%

٢. إحصائية بالتوزيع الطبيعي بأعداد المساهمين كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤:

من	إلى	عدد المساهمين	عدد الأسهم
١	١٠٠,٠٠٠	٧٧٦	٢٩,٥٤٦,٥٦١
١٠٠,٠٠١	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٧٢	٧٤١,٤٣٥,١٩٩
١,٠٠٠,٠٠١	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٨٠	١,٩٦٦,٠٥٥,١٤٩
٥,٠٠٠,٠٠١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٧	١,٣٩٤,٢٥٥,١٠٦
١٠,٠٠٠,٠٠١	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٧	٥,٦٥٩,٥٦٠,٧٠٥
٥٠,٠٠٠,٠٠١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٧	٣,٨٠٥,١٠٤,٦٨١
١٠٠,٠٠٠,٠٠١ فأكثر		٧٠	٢٧٨,٩٠٤,٠٤٢,٥٩٩
المجموع		٤,٣٠٩	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠

٣. عناوين فروع المصرف وأرقام الهواتف:

فرع الكاظمين (٨٠٧) بغداد/حي المتنبّي/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الاول Email: CBIQKadhumain@cbiq.com.iq	الفرع الرئيسي والادارة العامة (٨١٠) بغداد/شارع السعدون/محلة ١٠٢/شارع ٩/مبنى ١٢١ Email: CBIQMainBranch@cbiq.com.iq
فرع الاعظمية (٨٠٨) بغداد/شارع عمر بن عبد العزيز/هييت خاتون/محلة ٣١٤/شارع ١٩/مبنى ٢٤/قرب ساحة عنتر Email: CBIQAdhamya@cbiq.com.iq	فرع الخلاتي (٨٠٢) بغداد/شارع الخلفاء/محلة ١٠٤/شارع ١/بناية ٥٢ Email: CBIQKhulani@cbiq.com.iq
فرع البصرة (٨٠٩) البصرة/شارع الجزائر/حي الفرسى/قرب مجسر ابو شعير Email: CBIQ.Basra@cbiq.com.iq	فرع بوابة العراق (٨٠٣) بغداد/شارع دمشق/مقابل منتزه الزوراء/مجمع بوابة العراق السكني Email: Bwabat.Aliraq@cbiq.com.iq
فرع البصرة - تايمز سكوير مول (٨١١) البصرة/جبيلة/مول تايمز سكوير/الطابق الاول Email: CBIQTimesSquare@cbiq.com.iq	فرع مول القاهرة (٨٠٤) بغداد/حي القاهرة/مول القاهرة Email: CBIQCairoMallBranch@cbiq.com.iq
فرع النجف - (٨١٢) النجف/شارع الأمير - تقاطع شارع الروان Email: CBIQNajaf@cbiq.com.iq	فرع المنصور (٨٠٥) بغداد/حي المتنبّي/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الارضي Email: CBIQMansour@cbiq.com.iq



ارتباط اداري (غير مباشر)
ارتباط فني (مباشر)

الثالث عشر : النشاط الإداري ويتضمن

١. الرواتب والاجور والعلاوات:

بلغ رصيد الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين خلال السنة ٥,٥٧٩ مليون دينار عراقي فيما بلغ عدد الموظفين والمستخدمين في الإدارة العامة والفروع ٢٨٥ موظفاً.

٢. تدريب وتأهيل وسفر وإيفاد:

حرص المصرف على تنمية موارده البشرية وذلك لاهميتها في تنفيذ اعماله حيث تم استخدام المركز التدريبي المهني للمصرف والمجهز بأحدث تقنيات التكنولوجيا لأغراض التدريب والتطوير لمواكبة التطور حسب المعايير العالمية، وتم صرف مبلغ مقداره ٦٧ مليون دينار عراقي بالمقارنة بمبلغ ٥١,٦ مليون دينار عراقي لعام ٢٠٢٣ لإغراض التدريب والتأهيل والسفر والإيفاد.

فيما يلي اهم الدورات التدريبية التي اقيمت خلال سنة ٢٠٢٤:

انواع الدورات	عدد الدورات	عدد المشاركين في الدورات
الدورات المقامة داخل المصرف	٦	١٠٩
الدورات المقامة خارج المصرف	٧٥	١٩٨
الدورات المقامة خارج القطر	٤	٧
الدورات المقامة عن طريق الايميل (قراءة المادة التدريبية)	٦	٩٧٩
المجموع	٩١	١,٢٩٣

٣. فروع المصرف واسماء مدراء الفروع:

الفرع	اسم مدير الفرع
الرئيسي	لمياء عبد الرزاق عباس
الخلائي	سهاد عبد الواحد شمخي / معاون مدير مكلف بإدارة الفرع
بوابة العراق	جنان علي صالح
مول القاهرة	علي هادي حمود
المنصور	فاطمة خليل صلاح / معاون مدير
الكاظمية	هبة فالح حسن
الاعظمية	بسمة صباح محمد
البصرة (شارع الجزائر)	مؤيد جعفر محمد
البصرة (تايمز سكوير مول)	ايات عبد الله عبد القادر / معاون مدير مكلف بإدارة الفرع
النجف الأشرف	بهاء مهدي عبد الزهرة

٤. الموارد البشرية والكوادر الوظيفية:

تعتبر الموارد البشرية من الازكان الاساسية التي يركز عليها المصرف حيث تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ التعليمات المصرفية وخدمة الزبائن ومهام التطوير والتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج وفق السياسة التي يضعها مجلس الإدارة، وفي هذا السياق تحرص ادارة المصرف على تقديم دعمها المستمر لغرض رفع مستوى العاملين ومهاراتهم وقدراتهم الادارية والمصرفية من خلال إلحاقهم بدورات وندوات ومؤتمرات متخصصة لتحسين الاداء والخدمة المقدمة للزبائن.

٥. صيانة مباني ومنشآت المصرف:

قام المصرف خلال عام ٢٠٢٤ بإعمال صيانة وإعادة تأهيل لمبانيه المؤجرة والمملوكة بلغت ٤١٩,٥ مليون دينار عراقي.

٦. استخدام البرامج والانظمة والتقنيات الحديثة:

لمواكبة التطورات القائمة في المجال المعلوماتي ومجال تفعيل وتقديم الخدمات المصرفية يضع المصرف خطة سنوية لتنفيذ عدة مشاريع لهذا الغرض، ومن اهم هذه المشاريع المعلوماتية التي تم المباشرة بها خلال العام ٢٠٢٤:

أ- المشاريع المنجزة:

- تسجيل حسابات العملاء المرحلة الثانية.
- إكمال تطبيق نظام Go AML مع CBI.
- نظام E-Statements.
- تطبيق تقنية الـ Nutanix لإدارة الخوادم.
- استبدال أجهزة الـ Switches بأخرى أكثر تطوراً.
- استبدال أجهزة الجدران النارية Firewalls الخاصة بالمصرف بأخرى أكثر تطوراً.
- تطبيق تحسينات على الواجهة البينية لنظام ICI مع النظام المصرفي.
- ترقية النظام التشغيلي (Windows) للصرافات الآلية.
- إضافة أجهزة الـ Solidcore للصرافات الآلية.
- إضافة أجهزة الـ Contactless للصرافات الآلية.
- تحسين مركز البيانات.
- إضافة تحسينات إلى الواجهة البينية لنظام ICI (CBS سابقاً).
- تطبيق نظام إدارة الطلبات والحوادث ITSM لموظفي الـ CIBIQ.
- مشروع التدقيق الخارجي COBIT 2019, ISO27001 and ISO22301.
- النظام المحاسبي لشركة الاهلي المتحد للوساطة.
- ترقية الصفحة الرسمية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي.
- تحويل النظام المصرفي إلى نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية.
- ترقية النظام المصرفي للإصدار الأحدث.
- تحديث شهادة الامتثال للمعيار PCI-DSS v4.
- الامتثال للمعيار ISO27001.
- تطبيق نظام FIM.
- الامتثال للمعيار SWIFT CSCF.
- الامتثال للمعيار ISO22301.
- إنشاء الموقع الرسمي الجديد للمصرف التجاري العراقي الإسلامي.

٦. استخدام البرامج والانظمة والتقنيات الحديثة (تتمة):

ب- مشاريع قيد الإنجاز :

- ترقية تطبيقات الإنترنت بانكنج و الموبايل بانكنج لتلبية متطلبات البنك المركزي.
- النسخ المتماثل للنظام المصرفي Equation replication.
- تحسين مركز التعافي من الكوارث.
- ترقية الواجهة البينية الخاصة بإدارة حركات البطاقات الالكترونية A2A interface upgrade.
- استبدال نظام ادارة البطاقات والصرافات الالية بأخر ومن مجهز آخر.
- تطبيق COBIT 2019 و ISO 20000.
- شراء خوادم Nutanix لمركز التعافي من الكوارث في فرع البصرة.
- استبدال نظام نسخ الخوادم الحالي مع نظام VEEAM.
- التدقيق الخارجي ل ISO 22301, ISO 27001, COBIT 2019.
- نقل النظام المصرفي من البنك الاهلي المتحد الى المصرف التجاري العراقي الاسلامي.
- تطبيق نظام BigID
- تطبيق نظام OneTrust
- اتمام التكاملية بين Assets and Suplank
- تقديم خدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول Internet and Mobile Banking

ت- المشاريع الجديدة تحت التأسيس:

- أكمل مشروع مركز التعافي من الكوارث
- تحديث شهادة الامتثال للمعيار PCI-DSS v4
- تحديث الامتثال للمعيار ISO27001
- تجديد الامتثال للمعيار ISO22301
- تطبيق ال NIST CSF
- تطبيق ال PT Calendar
- تطبيق نظام ال PAM
- الامتثال للمعيار ISO22301
- تجديد الامتثال للمعيار SWIFT CSCF

الرابع عشر: في مجال مكافحة غسيل الاموال

لضمان وتقادي عدم وقوع حادثة غسيل أموال التزم المصرف بتنفيذ قانون مكافحة غسل الاموال المرقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والتوصيات الصادرة عن (FATF) وقانون المصارف المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

الخامس عشر : إدارة المخاطر

يقوم المصرف بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة من خلال إتباع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة فئات المخاطر ذات الصلة وإعداد تقارير عنها، والاحتفاظ حيث يلزم براسمال كاف للوقاية من هذه المخاطر.

ومن المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المصرف هي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة و أنواع أخرى من المخاطر.

والتزاماً بقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وضع المصرف سياسته وإجراءات عمله لإدارة مخاطره بحيث تتفق مع حجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته، وقد تم تطوير سياسات إدارة المخاطر في المصرف بناءً على ذلك.

كذلك حرص المصرف المتمثل بمجلس إدارته على ارساء وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، لذلك كانت من ضمن توجهات مجلس إدارة المصرف ضمان استقلالية الأنشطة الرقابية منها نشاط إدارة المخاطر في المصرف وتطبيقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال فقد تم تشكيل الهيكل الإداري لإدارة المخاطر ضمن المعطيات التالية:-

١. تشكيل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تعمل هذه اللجنة ضمن ميثاق عمل معتمد يتضمن مهامها ومسؤولياتها حيث من مهامها الرئيسية فيما يتعلق بإدارة المخاطر مايلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في المصرف.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالمصرف ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها المصرف ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- التأكد من توفر السياسات وإطار عمل لإدارة المخاطر والبرامج والادوات اللازمة لذلك، مع مراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها اذا لزم الامر.
- التأكد من أن إدارة المصرف لمخاطره تتم بشكل كفؤ بحيث تحمل المصرف المخاطر المناسبة مقابل العائد المناسب.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الاثر الجوهري، والتعرف على أي من الأنشطة التي يقوم بها المصرف يمكن لها أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مخاطبة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير الى مجلس الإدارة حولها.
- مراجعة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة ومناقشة نتائج الاختبارات ومراجعة الاجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال المصرف ورفعها الى مجلس الإدارة لاعتمادها، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها المصرف، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ المصرف برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- التأكد من استقلالية إدارة المخاطر.

الخامس عشر : إدارة المخاطر (تتمة):

٢. استقلالية إدارة المخاطر:

تتمتع إدارة المخاطر باستقلالية، فهي تتبع إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتقوم إدارة المخاطر برفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، هذا وبالإضافة إلى ذلك تقوم الإدارة بالحصول على المعلومات من دوائر المصرف الأخرى أو بالتعاون مع لجان المصرف المختلفة؛ وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، وهي تعمل على تحديد وقياس ومراقبة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو من الممكن أن يتعرض لها، والتحوط لهذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة المصرف المختلفة، والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية المصرف، بهدف تعظيم حقوق الملكية من خلال ما يلي:

- مراقبة التزام دوائر المصرف التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- مراجعة اطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في المصرف قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات واجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تثقيف وزيادة وعي الموظفين حول إدارة المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل أنواع المخاطر.
- مراجعة الفرضيات المستخدمة في اعداد ميزانية المصرف التقديرية ورفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ونسخة للإدارة التنفيذية للمصرف.
- اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مدى قدرة المصرف على تحمل الظروف المختلفة.
- دراسة ومراجعة محفظة المصرف الائتمانية للتأكد من انسجامها مع السياسة الائتمانية الخاصة بالمصرف.
- تحديد المخاطر لكل المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة والتأكد من أن هذه المخاطر ضمن الحدود، وأنه تم وضع الاجراءات الكفيلة بالسيطرة على هذه المخاطر ومراقبتها، ويشمل ذلك أيضا التعرف على المخاطر في حال التعديل على المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة القائمة لدى المصرف.
- الاشراف على إعداد خطة استمرارية العمل والتأكد من فعاليتها.

المادس عشر: معيار المحاسبة الدولي (١٠) يفرض مبدأ الاستمرارية

في مثل تلك الظروف الفريدة من نوعها و التي تواجه إدارات الشركات على المستوى الدولي، أيقن المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأن عليه التسلح بالمعايير المحاسبية في إعداد قوائمه المالية والاجتهاد في تطبيق متطلباتها، وأحدى هذه المتطلبات هو مبدأ الاستمرارية، حيث يراعى عند إعداد القوائم المالية أن تقوم الإدارة بإجراء تقييم لفترة المصرف على الاستمرار، وعلى المصرف أن يعد قوائمه المالية على أساس فرض الاستمرار في مزاولته نشاطه، وعندما تكون للإدارة المعرفة المسبقة بحالات عدم تأكد جوهري متعلقة بأحداث أو ظروف تثير قدرة المصرف على الاستمرار بشكل كبير، فيجب على الإدارة أن تصح عن حالات عدم التأكد تلك، كما يتطلب هذا المعيار أيضا عند تقييم مدى ملاءة الافتراض المحاسبي الخاص بالاستمرارية، تأخذ الإدارة في اعتبارها المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور و الذي يمثل فترة لا تقل عن اثني عشر شهراً من نهاية الفترة المالية المعد عنها القوائم و قد تزيد عن ذلك، وقد تستنتج الإدارة بأن فرض استمرارية المصرف يعد مناسباً دون الحاجة إلى إجراء تفصيلات تحليلية، و تتطلب من الإدارة في بعض الأحيان الأخذ بالاعتبار بعض العوامل الأخرى بالربحية الحالية والمتوقعة و كذلك جداول سداد القروض و مصادر التمويل البديلة المرتقبة وذلك قبل أن يستقر في التيقن أن فرض الاستمرارية يعد مناسباً.

كذلك ينبغي التأكيد عليه أيضا أن على المصرف تقييم مدى مناسبة إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في الفترة اللاحقة لتاريخ نهاية السنة المالية وقيل نشرها لقوائمها المالية، حيث يجب تطبيق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (١٠) بشأن إعداد القوائم المالية في ظل ظهور مؤشرات تمنع المصرف من افتراض استمرارية الأعمال بعد تاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشر القوائم المالية.

المادس عشر: التقدير الدولي

يعد المصرف التجاري العراقي الإسلامي أول مصرف عراقي يفوز بجائزة "أفضل مصرف في العراق" التي تمنحها مجلة جلوبال فاينانس العالمية التي مقرها - نيويورك وذلك على مدى خمس سنوات متتالية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، كما يعتبر أول مصرف عراقي يتم الترخيص له من قبل 'ماستركارد العالمية' لإصدار بطاقات إنتمان ودفع مباشر تحمل اسمها وذلك في عام ٢٠٠٨.

تم تكريم المصرف التجاري العراقي الإسلامي بجائزة أفضل مصرف من حيث التمويل التجاري في العراق لعام ٢٠٢١ من قبل اتحاد المصارف العربية. إن هذه الجائزة المرموقة تدل على تفوق المصرف في عمله والخدمات المتنوعة المصرفية التي يقدمها الى زبائنه.

وفي الختام ننتهز هذه المناسبة لنقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في دعم المصرف والى الجهات الرسمية منها والأهلية سائلين المولى عز وجل ان يوفنا جميعا للارتقاء بالعمل المصرفي خدمة للمواطن ولبلدنا العزيز.



محمد حميد دراغ الدراغ

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة

من الله التوفيق

تقرير الحوكمة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

أولاً: لمحة عامة

يلتزم مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة المصرف، ويسعى إلى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات التي توفر أساساً لإداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك لتحقيق نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للافصاح عن المعلومات ومكاتبة حصول كافة المساهمين على حدا سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية. ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالافصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الافصاح (الافصاحات المالية والغير مالية والرقابية والتي تتضمن كافة البيانات الهامة بالمصرف وعملياته وادائه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكلية المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، الذي تنتخبه الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، والإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في أعماله. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تمتلك قنوات فعالة ومستقلة للاتصال والإشراف على الإدارة التنفيذية.

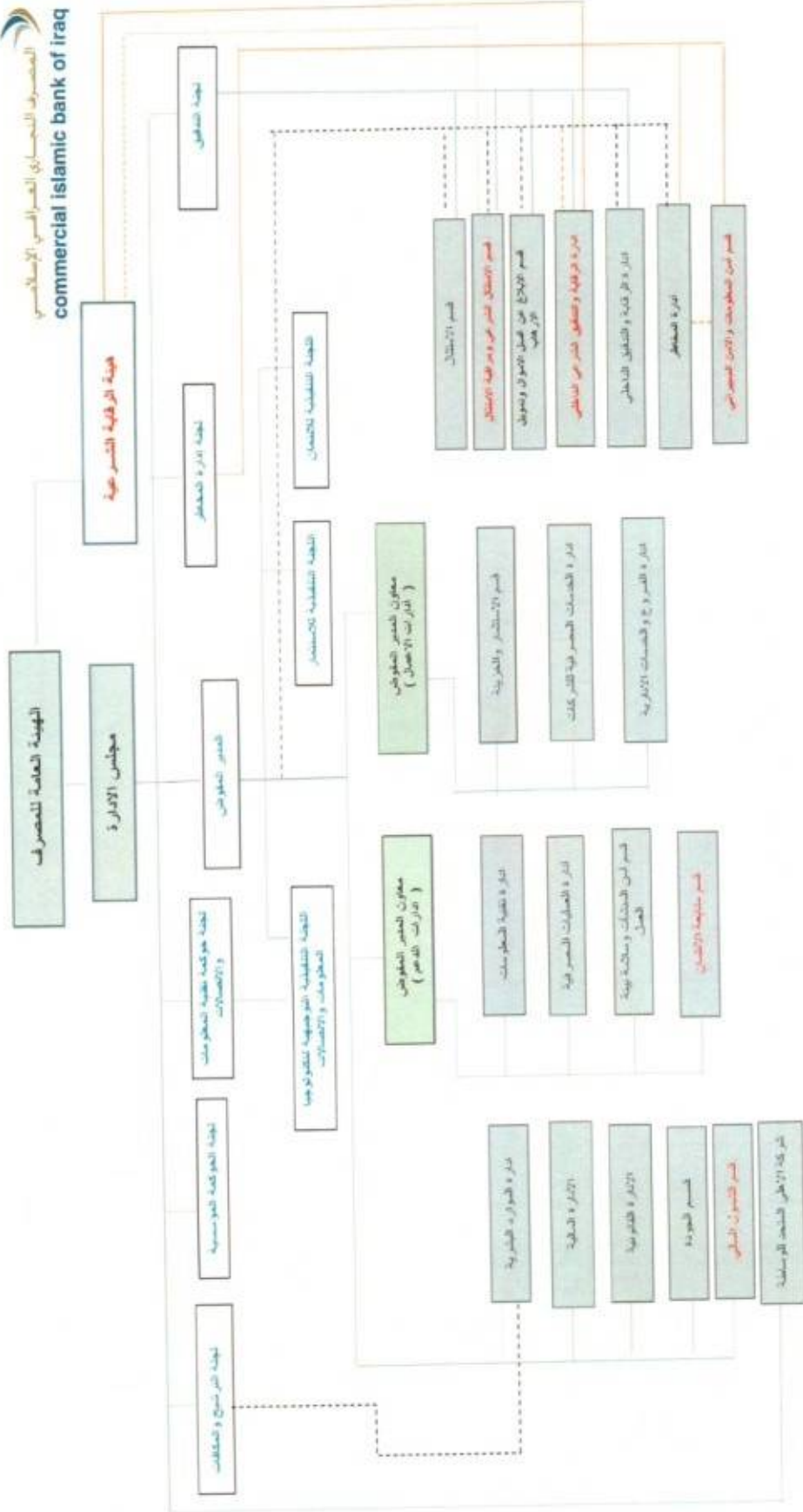
تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، إما كمهام رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، الإلتزام الرقابي، الحوكمة والإفصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وإستراتيجية إدارة المخاطر في المصرف.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنتظمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وهذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلقاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تحتاج اتخاذ إجراءات تجاهها

ويضمن دليل الحوكمة تحقيق التوافق بين مجلس الإدارة، ولجانه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وضوابط البنك المركزي العراقي. وهذا التكامل ينتهي إلى بلورة مهام واضحة لكل طرف وتجنب تداخل الاختصاصات.

ثانياً : الهيكل التنظيمي للمصرف



ارتباطات اداري (غير مباشر)
ارتباطات فني (مباشر)

ثالثاً: مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الإشراف على المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عائدات ثابتة ومستمرة لمساهميته وموظفيه والمجتمع بأسره، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن المصرف مرتبط بمجموعة البنك الأهلي المتحد البحريني والذي أصبح مملوكاً بالكامل لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

١. أعضاء مجلس الإدارة

محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الآداب – جامعة بغداد، بكالوريوس كلية القانون الجامعة المستنصرية. لديه خبرة في العمل المصرفي شغل خلالها عدد من المناصب ومنها عضو مجلس إدارة مصرف الرافدين سنة ١٩٧٢، وبعد ذلك أصبح عضواً في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي لثلاث دورات، وبعد ذلك أصبح رئيس مجلس الإدارة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي.

عثمان أحمد يعقوب حجازي (نائب رئيس مجلس الإدارة)

نائب رئيس مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠، حاصل على درجة الماجستير في التمويل من جامعة غرب سيدني في أستراليا. لديه خبرة في القطاع المصرفي والعديد من الشركات لمدة ٢٩ عاماً. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها عضو مجلس إدارة شركة الهلال لايف والهلال تكافل في مملكة البحرين، عضو مجلس إدارة شركة الأهلي العقارية في مملكة البحرين، مدير شركة العقارات واحد واثنين المحدودة في المملكة المتحدة، المدير التنفيذي للشركات الدولية - المنشأ وتغطية العملاء - أسواق السعودية والكويت، ستاندرد تشارترد بنك في الإمارات العربية المتحدة، المدير التنفيذي - رئيس قطاع الأعمال المحلية - المنشأ وتغطية العملاء - الشارقة والإمارات الشمالية، بنك ستاندرد تشارترد، الإمارات العربية المتحدة؛ مدير علاقات أول - مجموعة الأعمال المصرفية، بنك أبوظبي التجاري، الإمارات العربية المتحدة؛ مدير العلاقات، البنك التجاري الدولي، الإمارات العربية المتحدة.

بسام جودات ابو عودة جابر (المدير المفوض)

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الهاشمية. لديه خبرة في القطاع المصرفي والعديد من الشركات لمدة ٣٢ عاماً. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها مسؤول علاقات العملاء لدى البنك العربي ومسؤول ائتمان الشركات ومشرف علاقات عملاء الشركات ومدير علاقات العملاء في بنك الأردن ورئيس إدارة العمليات المصرفية للشركات المصرف المتحد للتجارة والاستثمار ومنتدب كمستشار لدى المصرف التجاري العراقي الإسلامي ونائب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي. والمدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي.

ثالثاً: مجلس الادارة (تتمة)

١. أعضاء مجلس الادارة (تتمة)

جميل أبي جميل غطاس (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس تجارة واقتصاد- الولايات المتحدة الأمريكية. لديه خبرة في العمل المصرفي لأكثر من ٤٠ عاماً. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها رئيس التطوير الاستراتيجي- البنك الاهلي المتحد من ٢٠١٠ والى تاريخه، مدير اقدم لمخاطر الائتمان للمجموعة-البنك الاهلي المتحد من ٢٠٠٢ والى ٢٠١٠، مساعد نائب الرئيس - الدائرة الاقتصادية المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٩١ والى ٢٠٠١، ومدير الدائرة الاقتصادية - المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٨٥ والى ١٩٩١.

جمال طاهر يحيى (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الهندسة- جامعة بغداد. يتمتع بخبرة مصرفية من خلال شركاته التجارية وتعاملاتها مع المصارف العراقية والاجنبية على مر سنوات عديدة. وشغل عدد من المناصب ومنها مدير مفوض شركة العراق للصناعة المعدات الفنية صناعي من ١٩٨٩ والى تاريخه، مدير مفوض شركة الوحدة العراقية لتجارة المعدات الثقيلة من ٢٠٠٤ والى تاريخه، مدير مفوض شركة المياسم للتجارة العامة من ٢٠٠٣ والى تاريخه.

مها عبد الحميد محمد ابراهيم (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ عام ٢٠٢٢، حاصلة على بكالوريوس تجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان وشهادة (CFA) Chartered Financial Analyst لديها خبرة في العمل المصرفي منذ عام ١٩٩١ ولغاية الان، شغلت خلالها عدد من المناصب في البنك الاهلي المتحد/ جمهورية مصر العربية (مدير عام مساعد- ادارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام ادارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام اول ادارة الائتمان والتسويق ورئيس قطاع ادارة الائتمان والتسويق ومدير عام ادارة الائتمان والتسويق ورئيس قطاع الائتمان ونائب الرئيس التنفيذي للشركات) كما عملت في البنك التجاري الدولي / جمهورية مصر العربية (مساعد اداري- ادارة الائتمان والتسويق ومحلل اول ائتمان ادارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد ادارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد ادارة الاستثمار ومدير اول في ادارة التحصيل والقروض في بنك مصر امريكا الدولي. كما عملت موظف في ادارة التحصيل والقروض وموظف اول في ادارة التحصيل والقروض في بنك مصر امريكا الدولي.

عبدالله يوسف احمد السيف (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩، حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة جونز بولاية فلوريدا الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩، عضو هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي حتى تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٧. لديه خبرة في القطاع المصرفي الإسلامي لأكثر من ٤٦ عاماً، شغل خلالها عدة مناصب في الشرق الأوسط منها في بيت التمويل الكويتي وبنك ابوظبي الإسلامي (ابوظبيي)، ومستشار نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العقاري الكويتي. كما انه شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي، الرئيس التنفيذي لشركة اصول للإجارة والتمويل والاستثمار، نائب رئيس مجلس إدارة شركة وارد للإجارة والتمويل، نائب رئيس مجلس الادارة لشركة المدار للتمويل والاستثمار، عضو مجلس الادارة لشركة قاف القابضة المحدودة (الامارات) وعضو مجلس إدارة في بنك بيت التمويل الكويتي- مصر. مستشار مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

ثالثاً: مجلس الادارة (تتمة)

١. أعضاء مجلس الادارة (تتمة)

محمد تامر عبد المنعم سلامة علي (عضو مجلس ادارة)

عضو مجلس ادارة منذ ٢٠٢٢/٣/٣١، حاصل على ماجستير ادارة أعمال من الجامعة الامريكية بالقاهرة ، لديه خبرة في العمل المصرفي مدة ٢٨ عام شغل خلالها عدة مناصب رئيس اقليمي لمخاطر الائتمان – البنك الاهلي المتحد و رئيس مخاطر الائتمان للمجموعة لأقطار الشرق الاوسط والعراق ومدير اول ادارة مخاطر الائتمان – البنك الاهلي المتحد و مدير اول وقائد مجموعة ادارة مخاطر الائتمان بنك بي ان بي باريبا مصر و نائب مدير عام ادارة مخاطر الائتمان بنك كريدي اجريكول – مصر ومدير ائتمان ادارة مخاطر الائتمان بنك باركليز – مصر ورئيس قسم ادارة مخاطر الائتمان بنك سويسيتية جينيرال – مصر و محلل استثمار – دائرة الخصخصة – الشركة القابضة للصناعات الهندسية – مصر.

مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي (عضو مجلس ادارة)

عضو مجلس ادارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على ماجستير في ادارة الاعمال المالية والمصرفية من جامعة Swiss Business school لديه خبرة في العمل المصرفي مدة ٢٠ سنة شغل خلالها عدة مناصب منها مسؤول علاقات في البنك الاهلي المتحد ومدير علاقات المؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد ومدير اقليمي و الرئيس الاقليمي للمؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد.

٢. تشكيلة المجلس

يتكون مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي من تسعة اعضاء اصليين الى جانب ثمانية اعضاء احتياط من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي، ويعين اعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة وذلك لمدة لاتتجاوز اربع سنوات بعد اخذ موافقة البنك المركزي العراقي ويجوز إعادة انتخاب العضو لدورة ثانية كحد اقصى وينتخب المجلس من بين اعضائه رئيساً ونائباً للرئيس التنفيذي للمصرف.

يشكل الاعضاء المستقلين في مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي اكثر من ثلث تشكيلة المجلس وذلك مراعاة لمتطلبات تشكيلة لجان المجلس، وتنفيذاً لمتطلبات الحوكمة المؤسسية بهذا الخصوص.

عند انتخاب اعضاء مجلس الادارة تم مراعاة تطبيق نظام التصويت التراكمي وذلك بمنح كل مساهم عدد من الاصوات مساوياً لعدد الاسهم التي يملكها بحيث يمكنه منحها جميعاً لمرشح واحد او توزيعها على اكثر من مرشح عند انتخاب اعضاء مجلس الادارة.

ثالثاً: مجلس الادارة (تتمة)

٢. تشكيلة المجلس (تتمة)

يتألف مجلس ادارة المصرف لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ من السادة المذكورة اسمائهم أدناه:
الاعضاء الاصليين وعدد أسهمهم:

ت	الاعضاء	ممثل	المنصب	عدد الاسهم
١	محمد حميد دراغ الدراغ	نفسه	رئيس مجلس الإدارة	٥٨٥,٠٠٠
٢	عثمان أحمد يعقوب حجازي	البنك الاهلي المتحد ش.م.ب	نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٤٩,٥١٨,١٤٣,٦٩٦
٣	بسام جودات ابو عودة جابر	نفسه	المدير المفوض	٥٨,٥٠٠
٤	جميل ايلي جميل غطاس	شركة واحة الطاقة الخليجية للخدمات النفطية	عضو مجلس الإدارة	١١٧,٠٠٠
٥	جمال طاهر يحيى التكريتي	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٤,٤٥٨,٢٥٥
٦	مها عبد الحميد محمد ابراهيم	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٧	عبدالله يوسف أحمد السيف	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٥,٨٥٠
٨	محمد تامر عبد المنعم سلامة	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٩	مالك يوسف رحمة الله حيدر	نفسه	عضو مجلس الادارة	٢٩,٢٥٠

الإعضاء الاحتياط وعدد أسهمهم:

ت	الاعضاء	المنصب	عدد الاسهم
١	عمار نعمان شاكر	عضو مجلس الإدارة	٤٢,٦١٠,٢٨٤
٢	فرات عبد العظيم عبد الرزاق كية	عضو مجلس الإدارة	٢,٢٩٣,٨٩٣
٣	رضا علي محمد علي محمد رضا	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٤	علي عصام عبد المجيد رشيد الصباغ	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٥	سعد جواد علي محمد سعيد	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٦	ولاء حسين هاشم حسين نصر الله	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٧	مضر اسماعيل يحيى محمد	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٨	يحيى اسماعيل داود الحكيم	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠

ثالثاً: مجلس الادارة (تتمة)

٣. امين سر المجلس:

بموجب دليل الحوكمة المؤسسية واستناداً الى محضر مجلس الادارة المرقم ٢٨٧ في ٢٥/٠٧/٢٠٢٢ تم تعيين السيد عبد العزيز جبار امين سر مجلس الادارة. ويعد دور امين سر المجلس من الادوار الحيوية والهامة لدى المصرف حيث يقوم بحضور جميع اجتماعات مجلس الادارة ويدون جميع المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات مع ذكر الموضوعات التي تمت مناقشتها، والقرارات التي تم التوصل اليها، وأسماء الأعضاء الحاضرين والمصوتين من قبل كل عضو وحفظ وتوثيق سجلات ومحاضر اجتماعات المجلس بعد توقيعها من أعضاء المجلس.

٤. مسؤوليات مجلس الادارة

إن دور مجلس الادارة في الحوكمة هو في تحقيق التوازن، وتفويض السلطات في إطار رقابة داخلي محكم تطبيقه الإدارة التنفيذية ويعد مجلس الادارة مسؤولاً عن ادارته للمصرف بالطريقة المثلى وذلك بهدف تعظيم قيمة استثمارات المساهمين وتحقيق النتائج المستهدفة لخطة الاعمال والمحافظة على حقوق العملاء وحقوق كافة الاطراف ذوى المصلحة، وتحقيق كل مايبقى في إطار الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المنظمة لنشاط المصرف.

٥. اجتماعات مجلس الادارة

يجتمع مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ستة مرات خلال السنة المالية وكلما دعت الحاجة لذلك حيث يتم حضور كافة اعضاء المجلس الى الاجتماع وفي حال تعذر حضور احد الاعضاء شخصياً فيكون حضوره من خلال الفيديو او الهاتف وذلك بعد موافقة رئيس المجلس ودون ان يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع حيث تصدر قرارات المجلس بغالبية الاصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح ثقتين اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال عام ٢٠٢٤ وحضور كل عضو في الجدول أدناه:

ت	الاعضاء الاصليين	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٤/١٢/١٨	٢٠٢٤/٨/١٥	٢٠٢٤/٨/١١	٢٠٢٤/٨/١	٢٠٢٤/٤/١	٢٠٢٤/١/٣٠
١	محمد حميد دراغ الدراغ	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	عثمان أحمد يعقوب حجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣	هشام ز غول محمد عبدالمطلب	×	×	×	×	استقال بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٢ وحل محله عضو مجلس الإدارة الاحتياطى بها عبدالحمد محمد	✓
٤	بسام جودات ابو عودة جابر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٥	جمال طاهر يحيى التكريتي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٦	ميرنا ميثال صليبي الاشقر	استقلت بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٠ وحل محلها عضو مجلس الإدارة الاحتياطى عبدالله يوسف احمد السيف	✓	✓	✓	✓	✓
٧	جميل ايلي جميل غطاس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٨	محمد تامر عبد المنعم سلامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٩	مالك يوسف رحمة الله حيدر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
١٠	مها عبد الحميد محمد	✓	✓	✓	✓	✓	×
١١	عبد الله يوسف احمد السيف	✓	×	×	×	×	×

رابعاً: لجان مجلس الادارة

- نبذة عن اللجان

شكل المجلس خمسة لجان تستمد عضويتها من أعضاء المجلس وترفع التقارير مباشرة الى المجلس وتقوم بالواجبات والمهام الموكلة اليها بموجب دليل الحوكمة والصلاحيات المفوضة للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الادارية والفنية واكثرها كفاءة وقاعدية وفي أدناه تفاصيل اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.

١- لجنة الحوكمة المؤسسية:

يتمثل الدور الأساسي للجنة الحوكمة في تقديم الدعم لمجلس الإدارة للاطلاع بمسئوليته الإشرافية المتعلقة بممارسات الحوكمة السليمة، ومتابعة تطبيق سياسات الحوكمة على مستوى كافة وحدات المصرف. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة الحوكمة المؤسسية وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤ والمهام والمسؤوليات لكل اللجان:

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٤/١١/٢٧	٢٠٢٤/١٠/١٦	٢٠٢٤/١٠/١٠	٢٠٢٤/٨/١
١	محمد حميد دراغ (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
٢	محمد تامر سلامة/ عضو	✓	✓	✓	✓
٣	ميرنا ميشال صليبي الاشقر / عضو (استقالت بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٠)	×	×	×	✓

المهام والمسؤوليات للجنة الحوكمة المؤسسية:

- تتولى هذه اللجنة مراقبة تطبيق "دليل الحوكمة للمصارف" والإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالمصرف وفقاً لحجم عمليات المصرف وتعدد وتنوع أنشطته وتحديثه ومراقبة تطبيقه.
- الإشراف وإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه في التقرير السنوي للمصرف.
- التأكد من تطبيق المصرف لمبادئ حوكمة الشركات والممارسات السليمة له.

٢- لجنة التدقيق:

تعمل لجنة التدقيق كدراع مساند لمجلس الإدارة في الإشراف على بيئة نظم الرقابة الداخلية للمصرف، والإشراف على أعمال التدقيق الخارجي، وعمليات التدقيق الداخلي، ومتابعة التقارير المالية وفقاً للتعليمات الرقابية والمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية، بالإضافة إلى الإشراف على جوانب الالتزام بالتعليمات الرقابية. وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة التدقيق وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤.

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٤/١٢/٩	٢٠٢٤/٩/٩	٢٠٢٤/٧/٢١	٢٠٢٤/٦/٦
١	جمال طاهر يحيى التكريتي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي جميل غطاس / عضو	✓	✓	✓	✓
٣	ميرنا ميشال صليبي الاشقر / عضو (استقالت بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٠)	×	×	✓	✓
٤	محمد تامر سلامة/عضو	✓	✓	✓	✓

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة التدقيق:

- تحديد نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
- مناقشة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
- التأكد من كفاية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في أية عمليات أو إجراءات أو لوائح ترى انها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.
- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو إلغاء التشكيلات التنظيمية أو دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.
- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها فضلاً على مراجعة تقارير الادارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.
- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة وانهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.
- إعداد تقرير ربع سنوي عن أعمال اللجنة بعد انتهاء كل ربع مالي تقدمه إلى مجلس الإدارة.
- التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية وعلى خطة التدقيق السنوية وعلى ضوابط المحاسبة.
- التأكد من التزام المصرف بالافصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي International Financial Reporting Standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الادارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص الإبلاغ المالي Financial Reporting بحيث يتضمن التقرير كحد أدنى ما يأتي:
 - فقرة توضح مسؤولية المدقق الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
 - فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الداخلي باستخدامه وتقييمه لتحديد مدى فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
 - التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب يرتبط بالمجلس ويتولى تطبيق سياسات العمليات الخاصة Know Your Customer KYC والمهام والواجبات المترتبة على ذلك بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.
 - مراقبة الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA
 - الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم امكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذو أثر جوهري.
 - تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الأنظمة والرقابة الداخلية.

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة التدقيق (تتمة):

- علاقة اللجنة بالمدقق الخارجي : تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الاتي:
 - اقتراح الاشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجيين أو التوصية بعزلهم.
 - توفير سبل الاتصال المباشر بين المدقق الخارجي واللجنة.
 - الاتفاق على نطاق التدقيق مع المدقق الخارجي.
 - استلام تقارير التدقيق والتأكد من اتخاذ إدارة المصرف الاجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المدقق الخارجي.
- علاقة اللجنة بالمدقق الداخلي: تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الاتي:
 - تعيين المدقق الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي.
 - دراسة خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
 - طلب تقارير من مدير التدقيق الداخلي.
 - على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
 - التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام تنفيذية وضمان استقلاليتهم.
- مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب للقوانين والانظمة والضوابط المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى المجلس.
- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي.
- تقديم التقرير السنوي إلى مجلس الإدارة للإفصاح عن أنشطة المصرف وعملياته.
- يجب أن تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي مدير لحضور أي من اجتماعاتها دون أن يكون لهم صفة عضوية اللجنة
- تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومسؤول إدارة الامتثال ومسؤول مكافحة غسل الاموال (٤) مرات على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الاجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- مراجعة تقارير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تفتية المعلومات والاتصالات.
- يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس الادارة للتصويت عليها.

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٣- لجنة إدارة المخاطر:

تتولى لجنة المخاطر مسؤولية تقديم المشورة لمجلس الإدارة للوفاء بدوره الاشرافي على الإطار الشامل لإدارة المخاطر في المصرف. ويتضمن ذلك تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في أعماله، وسياسات إدارة المخاطر، ونزعة المصرف للمخاطر، وحدود المخاطر المعتمدة. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المخاطر وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤:

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٤/١١/٢٨	٢٠٢٤/٧/٢٨	٢٠٢٤/٦/١٣	٢٠٢٤/١/٢٣
١	هشام ز غول محمد/ رئيس اللجنة استقال بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٢	✓	×	×	×
٢	محمد تامر سلامة/ عين رئيس اللجنة إعتباراً من ٢٠٢٤/٤/١	✓	✓	✓	✓
٣	جميل ايلي غطاس / عضو	✓	✓	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي/ عضو	✓	✓	✓	✓
٥	عثمان احمد حجازي/ عضو	✓	✓	×	×
٦	بسام جودات ابو عودة جابر/ حل محل السيد هشام ز غول في عضوية اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٤/٤/١	✓	✓	×	×

- المهام والمسؤوليات للجنة إدارة المخاطر:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل المجلس.
- مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلاً عن الاشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم.
- مراقبة "المخاطر الائتمانية" التي يتحملها المصرف، سواء ما يتعلق "بالمدخل المعياري" او "المدخل المستند للتصنيف الداخلي" والمخاطرة التشغيلية" و"مخاطرة السوق" و"المراجعة الاشرافية" و"انضباط السوق" الواردة في المقررات التي اصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الاقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملاً ذلك معايير السيولة.
- التوصية بالتخلي عن الأنشطة التي تسبب المخاطر للمصرف والتي ليس لديه القدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة لإقرارها والمصادقة عليها.
- الاشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف.
- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الامور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعية واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٣. لجنة إدارة المخاطر (تتمة):

- الاشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تقوم بتلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار، تقنية المعلومات والاتصالات).
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلاً عن الاشراف على تطبيق السياسة الاستثمارية المقترحة من قبلهم.
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطر فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.

٤. لجنة الترشيح والمكافآت:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته الرقابية والإشرافية المتعلقة بإدارة ترتيبات المكافآت، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالمكافآت قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بالإضافة إلى تحديد المرشحين المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف، والتوصية لمجلس الإدارة بالمرشحين لعضوية اللجان المنبثقة عن المجلس، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، واللجان المنبثقة عنه وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤:

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٤/١١/١٣	٢٠٢٤/١٠/٧	٢٠٢٤/٨/٢٢	٢٠٢٤/٧/٨	٢٠٢٤/٤/٣٠	٢٠٢٤/٤/٢٣
١	عثمان أحمد يعقوب حجازي/ رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي جميل غطاس/ عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣	هشام زغلول محمد عبد المطلب / عضو استقال بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٢	×	×	×	×	×	✓
٤	ميرنا ميشال الاشقر / عضو	×	✓	✓	✓	✓	✓

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

4. لجنة الترشيح والمكافآت (تتمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة الترشيح والمكافآت:

- تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
- إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها والإشراف على تطبيقها مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:
 - أن تتماشى مع مبادئ وسياسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الآنية أو القصيرة الأجل.
 - مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
 - التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان أنواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف، بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
 - يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفئات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
 - وضع سياسة الاحلال لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.
 - التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية (التجارية والإسلامية).
 - الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة لائحة عمل اللجنة سنوياً واقتراح أي تعديلات إن وجدت.
- عرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعها وتوصياتها على مجلس الإدارة.
- تتعهد اللجنة بتقديم تقارير دورية وتقرير سنوي عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة.

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تنمة)

٥. لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

استناداً الى ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي بموجب كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد ٦١١/١٤ في ٢٥/٠٤/٢٠١٩ تم تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات المنبثقة عن مجلس الادارة تجتمع اللجنة كل ثلاثة اشهر وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة .
تتألف هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء في الاقل، على ان تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة حوكمة تقنية المعلومات وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤ .

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٤/٧/٢٩	٢٠٢٤/١١/٢٨	٢٠٢٤/١٢/٢٦	٢٠٢٤/١٢/٣٠
١	جميل اليلى جميل عطاس / رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓
٢	بسام جودات ابو عودة جابر / عضو	✓	✓	✓	✓
٣	مها عبد الحميد محمد ابراهيم حلت محل السيد هشام ز غول اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٤/٤/١	✓	×	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي / عضو	✓	✓	✓	✓
٥	محمد تامر سلامة / عضو	✓	✓	✓	✓
	هشام ز غول محمد عبد المطلب / عضو استقال بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٢ وحل محله السيدة مها عبد الحميد محمد	×	×	×	×

- المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات:

- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الادارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات)، وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتلبيتها، وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات، واستخدام الادوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROI)، وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
- اعتماد الاطار العام لادارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات والذي يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (Control Objective for Information and Related Technology) بجميع اصداراته لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١) بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، الواردة في المرفق رقم (٢)، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣). (الموضحة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات).
- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١)، واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة، الواردة في المرفق رقم (٢)، وعد معطياتها حداً أدنى، وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٥. لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

- المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات (تتمة):

- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات في المرفق رقم (٣)، والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الاطراف المسؤولة بشكل اولي Responsible، وتلك المسؤولة بشكل نهائي Accountable، والاطراف الاستشارية Consultant، وتلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed في المرفق المذكور بهذا الشأن.
- التأكد من وجود اطار عام لادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق و اطار العام الكلي لادارة المخاطر في المؤسسة ويتكامل معه، وفقاً للمعايير الدولية مثل (ISO 31000، ISO 73) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣)، ويلبيها.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المؤسسة واعمالها.
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات، واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.
- رفع تقارير دورية للمجلس.
- القيام بتطوير دليل خاص لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة، وقد يكون جزءاً من دليل الحوكمة المؤسسية، بحيث يأخذ الدليل بالحسبان هذه الضوابط حداً أدنى، وبشكل ينسجم واحتياجاته وسياساته، وان يتم اعتماد الدليل من المجلس، وتزويد البنك المركزي العراقي به خلال مدة اقصاها (٦ اشهر) من تاريخ هذه الضوابط، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة المؤسسة الخاصة لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة من حيث مفهومها واهميتها ومبادئها الاساسية، وبشكل يراعي التشريعات وافضل الممارسات الدولية بهذا الشأن، وعلى المؤسسة من خلال لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن المجلس مراجعة هذا الدليل وتحديثه كلما اقتضت الحاجة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامية ومن ذوي الاختصاص، يقوم بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي يجريها المصرف. وتهدف الهيئة إلى ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة من البنك المركزي العراقي، وتكون مرجعيتها الشرعية أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") متسقاً مع ما ورد في المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("الأيوبي").

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من ثلاثة أجهزة للرقابة الشرعية، وهي:

- هيئة الرقابة الشرعية.
- أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية (إدارة التنسيق والالتزام الشرعي).
- إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

كما تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من السادة المذكورة اسمائهم أدناه:

ت	الاعضاء	المنصب
١	فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار	رئيس الهيئة
٢	فضيلة الشيخ الدكتور / علي إبراهيم الراشد	عضو الهيئة
٣	فضيلة الشيخ الدكتور / عصام خلف العنزي	عضو الهيئة
٤	السيد/ عبد الكبير فوزي البتاتوني	عضو الهيئة
٥	السيد/ محمد أحمد الأنصاري	عضو الهيئة

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار (رئيس هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - القاهرة - جمهورية مصر العربية سنة ١٩٩٧م. عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ١٩٩٧ - ٢٠١٧، شغل منصب العميد المساعد للشؤون العلمية والدراسات العليا والأبحاث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م، كما أنه عضو لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات والبنوك الإسلامية في الكويت وخارجها، محاضر في المعاملات المالية الإسلامية، له العديد من البحوث والدراسات الفقهية في الفقه الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (تتمة):

فضيلة الشيخ الدكتور / علي إبراهيم الراشد (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور علي إبراهيم الراشد، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت وعلى درجة الدكتوراه في الشريعة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة الدكتور الراشد، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات والشركات المالية الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

فضيلة الشيخ الدكتور / عصام خلف العنزي (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عصام خلف العنزي، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك بوبيان من سنة ٢٠١٢، أستاذ دكتور في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، عضو الهيئة الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك وشركات الاستثمار والتمويل والتأمين الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

السيد/ عبدالكبير فوزي البتاتوني (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ عبدالكبير البتاتوني، مصري الجنسية، حاصل على بكالوريوس تجارة، ودبلوم عالي في الدراسات المصرفية من كلية التجارة جامعة عين شمس. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٤٣ عاماً، منها ٣٤ عاماً في البنوك الإسلامية. وقد تدرج في وظائف عدة. علاوة على ذلك، فهو متخصص في تأسيس البنوك الإسلامية وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، حيث قام بتحويل البنك العقاري الكويتي وبنك الكويت والشرق الأوسط ومجموعة البنك الأهلي المتحد (البحرين، المملكة المتحدة، مصر بالإضافة إلى المصرف التجاري العراقي الإسلامي). لديه خبرة في الأمور المصرفية والمنتجات والخدمات الإسلامية، بالإضافة إلى الإلمام بالنواحي الشرعية المتعلقة بعمل البنوك الإسلامية.

السيد/ محمد أحمد الأنصاري (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ محمد أحمد الأنصاري، عضو هيئة الرقابة الشرعية منذ تشرين الثاني ٢٠٢٤، حاصل على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠١، يشغل حالياً منصب نائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة منذ عام ٢٠١٣، ومنصب عضو مجلس إدارة شركة المركبات المتحدة للصناعات (UCIC) منذ عام ٢٠٢٤، كما شغل عضوية مجلس إدارة شركة الراية العقارية منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة مستشفى السلام الدولي منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة المعدات القابضة منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٦. وقد تدرج خلال مسيرته المهنية في بيت التمويل الكويتي في عدة مناصب بداية من محاسب بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، ثم محاسب أول في عام ٢٠٠٥، ثم رئيس قسم بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٦، ثم مدير عمليات في وحدة الائتمان منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩، ثم مساعد مدير العقود والتوثيق في إدارة الائتمان منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، وصولاً إلى منصبه الحالي كأمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة. وقد شغل قبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي منصب محاسب في شركة مجتمعات الأسواق التجارية منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٢. كما عزز خبراته من خلال برامج تدريبية وقيادية متقدمة تضمنت الصناديق والمحافظ الإسلامية والتحليل المالي والائتماني الإسلامي وإدارة المخاطر والمهارات القيادية والإشرافية.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

- أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية:
 - تتكون هيئة الرقابة الشرعية من خمسة (٥) أعضاء، وبحد أقصى، يتم تعيينهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على توصية من مجلس الإدارة، ويتم إعادة ترشيحهم وانتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية حسب الفترة المحددة في قرار التعيين مع الأخذ بالاعتبار أنظمة التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
 - يعين عضو الهيئة من خلال اتفاقية أو عقد تعيين مع المصرف يوقع عليه بصفة رسمية بعد اختياره من الجمعية العمومية، ولا تقل فترة التعيين عن ثلاث سنوات، ويشار في الاتفاقية لامتيازات ومكافآت عضو الهيئة بعد اعتمادها من الجمعية العمومية أو أخذ تفويض من الجمعية العمومية لمجلس الإدارة بتحديد أتعابهم ومكافآتهم.
 - يشترط في عضو الهيئة المعين التالي:
 - أن يكون مسلماً.
 - أن يكون حائزاً على شهادة جامعية في الشريعة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي أو ما يعادلها.
 - أن يكون حاصلاً على شهادة معتمدة في مجال فقه المعاملات (الفقه الإسلامي التجاري) مع فهم قوي لأصول الفقه وقواعد الشريعة الإسلامية.
 - أن تكون له خبرة كافية في الدراسات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية أو البحث العلمي لا تقل عن سبع سنوات.
 - أن يكون لديه معرفة مناسبة بالمعاملات المصرفية والتمويل الإسلامي والمحاسبة.
 - أن يكون ضمن الفريق التنفيذي أو الإداري للمصرف أو أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف أو مسؤول.
 - أن لا يكون مساهماً في المصرف.
 - أن لا يكون عضو هيئة الرقابة الشرعية عضواً في هيئة أخرى تعمل في نفس المجال المالي والمصرفي داخل العراق منعاً لتعارض المصالح.
 - أن يكون حسن السيرة والسلوك وذو شخصية مناسبة وسجل نظيف، ويعرف بالاستقامة والسمعة الطيبة.
 - عدم وجود إدانة سابقة بأي سلوك أو جريمة منافية للأداب أو الأخلاق أو ارتكاب مخالفة تتعلق بالخيانة أو الاحتيال أو جريمة مالية أو حصل على مخالفة جزائية، أو أوقف من قبل هيئة رقابية أو مهنية أو قضائية، ولم يكن مالكاً أو مديراً لشركة رُفضت عملية تسجيلها أو تفويضها أو عضويتها أو منحها للترخيص لمزاولة أي عمل أو مهنة، أو كان شريكاً في إدارة نشاط تجاري ثم وضع تحت الحراسة أو تعرض للإعسار أو التصفية الجبرية خلال كونه مرتبطاً بتلك الجهة، أو تعرض للعزل أو طُلب منه الاستقالة من العمل في منصب يتضمن الثقة، أو ألغيت أهليته من العمل كمدير أو بصفة إدارية بسبب خطأ ارتكبه، أو لم يكن عادلاً أو متجاوباً أو صادقاً في أي تعامل مع جهات ما.
 - أن يكون مستعداً للالتزام بالاشتراطات ومعايير النظام الرقابي والمعايير القانونية والرقابية والمعايير المهنية الأخرى.
 - أن يكون مستعداً للالتزام بالاشتراطات ومعايير النظام الرقابي والمعايير القانونية والرقابية والمعايير المهنية الأخرى.
 - أن يمتلك اللياقة العقلية والجسمية المناسبة.
 - القدرة على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين للمصرف.
 - ويراعى في ذلك التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية (تتمة):

أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية (تتمة):

- تختار الهيئة رئيساً (لا يقل التأهيل العلمي لرئيس الهيئة عن شهادة الماجستير على الأقل من جامعة معترف بها في العلوم الشرعية تشمل فقه المعاملات ويتمتع بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اصدار الفتاوى والاحكام الشرعية او (٤) سنوات بعد التخرج في التدريس او البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي) ونائباً لها من بين أعضائها، وتخطر إدارة المصرف بذلك.
- يمكن تعيين عضو جديد في الهيئة بموافقة مجلس الإدارة مع اعتماد الجمعية العمومية، ويُعتبر الشخص المنتخب لعضوية الهيئة عضواً رسمياً بعد صدور قرار بتعيينه من الجمعية العمومية للمساهمين.
- على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية المصرف عند مراجعة مؤهلات وصلاحيات أعضاء الهيئة أو عند اختيار أعضاء جدد التحقق من اشتراطات الأعضاء وفقاً لشروط التعيين المذكور في البند ٣/١/٢ أعلاه.
- يتم الاستغناء عن خدمات عضو الهيئة عن طريق الجمعية العمومية فقط وبموافقة البنك المركزي العراقي، وذلك في الحالات التالية:
 - صدور توصية من مجلس الإدارة بالاستغناء عنه يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.
 - تقديم عضو الهيئة طلباً لرئيس مجلس الإدارة لإعفائه من مهمته في الهيئة، وعلى العضو تقديم طلبه قبل فترة ثلاثة (٣) أشهر على الأقل إذا كان هو المتمم للأعضاء الثلاثة حتى يتسنى للمصرف تعيين عضو بديل في الوقت المناسب، وخلال شهر واحد (١) في الأوضاع العادية.
 - عدم القدرة كلياً على حضور الاجتماعات لأي سبب من الأسباب.
 - عدم حضور أربعة (٤) اجتماعات متتالية للهيئة بدون عذر مقبول.
 - انتهاء مدة العضوية وعدم التجديد له من قبل الجمعية العمومية.
- يجب أن يكون اثنان في الهيئة من ذوي الخبرة في الأمور المصرفية والمالية والقانونية ولديهم المام بالمتطلبات الشرعية للصيرفة الإسلامية.
- يجب أن يكون جميع أعضاء الهيئة مستقلين وقادرين على إصدار أحكام مستقلة دون تأثير أو إكراه.
- يكون للهيئة أو أحد أعضائها الحق في حضور لجنة حوكمة المصرف من أجل تقديم المشورة والإرشاد في الأمور المتعلقة بالشرعية والتنسيق الأدوار التكميلية والمهام الخاصة باللجنة ما استدعى الموضوع عرض مسألة فيها تعلق شرعي.
- على المصرف الإفصاح في التقرير السنوي عن الأمور التالية المتعلقة بالهيئة:
 - أعضاء الهيئة الذين لهم أحد أفراد العائلة المباشرين من الإدارة التنفيذية (Approved Person) مع وجود لائحة لدى إدارة المصرف مفصلة بهذا الشأن.
 - مكافآت الهيئة السنوية.
- للهيئة تكليف أو الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين للمساعدة على أداء مهامها أو لأغراض استشارية وتحديد أجورهم بالتنسيق مع إدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

ب. تشكيل وتعيين اللجنة التنفيذية للهيئة، وأسس عملها:

- يجوز أن تتبثق عن الهيئة لجنة تنفيذية يناط بها النظر فيما تحيله إليها الهيئة من أعمال ومواضيع واستفسارات في القضايا الطارئة أو المستعجلة، والقيام بالزيارات الميدانية، وتحضير الموضوعات المقدمة من إدارة المصرف للعرض على الهيئة أو عند ورود عدد من المواضيع الطارئة أو المستعجلة.
- تتكون اللجنة التنفيذية من عضوين من أعضاء الهيئة على أن يكون أحدهم رئيس الهيئة أو نائبه.
- تُعرض على اللجنة التنفيذية المواضيع والعقود والاستفسارات المستجدة أو المستحدثة التي لم تُعرض من قبل ولم يصدر بها قرار رسمي من الهيئة.
- تُبين اللجنة التنفيذية رأيها في صورة قرار مكتوب أو توصية، وتكون قراراتها نافذة التطبيق على أن تُعتمد في أقرب اجتماع للهيئة، وفي حال كان للهيئة اعتراض أو تعديل على قرار اللجنة التنفيذية فيتم تعديل القرار وذلك للمعاملات اللاحقة حفاظاً على انتظام سير العمل.
- تُعرض محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية على الهيئة لإجازتها وإقرارها أو إبداء ملاحظاتها -إن وجدت- وذلك في أول اجتماع لاحق للهيئة.
- يجوز تمرير قرار اللجنة التنفيذية في الحالات الطارئة أو المستعجلة ويكون نافذ التطبيق على أن لا يكون للقرار صفة رسمية إلا بعد اعتماده من الهيئة.
- تُكلف أمانة سر الهيئة بالاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية لأخذ الرأي الشرعي ومخاطبة الإدارات المعنية بالقرار.
- يمكن الرجوع إلى اللجنة التنفيذية بأي وسيلة اتصال كالهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني للحصول على الرأي الشرعي على أن يتم تدوينه من قبل أمانة سر الهيئة ثم يُعرض للاعتماد في اجتماع الهيئة اللاحق، ولا يجوز تمرير أي قرار يحتاج إلى رأي شرعي في موضوع مستجد إن تعذر الاتصال بأي عضو من الأعضاء.

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة:

يشمل عمل الهيئة ما يأتي:

- اعتماد الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الأساسي واللوائح والنماذج والسياسات والإجراءات المتبعة في عمل المصرف.
- اعتماد الاتفاقيات والعقود النمطية وغير النمطية والنماذج والمستندات والشروط والأحكام والإقرارات والتعهدات المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها المصرف مع المساهمين والمستثمرين والزبائن والموظفين وغيرهم لأغراض التمويل أو الاستثمار أو التسويق وغيرها، والاشتراك في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، وإعداد العقود التي يزمع المصرف إبرامها مما ليس له نماذج موضوعة من قبل، وذلك بقصد التأكد من خلق العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية.
- إبداء الرأي الشرعي في المنتجات التي ينوي المصرف طرحها، وإصدار الفتاوى في المعاملات التي يجريها المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تتمة):

- متابعة عمليات المصرف، ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة وإدارة التنسيق والالتزام الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة المصرف، والتحقق من أن المعاملات المبرمة كانت لمنتجات وعقود معتمدة من قبل الهيئة وذلك بالمراجعة المنتظمة للخطوات العملية والتدقيق على المستندات من وجهة نظر شرعية لضمان عدم وقوع ما يخل بالمبدأ أو العقد أو شروطه الشرعية ومتطلباته الطارئة، وتشمل هذه المراجعة قضية التصحيح والتعديل لإعادة العملية أو تسوية الالتزامات والحقوق طبقاً لأحكام الشريعة.
- اعتماد خطط ومنهجية التدقيق الشرعي الداخلي السنوية والإشراف على تنفيذها.
- تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة بالتعاون مع إدارة المصرف.
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب للموظفين المعنيين بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية بما يعينهم على تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إبداء الرأي الشرعي في القوائم المالية للبنك في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة.
- الإطلاع على التقارير أو الملاحظات الواردة من إدارة التنسيق والالتزام الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتقديم المشورة حيالها وسبل علاج الملاحظات الواردة فيها.
- التأكد من تجنب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرفها في وجوه الخير العامة مباشرة أو من خلال المؤسسات الخيرية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة، مع ضرورة أن تكون تلك المؤسسات الخيرية ذات سمعة طيبة غير ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الأشخاص المرخص لهم من المصرف أو الهيئة، وتُصرف هذه الأموال خلال فترة ١٢ شهراً ما لم توافق الهيئة على التمديد على ألا تزيد فترة التمديد عن ٢٤ شهراً. وعلى الهيئة وإدارة التنسيق والالتزام الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي والمدقق الشرعي الخارجي المستقل مراجعة طبيعة المعاملات الخيرية وأسباب عدم الامتثال الشرعي ووضع الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم تكرار تلك الحالات.
- التأكد من توزيع الأرباح وتحميل الخسائر طبقاً لأحكام الشريعة واعتمادها.
- التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بالنيابة عن المساهمين، وإعلامهم بما وجب عليهم من الزكاة، والتأكد من توزيع موجودات صندوق الزكاة على مصارفها الشرعية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة.
- تقديم تقرير سنوي موجه للمساهمين مع توجيه نسخة منه إلى مجلس الإدارة يعرض في اجتماع الجمعية العمومية تبدي فيه الهيئة رأيها في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي صدرت عنها من خلال تكليف أحد أعضائها حضور الاجتماع لتلاوة التقرير والإجابة عن أي استفسارات ترد من المساهمين أو العموم، ويقدم التقرير السنوي للهيئة ضمن التقرير السنوي للمصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تتمة):

- يجب أن يشتمل التقرير على بيان المخالفات الشرعية التي لها أثر على تطبيق الأحكام الشرعية والتي وردت خلال العام المالي مع بيان الإجراءات التي اتخذت من الهيئة، ويجب أن يحتوي التقرير بحد أدنى على التالي:
 - العنوان.
 - الجهة الموجه إليها التقرير.
 - فقرة افتتاحية أو تقديمية.
 - فقرة توضح طبيعة العمل المنجز.
 - فقرة الرأي مع بيان الأمور التالية فيها:
 - بيان حول التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العقود والمعاملات المبرمة.
 - أسس احتساب الأرباح والخسائر على الحسابات الاستثمارية.
 - بيان ما إذا وجدت أية إيرادات محرمة أو وسائل محرمة مع تحديد الجهات التي صُرِفَت إليها.
 - بيان أسس عملية الزكاة وأنها قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - بيان الجوانب التي لم يلتزم المصرف فيها بقرارات وفتاوى الهيئة -إن وقع ذلك-
 - بيان التزام المصرف بالمبادئ والأحكام الشرعية والمعايير الشرعية واجبة التطبيق الصادرة عن الأئمة، والتعليمات والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
 - تاريخ التقرير.
 - توقيع أعضاء الهيئة.
- الاجتماع مع مجلس إدارة المصرف فصلياً لمناقشة المسائل المهمة مع وجود جدول أعمال محدد يُحدد بالتنسيق بين الهيئة وبين مجلس الإدارة، كما تُقدم الهيئة تقارير إدارية لمجلس إدارة المصرف -حسب الحاجة- تعكس من خلالها استقلاليتها.
- الإجابة على تساؤلات واستيضاحات الزبائن بالتنسيق مع إدارة التنسيق والالتزام الشرعي بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات.
- للهيئة تحويل أو تكليف إدارة التنسيق والالتزام الشرعي أداء بعض الأعمال الدورية ضمن نطاق مسؤولياتها (تحديد نطاق المسؤولية) المذكورة أعلاه على أن يصدر قرار منها بهذا الشأن.
- مراجعة السياسة والتنسيب باعتمادها.
- مراجعة واعتماد تقرير التدقيق الشرعي الداخلي السنوي، الذي يرفع للجنة التدقيق من قبل قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
- إصدار تقرير نصف سنوي وسنوي حول الالتزام الشرعي، بحيث يتضمن مدى فاعلية الضوابط الشرعية الداخلية، وأي مواطن ضعف في أنظمة الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية ذات الأثر الجوهري، على أن يتم رفع التقرير نصف السنوي للمجلس، والتقرير السنوي للهيئة العامة للمساهمين، ونسخة عن كل منهما للبنك.
- التنسيب لمجلس الإدارة بواسطة لجنة التدقيق -على تعيين وتنحية مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، على أن يؤخذ القرار النهائي بعد موافقة البنك المركزي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة:

- تعقد الهيئة اجتماعاتها بشكل دوري بما لا يقل عن ستة (٦) اجتماعات سنوياً، ويجوز أن تعقد جلسات غير عادية إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك بطلب من الرئيس التنفيذي للمصرف أو من رئيس الهيئة أو بطلب من اللجنة التنفيذية للهيئة.
- يلتزم كل عضو من أعضاء الهيئة بحضور ما لا يقل عن ٧٥٪ من اجتماعات الهيئة السنوية، ويمكن احتساب حضور العضو من خلال المكالمات الهاتفية أو بالفيديو أو بأي وسيلة أخرى معتبرة.
- ينعقد اجتماع الهيئة باكتمال النصاب القانوني بحضور (٣) ثلاثة أعضاء شريطة أن يكون (٢) من الأعضاء الحاضرين هم رئيس هيئة الرقابة الشرعية واحد الأعضاء المختصين في الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات.
- لا يمكن للهيئة في أي حال من الأحوال إصدار فتوى أو قرار إلا بحصول أغلبية ال (١+٢) على أن يكون الاثنان رئيس الهيئة و أحد الأعضاء المختصين بالصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات من الموافقين عليها وتعتبر باطلة إذا لم تستوفي ذلك الشرط.
- للهيئة أن تطلب لاجتماعاتها من تراه من مديري المصرف ومنسوبيه وخبرائه ومستشاريه لاستيضاح ما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات تتعلق بالمسائل المعروضة عليها.
- يجوز أن يحضر اجتماعات الهيئة من ترغب إدارة المصرف في حضوره بالتنسيق مع طلب مسبق يتضمن المواضيع التي سيتم مناقشتها مع الهيئة.
- تبين الهيئة رأيها كتابياً في صورة قرار أو فتوى أو توصية.
- يجوز أن تصدر قرارات الهيئة بالتمرير في القضايا المستعجلة شريطة الاتفاق على الرأي بغالبية الأعضاء، ويجب إثبات القرار في محضر أول اجتماع لاحق.
- للهيئة ابتداءً أو بطلب من المصرف إعادة النظر في الفتاوى والقرارات التي سبق لها إصدارها ثم تعديلها أو توضيحها أو تصحيحها ولو أدى ذلك إلى إصدار فتوى جديدة مخالفة للفتوى السابقة، وعلى المصرف العمل والالتزام بالفتوى الجديدة في المستقبل مع المعالجة المناسبة لأثار ومتعلقات الفتوى السابقة، وعلى الهيئة إصدار قرار بهذا، وفي حال تعارض فتوى أو قرار الهيئة الجديد مع فتوى أو قرار سابق فيعتبر القرار الجديد ناسخاً للسابق دون أثر رجعي مع الإشارة لهذا التعديل أو النسخ في القرار الجديد - كلما أمكن ذلك- وعند نشر الفتوى، وذلك وفقاً للإجراءات التالية:
- في حالة ورود فتوى في موضوع سبق للهيئة البت فيه فلا يلزم الهيئة إعادة النظر فيه إلا إذا مضت فترة زمنية تستوجب إعادة النظر أو إذا رأت الهيئة إعادة النظر في الفتوى.
- يُعاد النظر في الموضوع الذي سبق للهيئة الفتوى فيه إذا كان لدى المصرف مُعطيات جديدة لإعادة العرض كتغيير أو تصحيح للتصور أو تجدد بعض الظروف أو انتهاء بعض الأمور المؤثرة في الفتوى السابقة.
- يجب على الهيئة الرجوع عن الفتوى إذا تبين مجانبتها للصواب من خلال إعادة النظر، وعلى الهيئة إعلام المصرف وتصحيح الحكم والآثار المترتبة عليه، وعلى المصرف تصحيح العمل الذي تم على أساس الفتوى القديمة وعدم العمل بها مرة أخرى.
- للهيئة تكليف أحد أعضائها أو أمين سر الهيئة مراجعة فتاواها وقراراتها السابقة للتحقق من ملائمتها وعدم تعارضها مع المعايير الشرعية ويكون ذلك بشكل دوري كل ثلاث (٣) سنوات بحد أدنى.
- يُسجل المكلف بالمراجعة الفتاوى المراد إعادة النظر فيها، والمستند الشرعي لها، ويرفع الموضوع للهيئة للبت فيه.
- تُسجل الهيئة في محضر اجتماعها تفاصيل إعادة النظر في الفتوى وأسباب تعديلها، وحول ما إذا كانت ناسخة لما قبلها وبيان ما استجد لها من أمور.
- يُكلف أمين سر الهيئة بتعميم القرار الجديد على المعنيين في إدارة المصرف وفقاً للإجراءات المتبعة، مع بيان آثار القرار الجديد وأسباب التعديل.
- يُشار إلى الفتوى المعدلة والناسخة عند نشر فتاوى الهيئة، كما يشار إليها للجمهور والمساهمين عند الاقتضاء.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة (تتمة):

- تُرفع المواضيع أو الاستفسارات أو العقود الواردة للهيئة باللغة العربية فقط، وفي حالة تعذر الترجمة للغة العربية فتُفوض الهيئة عضواً من أعضائها بإصدار رأيه الشرعي بشرط أن يكون هذا العضو متقناً للغة الأجنبية موضوع العقد. أو تُفوض الهيئة من تراه مناسباً من الإدارة الشرعية لتقديم ملخص أو تقرير عن العقد المطلوب، مع عرض النسخة الكاملة باللغة الأجنبية على الهيئة.
- يلتزم كل عضو بالتحضير للاجتماع من خلال الاطلاع على جدول الأعمال والموضوعات المطروحة والمستندات المرفقة والمحضر السابق.
- يُوقع جميع الأعضاء الحاضرين في الاجتماع السابق على محضر الاجتماع خلال فترة لا تتجاوز الاجتماع اللاحق.
- على الهيئة أن تُفصح وتُنشر الفتاوى والقرارات العامة للمساهمين والجمهور -القابل منها للنشر فقط، وبيان القرارات التي تُقحت أو رُوِجت مع الاحتفاظ بخصوصية الأسماء والجهات الواردة فيها وذلك بشكل دوري.

٥. منهاج عمل الهيئة:

- تدرس الهيئة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها دراسة وافية مع الاستماع الى إفادات الإدارة أو المتخصصين عند الحاجة.
- تبحث الهيئة عن الحكم الشرعي للموضوع المستفسر عنه وأول ما تستند إليه ما جاء في كتاب الله عز وجل صريح الدلالة، وما جاء في السنة الثابتة الصريحة الدلالة، وما وقع عليه الإجماع، أو ما ثبت بالقياس، ثم ترجع من الأدلة المختلف فيها مستعينة بما قرره الفقهاء في شتى المذاهب الفقهية المعتبرة، ولا يجوز لها الفتوى بمقتضى الرأي المجرد عن الاستدلال أو بما يُخالف النصوص العامة الصحيحة القطعية الدلالة أو بما يُعارض الإجماع الثابت أو القواعد الكلية المستندة إلى النصوص، وعند الاختلاف تختار الهيئة ما تراه محققاً للمصلحة، وإذا لم يكن في الموضوع حكم سابق للفقهاء أفقت الهيئة فيه باجتهادها.
- يتعين على الهيئة إبداء رأيها الشرعي في المواضيع المرفوعة من إدارة المصرف.
- تُسجل الهيئة قراراتها وفتاواها كتابياً لأي رأي يصدر عنها متعلق بالمسائل الشرعية المعروضة عليها مع التأكد من وجود كافة البيانات والمعطيات والمبررات الضرورية في الفتوى أو القرار.
- تُعتبر جميع المعلومات المتداولة عن المصرف ومعاملاته وزبائنه أثناء اجتماعات الهيئة أو التي يطلع عليها أي عضو بحكم عضويته في الهيئة معلومات سرية لا يتم الإفصاح عنها لأية جهة مهما كانت إلا في الحالات التي يطلبها القانون أو المعلومات التي تعتبر عامة، ويلتزم كل عضو بعدم الإفصاح عن هذه المعلومات ذات الطابع السري، ولا ينتهي هذا الالتزام بانتهاء فترة تعيين العضو من قبل الجمعية العمومية إلا بعد الحصول على تفويض من البنك المركزي العراقي بالإعفاء من هذا الالتزام.
- لا يحق لأي عضو من أعضاء الهيئة إبداء رأيه أو المناقشة في الاجتماع في حالة وجود مصلحة شخصية أو تضارب مصالح في أي موضوع يُعرض على الهيئة، مع ضرورة الكشف عن ذلك.
- لا تُعتبر عضوية أي عضو في هيئات شرعية مماثلة تعارضاً مع الفقرتين (اعلاه) طالما لا يؤثر ذلك على التزاماته الواردة بهذه اللائحة.
- تختص الهيئة دون غيرها بالفصل في أي خلاف في الرأي ينشأ بين إدارة المصرف والإدارات الشرعية فيه بشأن الجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية.
- يحق للهيئة وقف أي منتج تمت الموافقة عليه مسبقاً مع إبداء الأسباب الداعية لذلك.
- لا يحق لعضو الهيئة انتقاد فتاوى وقرارات الهيئة التي يشغل عضويتها عند مخالفة رأيه لها خارج جلسات الهيئة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٦. مسؤولية الإدارة نحو الهيئة:

تعمل إدارة المصرف لتيسير مهام الرقابة الشرعية على منح كافة الصلاحيات والسلطات المناسبة التي تُعين الهيئة على أداء مهامها ومسؤولياتها الشرعية، والتي منها:

- توفير جميع المعلومات التي تُعين الهيئة على تكوين الرأي الشرعي في المعاملات التي يمارسها المصرف، وللهيئة الحق في الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين والقانونيين وموظفي المصرف ذوي الصلة.
- الالتزام باطلاع الهيئة على أي منتج يُراد الدخول فيه بصورة مُبكرة، وعرض أي نماذج أو عقود جديدة يُخطط لاستخدامها في المستقبل لمراجعتها واعتمادها من قبل الهيئة قبل إصدارها.
- عدم استخدام أي نموذج أو عقد أُبديت عليه ملاحظات شرعية إلا بعد تعديله أو تبديله ثم عرضه واعتماده مجدداً من قبل الهيئة.
- تقديم أي توضيحات تطلبها الهيئة، لا سيما في العمليات التي تظن الهيئة أنها وقعت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تهيئة وسائل المراجعة الدورية لمستندات العمليات من خلال بنود المركز المالي الدوري للوصول بسهولة في نهاية العام إلى نتائج السنة كلها من الناحية الشرعية بما يتيح تقرير مشروعيتها بعد البحث والتدقيق اللازم.
- انعكاس قرارات الهيئة على الأعمال اليومية للمصرف، وعلى السياسات والإجراءات الخاصة بالدوائر والأقسام داخل المصرف.
- تنظيم لقاءات للهيئة مع العاملين بالمصرف للمذاكرة في القضايا الشرعية المصرفية بهدف تنمية الوعي الشرعي لديهم.
- العرض المبكر على الهيئة لجميع المستندات والعقود والاتفاقيات والنماذج المعروضة على المصرف من جهات ومؤسسات أخرى ولو كانت لديها هيئات شرعية، وذلك لتمكين الهيئة من مراجعتها واعتمادها قبل مشاركة المصرف فيها والتوقيع عليها.
- تلتزم الإدارة بدفع مستحقات الهيئة ومكافئاتها ومستحقات العضو أو الأعضاء التنفيذيين ومستحقات حضور الاجتماعات بناءً على قرار مجلس إدارة المصرف وبالاتفاق مع الهيئة، كما تلتزم برصد ميزانية مناسبة للقيام بما يلزم من أعمالها.
- تسهيل ورعاية برامج التأهيل والتدريب المناسبة من أجل التطوير المهني المستمر لأعضاء الهيئة بهدف تعزيز فعاليتهم وكفاءتهم ومهاراتهم.
- تبني عملية تقييم فعالية الهيئة بشكل عام ومساهمة كل عضو بشكل خاص على أساس سنوي من خلال مؤشرات معقولة وقياس موضوعي لأداء الأهداف مع إشعار أعضاء الهيئة بعملية التقييم عند تعيينهم من خلال التشاور معهم واعتماد التقييم السنوي من مجلس إدارة المصرف.
- تتأكد الإدارة من أن الهيئة لديها شروط مرجعية واضحة ومحددة وفهم جيد واطلاع على معايير الأخلاقيات والسلوك المهني، وإجراءات تقديم تقارير واضحة ومحددة.
- يلتزم المصرف بتمكين الهيئة من ممارسة صلاحياتها المتعلقة باجتماعاتها وتسجيلها وآلية تقديم القرارات والفتاوى للهيئة وعملية اتخاذ القرارات.
- على المصرف إعداد ميثاق أخلاقيات وسلوك للعاملين في المصرف مع متابعة تنفيذه.
- على المصرف تسهيل حصول الهيئة على ما تحتاجه من مشورة مهنية مستقلة في الأمور القانونية والمحاسبية والمالية.
- على المصرف تقييم عملية تأثير المصروفات الممنوحة للجهات الخيرية والإفصاح عن النتائج في التقرير المالي السنوي وذلك وفقاً لمعيار المسؤولية الاجتماعية للمصرف.
- فهم الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار القرارات الشرعية مع ضمان الالتزام بها.
- لا يجوز لإدارة المصرف العمل بفتاوى هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الأخرى حتى إن كان بعض أعضائها من أعضاء هيئة المصرف - ويتم عرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصرف لما لكل هيئة من اجتهادات موضوعية خاصة بعملها في إطار المصرف الذي تعمل فيه ولاختلاف وقائع الأحوال.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

تشكل في المصرف إدارتين داخليتين للرقابة الشرعية، هما: إدارة التنسيق والالتزام الشرعي، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

١,٧ إدارة التنسيق والالتزام الشرعي: أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للتنسيق والالتزام الشرعي تضم رئيس الإدارة ("المراقب الشرعي") وعدد كاف من الموظفين.
- تتبع إدارة التنسيق والالتزام الشرعي الهيئة من الناحية الفنية وتشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يجب أن يكون لدى إدارة التنسيق والالتزام الشرعي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- يشغل المراقب الشرعي وظيفة أمين سر الهيئة والإشراف على إدارة التنسيق والالتزام الشرعي وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة.
- نشاط إدارة التنسيق والالتزام الشرعي موضوعي ومستقل، ولها اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرقل عملها الرقابي.
- تلتزم إدارة التنسيق والالتزام الشرعي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة التنسيق والالتزام الشرعي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة التنسيق والالتزام الشرعي من قبل الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة التنسيق والالتزام الشرعي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- للهيئة أن تطلب تعيين موظفين أو مستشارين أكثر للمساعدة في أداء مهامها عند الحاجة حسب لوائح المصرف.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة التنسيق والالتزام الشرعي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتقيم الهيئة عمل المراقب الشرعي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف المراقب الشرعي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة المراقب الشرعي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

١٧. إدارة التنسيق والالتزام الشرعي (تتمة):

ب. مهام أمانة سر الهيئة

- الترتيب لانعقاد الاجتماعات الدورية والطارئة للهيئة أو لجنتها التنفيذية.
- إعداد جداول أعمال اجتماعات الهيئة واللجنة التنفيذية في ضوء المسائل والموضوعات المطروحة من إدارة المصرف أو أعضاء الهيئة، وإعداد أوراق العمل والمذكرات المتعلقة بموضوعات جدول الأعمال وإرساله لأعضاء الهيئة يدوياً أو إلكترونياً قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- إعداد وتوثيق محاضر الاجتماعات شاملة القرارات الصادرة من الهيئة أو لجنتها التنفيذية وعرضها على الأعضاء للتوقيع عليها وإقرارها.
- تبليغ الإدارات والأقسام المعنية بجميع ما يصدر عن الهيئة من فتاوى وقرارات وتعليمات بهذا الشأن حسب محاضر اجتماعات الهيئة، ومتابعة تطبيق هذه الإدارات للقرارات من خلال آلية مناسبة تشمل على بيان الجوانب السابقة واللاحقة للتأكد من الالتزام الشرعي.
- تقييم مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال إعداد الخطط والاستراتيجيات المطلوبة للفحص السابق، وإعداد التقارير اللازمة بهذا الصدد.
- تقديم تقارير سنوية وافية عن أعمال وإنجازات الهيئة.
- متابعة صرف المخصصات والمكافآت المالية لأعضاء الهيئة.

ت. المراجعة الشرعية

- إجراء عمليات التخطيط والمراجعة والفحص والتقييم لآليات طرح المنتجات والعقود والرسوم والمصروفات والسياسات والإجراءات وأدلة المنتجات وهيكلها بما في ذلك المواد التسويقية والترويجية والإعلانات والاتصالات الأخرى مع عامة الجمهور، والاطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي وأي أمور أخرى لها تأثير مباشر محتمل على الالتزام الشرعي مع إعداد تقرير بذلك متى ما تطلب الأمر - مرفقاً بالمستندات ذات العلاقة يُرفع للهيئة لمراجعته واتخاذ القرارات الشرعية اللازمة حياله.
- المشاركة في إجراء الاختبارات والتقييمات في تنفيذ المنتجات للتأكد من الالتزام الشرعي بموجب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، ومساعدة المعنيين في التعامل مع أي مسائل غير شرعية في مرحلة التنفيذ.
- تلقي الأسئلة والاستفسارات من منتسبي المصرف أو المتعاملين معه لعرضها على الهيئة أو لجنتها التنفيذية.
- حضور الاجتماعات مع الدوائر المعنية في المصرف عند طرح منتجات جديدة أو تعديلها أو تطويرها وتمثيل إدارة التنسيق والالتزام الشرعي.
- توثيق وتصنيف وترتيب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، والعقود المقررة منها، والعمل على نشر الفتاوى والقرارات للمساهمين والجمهور بناءً على توجيهات الهيئة بالتشاور مع إدارة المصرف.
- تقديم تقارير سنوية عن أعمال إدارة التنسيق والالتزام الشرعي ومخططاته وإنجازاته للهيئة.
- المشاركة في تدريب موظفي المصرف ووضع الخطط ونماذج الدورات التدريبية بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية في المصرف، والإسهام في توعية زبائن المصرف وغيرهم بأصول ومميزات العمل المصرفي الإسلامي، واقتراح الندوات والبرامج التدريبية لذلك.
- إعداد البحوث والدراسات والاستقصاءات المطلوبة من الهيئة أو التي تساهم في تعزيز دور الرقابة الشرعية وتسهيل أعمال الهيئة وإصدارها لفتاواها وقراراتها.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

١,٧ إدارة التنسيق والالتزام الشرعي (تتمة):

ت. المراجعة الشرعية (تتمة)

- العمل على نشر المعرفة والإصدارات والنشرات التثقيفية والتوعوية للموظفين والجمهور، وتنظيم الفعاليات والدورات وورش العمل النافعة كلما كان ذلك ضرورياً.
- تمثيل جهاز الرقابة الشرعية في اللجان والمهام المتعلقة بتحديد وصرف أموال حسابات الزكاة والأموال المجنبية وأموال الالتزام بالتبرع للجهات الخيرية وأموال التبرعات العامة للمصرف، وتقديم التقارير اللازمة للهيئة وإدارة المصرف حسب الحاجة.
- توثيق وحفظ كافة أعمال إدارة التنسيق والالتزام الشرعي ومحاضر اجتماعات الهيئة ووثائقها بما يتناسب مع أنظمة العمل في المصرف.
- أداء جميع الأعمال التي تكلفه بها الهيئة أو لجناتها التنفيذية.
- تلتزم إدارة التنسيق والالتزام الشرعي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم بفحصها والتأكد من امتثالها الشرعي.

ث. مؤهلات المراقب الشرعي

يجب أن تتوفر في المراقب الشرعي وأمين سر الهيئة المؤهلات الآتية:

- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التنسيق والالتزام الشرعي وأمانة سر الهيئة، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها المراقب الشرعي لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإتقان والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي الداخلي تضم رئيس الإدارة وعدد كاف من الموظفين.
- يجب أن يكون لدى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- تُقدم التقارير الصادرة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للهيئة، ونسخة للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ونسخة للرئيس التنفيذي للمصرف بما يضمن تقييم الالتزام الشرعي في المصرف والامتثال بالقواعد والمعايير الشرعية، وتتبع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي الهيئة من الناحية الفنية وتُشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يشغل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة الإشراف على الإدارة وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة بالتشاور مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ويعتمد من البنك المركزي العراقي.
- نشاط إدارة التدقيق الشرعي الداخلي موضوعي ومستقل، وله اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرقل عمله الرقابي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتُقيم الهيئة عمل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- على المصرف إبلاغ البنك المركزي العراقي بشكل فوري في حالة توقف أو استقالة أو تقاعد رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تتمة)

ب. مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

- يكون رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولاً عن مراجعة وتقييم مدى التزام المصرف بما يلي:
 - الأحكام والمبادئ الشرعية الصادرة من الهيئة.
 - فتاوى الهيئة وقواعدها الإرشادية، وقراراتها، وتعليماتها، وتوصياتها.
 - أنظمة وقرارات وتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالحوكمة والقضايا الشرعية.
 - المعايير الشرعية الواجبة التطبيق الصادرة عن الأيوبي.
 - السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمور الشرعية التي يتبناها المصرف.
- يجب أن يعبر رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عن رأيه حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المصرف من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.
- تكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولة عن التأكد من كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي في المصرف من خلال تغطية جميع جوانب العمليات والأنشطة التجارية التي تشمل التخطيط والفحص والتدقيق وإجراءات التدقيق السابقة واللاحقة.
- يكون لرئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي اتصالات مباشرة منتظمة مع جميع المستويات في الإدارة والهيئة ولجنة التدقيق والمراقب الشرعي والمدقق الشرعي الخارجي.
- تلتزم إدارة المصرف بتوفير كافة المستندات والوثائق المطلوبة للتدقيق الشرعي دون قيود.
- يكون موظفو التدقيق الشرعي الداخلي موضوعيين في أداء مهامهم وإعداد تقاريرهم وإبداء ملاحظاتهم مع الحفاظ على استقلاليتهم.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالتدقيق عليها.
- توثيق وحفظ كافة أعمال الفحص والمراجعة والخطط والتقارير بما يتناسب مع عمل التدقيق الشرعي الداخلي

ت. خطة التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تكون هناك خطة تدقيق شرعي داخلي شاملة لأعمال التدقيق ومراحلها والتواريخ المتوقعة لإعداد التقارير، وترتبط هذه الخطة بالمخاطر الشرعية المترتبة عليها ضمن منهجية محددة، وتُعتمد هذه الخطة سنوياً من الهيئة.
- يجب أن تشمل عملية التخطيط على سبيل المثال وليس الحصر:
 - العمل على تطوير برامج التدقيق الشرعي الداخلي.
 - الحصول على معلومات حول خلفية الأنشطة المدقق عليها.
 - وضع أهداف التدقيق الشرعي الداخلي ومجالات العمل.
 - الحصول على فتاوى وقرارات الهيئة والقواعد الإرشادية وأدلة الضبط الشرعي والتقارير السابقة واستمارات التدقيق الشرعي الداخلي ونواتج التدقيق الشرعي الخارجي وتعليمات البنك المركزي العراقي وكل ما له علاقة.
 - تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق الشرعي الداخلي.
 - إجراء المسح على الأنشطة وإجراءات الرقابة لتحديد جوانب التدقيق الشرعي الداخلي وطلب التعليقات والاقتراحات.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تتمة)

ث. تقرير التدقيق الشرعي الداخلي:

- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقارير دورية ربع سنوية حول نتائج التدقيق تُرفع للهيئة استناداً لخطة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمدة من الهيئة، وذلك لدراستها واتخاذ القرارات بشأنها، مع إرسال نسخة منها للجنة التدقيق، ونسخة أخرى للرئيس التنفيذي. ويحتوي التقرير المقدم إلى لجنة التدقيق ملخصاً لرأي الهيئة حيال الملاحظات، وتفاصيل عملية التدقيق وحجم العينات إضافة لأهم الملاحظات الشرعية وحجم مخاطرها.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي متابعة تنفيذ وعلاج الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من تنفيذ قرارات الهيئة وتوصياتها الصادرة منها أو من المدقق الشرعي الخارجي أو من البنك المركزي العراقي وإعداد تقرير سنوي بهذا الخصوص.
- في حالة وجود اختلاف في الرأي بين إدارة المصرف ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حول ما يتعلق بالتفسير الشرعي لقرارات وتوصيات الهيئة فيحال الموضوع للهيئة للفصل في الموضوع.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقرير سنوي يبين ملخص العمل السنوي للتدقيق وإنجازاته، ويرفع التقرير للهيئة.
- على رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أداء جميع الأعمال التي تكلفه به الهيئة أو لجنّتها التنفيذية.

ج. مؤهلات رئيس التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تتوفر في رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي المؤهلات الآتية:
- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التدقيق الشرعي، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإتقان والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

سادساً: حماية أصحاب المصالح

يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي منظومة متكاملة لحماية أصحاب المصالح. ويتعامل المصرف بمبادئ الموضوعية وتكافؤ الفرص مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. وتتكون منظومة حماية أصحاب المصالح من مجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح المنظمة لذلك وكما يلي:

- **ميثاق السلوك المهني:** وضع الضوابط الخاصة بالقيم والسلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة في المصرف، والإدارة التنفيذية والموظفين.
- **السرية وأمن المعلومات:** يتبنى المصرف سياسات مصاغة جيداً لضمان الالتزام التام بخصوصية وسرية بيانات المصرف. يدعم ذلك أيضاً إطار عمل مصاغ جيداً من أمن المعلومات، تتم متابعته بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطر في المصرف.
- **التعامل مع تعارض المصالح:** يحرص المصرف دائماً على تعزيز سياسات معاملات الأطراف ذات العلاقة به، والتأكد من التزامها بالمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية والقواعد والتشريعات المعمول بها. ويخضع أي تعارض للمصالح لسياسة المصرف إلى المراجعة والإفصاح الكامل عن تلك الحالات لتجنب أي مخاطر.
- **الإبلاغ عن المخالفات:** توفر إدارة الإبلاغ عن المخالفات أداة فعالة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للإبلاغ عن شكوكهم حول أية مخالفات محتملة من خلال نشأة قنوات اتصال بصورة جيدة، والتي تدار بصورة مستقلة تمكن مستخدم الأداة من الاتصال المباشر برئيس مجلس الإدارة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- **إدارة شكاوي العملاء:** وحدة شكاوي العملاء مزودة بموارد من أصحاب الخبرات القادرين على التعامل مع كل الشكاوي بصورة مستقلة، وتبني معايير خاصة لحل المشاكل من خلال برنامج لضمان الجودة لضمان رضا العملاء الذي يستهدفهم المصرف.

سابعاً: كبار المساهمين في المصرف كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤:

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
البنك الاهلي المتحد ش.م.ب.	٢٤٩,٥١٨,١٤٣,٦٩٦	٨٥,٣%
عباس علي ناجي الربيعي	٥,٠٠٧,١٦٢,٢٧٤	١,٧١%
مساهمين بمساهمة اقل من ١%	٣٧,٩٧٤,٦٩٤,٠٣٠	١٢,٩٩%
المجموع	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%

ثامناً: الإفصاح والشفافية

كجزء من ثقافته، يحرص المصرف على توفير معلومات جوهرية دقيقة وشاملة وشفافة ومفصلة وكافية وفي الوقت المناسب لمساهمي المصرف وأصحاب المصالح، وذلك لتمكينهم من متابعة أداء المصرف وإبلاغهم على إطلاع دائم حول المعلومات الجوهرية المتعلقة بأعمال المصرف.

يعتمد المصرف آلية إفصاح شاملة وواضحة بما يتوافق مع التعليمات الرقابية المتعلقة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وهيئة الاسواق المالية والمعايير الدولية ذات العلاقة.

تاسعاً: الإفصاح عن المكافآت

حرصاً من ادارة المصرف على الاحتفاظ بالكفاءات من الموظفين وتحفيزهم لرفع مستوى الاداء ، يعمل المصرف بالتنسيق مع ادارة الموارد البشرية وبالتعاون مع مدراء الادارات لتقييم اداء الموظفين من كل عام وفقاً للاهداف المنجزة وتقييم المهارات والكفاءات لكل وظيفة التي يتم من خلالها تقييم اداء الموظفين بما يتناسب مع المسؤوليات الموكلة اليهم وبناءً على تقرير ادائهم وفق قواعد ونهج محدد بهذا الخصوص .

كما يشرف مجلس ادارة المصرف من خلال لجنة الترشيح والمكافآت على عملية تقييم الاداء للادارة التنفيذية والموظفين وتحديد مستويات المكافآت وتتراوح مكافأة الاداء حسب تقييم الموظف وما تقره لجنة الترشيح والمكافآت .

كما وتحدد مكافآت أعضاء مجلس الادارة خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف.

بلغت الزيادة المقترحة في الرواتب لعام ٢٠٢٤ بمبلغ (٣٩١) مليون دينار عراقي لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد/ المستوى المطلوب على الاقل و (٢٢٥) مليون دينار عراقي في عام ٢٠٢٣ والتي تمثل ٨,٣ ٪ من اجمالي الرواتب أي في اطار الميزانية التقديرية لعام ٢٠٢٤ والبالغة ٤٠٠ مليون دينار عراقي كما هو موضح بالجدول ادناه:

الميزانية التقديرية لزيادة الرواتب لعام ٢٠٢٤ (مليون دينار عراقي)	الزيادة المقترحة للرواتب لعام ٢٠٢٤ (مليون دينار عراقي)
٤٠٠	٣٩١

مقترح مكافأة الاداء:-

توزيع مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ بما يتناسب مع تقييم الاداء لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد / المستوى المطلوب على الاقل، بمبلغ ٣٧٠ مليون دينار عراقي.

علماً بأن مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٢ هي (٢٩٣ مليون دينار عراقي) حيث أن مكافأة الاعمال الممتازة سيتم خصمها من استحقاقات عام ٢٠٢٣ (Accrued Bonus Pool)

الجدول التالي يوضح اجمالي مكافآت الاداء لعام ٢٠٢٢ التي تم دفعها في عام ٢٠٢٣ واجمالي مكافآت الاداء التي تم الموافقة عليها لعام ٢٠٢٣ وتم دفعها في عام ٢٠٢٤ .

مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٢ (مليون دينار عراقي)	مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ (مليون دينار عراقي)	النباين المقترح لمكافأة الاعمال الممتازة ٪
٢٩٣	٣٧٠	٪٢٦,٣

صرف مكافأة العيد (راتب الاعياد)

صرف اجمالي قيمة مكافأة العيد المقترحة لعام ٢٠٢٤ وهي (٣٠٠) مليون دينار عراقي تصرف على مرحلتين :

- ٥٠ ٪ من قيمتها في مناسبة عيد الفطر.
- ٥٠ ٪ من قيمتها في مناسبة عيد الاضحى.

عاشراً: المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

يشرف مجلس الإدارة على برنامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي وتسعى الإدارة باستمرار إلى تحديد طرق أكثر فاعلية لتحسين ومساهمة المصرف بصورة إيجابية في المجتمع الذي يعمل فيه المصرف والتي تنعكس في شكل برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها وينفذها المصرف. كذلك يحرص المصرف على تقييم أدائه من حيث المسؤولية الاجتماعية ويستخدم نتائج هذه المراجعة في تطوير وتحسين برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها المصرف.

للمزيد من التفاصيل حول المسؤولية الاجتماعية يمكنكم الاطلاع على تقرير الاستدامة السنوي لعام 2024.

ومن الله التوفيق....

محمد حميد دراغ الدراغ

رئيس مجلس الادارة



تقرير الأستدامة لعام ٢٠٢٤

المقدمة

يقوم هذا التقرير بتسليط الضوء على نهج المصرف التجاري العراقي الإسلامي في تطبيق الأستدامة في نشاطاتنا من خلال توفير المعلومات عن منجزاتنا والتزاماتنا الإجتماعية والبيئية والحوكمة حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. حيث تم التركيز في هذا التقرير الذي تم إعداده ونشره لأول مرة للمصرف في عام ٢٠١٩ على الجوانب الأكثر أهمية والتي تم تحديدها من خلال تقييم المواضيع الأكثر أهمية والتي قمنا بها هذا العام.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف

١. تأسيس المصرف:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في ١١/شباط/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من أوائل المصارف الأهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م.ش/٤٥٢٤ والمؤرخة في ١١/شباط/١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار. وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢/تموز/١٩٩٢.

٢. التحول إلى النموذج الإسلامي

في أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على الشركة الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب.م.ب. (مقفلة)) في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتباراً من تاريخ الاستحواذ.

تبعاً لذلك، وبناءً على حصول الموافقات النهائية من الهيئة العامة ودائرة تسجيل الشركات، تم تغيير اسم المصرف الى "المصرف التجاري العراقي الإسلامي" بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ بدلاً من المصرف التجاري العراقي، وقد منح البنك المركزي العراقي مهلة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ لتحويل موجودات ومطلوبات المصرف الى منتجات تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

أكمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف التجاري العراقي الإسلامي عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويقدم حالياً مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

٣. التطورات الحاصلة على راس المال المدفوع:

لقد تنامي راس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، وبرز التطورات التي حصلت على راس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب.م.ب. ومقرها البحرين بتملك حصة ٤٩٪ من أسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي، ممهدة الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الاقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا. وفي نهاية عام ٢٠٢٤ بلغت مساهمة البنك الأهلي المتحد ٨٥,٣٪ من أسهم المصرف.

ثانياً: أهداف ونتائج أعمال المصرف

١. أهداف المصرف الرئيسية:

يسعى المصرف الى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية في إطار بيئة عمل أعتيادية:

- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة أمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الإجتماعية والأقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية أستثمر المصرف في إنشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الاستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل خدمة لزيائنه من خلال منهجية عمل متحفظة.

٢. نتائج أعمال المصرف لعام ٢٠٢٤

- حقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة مبلغ وقدره ٣٨,٢٢٧ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٥,٠٧٧ مليون دينار عراقي).
- أما بالنسبة الى حقوق المساهمين فقد بلغت ٣٥٦,٨٩٤ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٣١٧,٧٠٨ مليون دينار عراقي).
- بلغ رصيد الاحتياطيات ٦٣,٥١٦ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٦٧,٧٠٨ مليون دينار عراقي).
- بلغ رصيد الكفالات لصالح الزبائن ٩٧,٣٥٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٨٨,٢٧٠ مليون دينار عراقي).
- اما بالنسبة للسيولة النقدية فقد بلغ رصيد النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي ولدى المصارف المحلية والخارجية ١٧٢,٦٤٥ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٤٢,٩٩٩ مليون دينار عراقي).

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام

قام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتحديد دوره في مجال الاستدامة والفائدة المتأتبة من دمج الجوانب الاجتماعية البيئية والأقتصادية والأخلاقية ضمن إستراتيجية عمليات المصرف اليومية، من خلال محاور الاستدامة الرئيسية وهي: التمويل المسؤول، وتمكين الموظفين، والتقارير الشفافة، والوصول إلى النظام الأمثل، والتعاون المجتمعي، وقد تم تحديد هدف إستراتيجي واضح لكل محور من هذه المحاور وذلك بهدف دفع جهود الاستدامة في المصرف بشكل أكثر تركيزاً من خلال هذه المحاور بما يحقق الأثار الأقتصادية والأقتصادية والبيئية المرجوة وبشكل يساهم في تحقيق درجات أعلى من التناغم بين إدارة أعمال المصرف والنهج الإستراتيجي للاستدامة.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام (تنمية):

١. تمويل المشاريع ذات الأثر الإيجابي (التمويل المسؤول):

حيث يلتزم المصرف بتنفيذ سياسته في إدارة نظم الإدارة الاجتماعية والبيئية من خلال:

أ. دعم تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء:

منع تمويل المشاريع المدرجة ضمن قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) والتي تبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي تلك القائمة، حيث يؤمن المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأن لديه دور فعال في دعم المشاريع الصديقة للبيئة التي تساهم في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. التمكين المالي:

يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الشمول المالي للفئات غير المخدومة مصرفياً. كما ويعمل البنك على المساهمة في رفع ثقافتهم المالية إنطلاقاً من إيمانه بأثر ذلك في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة وتمثلت جهود المصرف التجاري العراقي الإسلامي في مجال الشمول المالي بما يلي:

- المشاركة في الفعاليات السنوية المقامة بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي لعام 2024 لتوعية وتنقيف الفئات التي تغفل للوعي المصرفي والبعيدة عن هذا الوسط من (الأطفال والشباب والمرأة وذوي الدخل المحدود وذوي الإحتياجات الخاصة) بالإضافة الى إعفاء جميع هذه الفئات من الرسوم الخاصة بعمليات فتح الحساب خلال فترة الفعاليات.
- دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال تقديم القروض للمشاريع الصغيرة (الأسواق وصالونات الحلالة ومشاكل الخياطة وغيرها من المشاريع الفردية).

٢. تقليل الأثر البيئي لعملياتنا الداخلية:

نؤمن بمسؤوليتنا تجاه تقليل الأثر البيئي لعملياتنا كوسيلة للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وأيضاً في جهود مكافحة التغير المناخي وذلك من خلال

أ. تقليل إستهلاك الورق:

نظراً لطبيعة أعمالنا فإن الورق هو أكثر الموارد الطبيعية استخداماً في مكاتبنا وفروعنا، حيث نقوم باستخدامه لتنفيذ العمليات والعقود وتبادل المراسلات والخدمات والمواد الترويجية المقدمة إلى العملاء، وبالتالي فإننا نلتزم بتقديم وتحسين الخدمات التي تهدف إلى تقليل ووقف استهلاك الورق لعملائنا مع تعزيز عملياتنا الداخلية. عن طريق زيادة وعي الموظف في ترشيد استخدامه للورق والتوجه نحو القنوات الالكترونية في التواصل مع إدارات وفروع المصرف كذلك التوجه نحو أتمتة بعض المعاملات الورقية مع العمل على تقديم حلول مصرفية صديقة للبيئة من خلال التحول الرقمي مستقبلاً بهدف تقليل الأثر البيئي الناجم عن الخدمات الورقية.

ب. تقليل إستهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة:

نعمل باستمرار على ترشيد إستهلاك المصرف للكهرباء، حيث يتم شراء الطاقة المستخدمة في المصرف من شركة توزيع الكهرباء الوطنية واستخدام المولدات التي تعمل بالديزل سواء في الإدارة العامة وفروع المصرف. كما أن المصرف من ضمن مخطاطته المستقبلية بأن تكون بناية الإدارة العامة للمصرف تعمل بمصادر الطاقة المتجددة وبالتالي تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن توليد الكهرباء من المصادر التقليدية.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام (تتمة):

٣. تمكين الموظفين:

يسل الأستثمار في موظفينا أحد أهم أولويات المصرف لذلك، فنحن نعمل على خلق بيئة تتكاتف فيها جهود الموظفين مع قيم المصرف ورؤيته من أجل تحقيق التزامنا نحو عملائنا والجهات ذات العلاقة والمجتمع ككل، كذلك نؤمن بالدور الذي يلعبه الموظفون في أحداث الأثر الإيجابي لعملائنا والمجتمع من خلال توفير تجربة للعملاء بما يساهم في تحقيق نمو مستدام في القيمة للمساهمين. لذا، نعمل على خلق بيئة عمل شاملة ومتنوعة تتيح لموظفينا الحصول على فرص النمو الشخصي والمهني وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم وأهدافهم من خلال جذب القدرات والاحتفاظ والاهتمام بها وتعزيز ثقافة بيئة العمل المتوازنة من خلال دعم الإناث حيث أثبتت بانها قادرة على أحداث التغييرات الإيجابية وتحقيق أهداف المصرف وتمكينها لغرض مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، حيث عمل المصرف على تعزيز التكافؤ المتقارب بين الجنسين حيث بلغت نسبة الإناث ٤٤٪ ونسبة الذكور ٥٦٪ من المجموع الفعلي للموظفين كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ البالغ (٢٨٥) موظف، ايضاً بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم في المصرف خلال عام ٢٠٢٤ هو (٥٦) موظف من ضمنهم (٢٨) موظفة من الإناث و(٢٨) موظف من الذكور.

كما يحرص المصرف على ضمان عدم التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مجالات العمل من حيث المشاركة في حضور الاجتماعات ومنحهم الفرص الكافية والحرية في التعبير عن الآراء والمناقشة وطرح الأفكار والمقترحات والتشجيع للمشاركة في البرامج التدريبية والتطويرية لرفع وتحسين مستوى الاداء والانتاجية، كذلك تحقيق التقييم العادل في الأرتقاء الى المناصب الادارية من صانعي القرارات، وتحسين مستوى الاداء والانتاجية.

٤. حقوق الانسان:

العنصر البشري هو المؤشر الرئيسي والحاسم لتحقيق تقدم المصرف وتنمية أهدافه، لذا فإن احترام حقوق الموظفين كافة يعتبر من اهم الركائز التي يسعى الى تحقيقها المصرف. منها توفير الظروف المناسبة وبيئة عمل مرضية وأمنة وصحية تحمي حقوق الموظفين وتوفر لهم اجواء مناسبة للعمل وتشجعهم على بذل قصارى جهدهم وتطوير مهاراتهم المهنية والشخصية وتمكنهم من التواصل لتحقيق الاهداف الاستراتيجية.

يحرص المصرف ايضاً على تحقيق العدالة الاجتماعية ليتمكن جميع الموظفين للوصول الى خدمات المؤسسة والانتفاع منها دون التمييز بين رجل او امرأة او على أساس عرقي او ديني او إعاقة بدنية او حالة إجتماعية.

٥. التعاون المجتمعي:

للقطاع الخاص، والقطاع المصرفي تحديداً، دور حيوي في دعم المجتمعات، من خلال التركيز على القيام بدورنا الذي نختص به، وهو تقديم الخدمات المالية التي تساعد عملائنا على تحقيق أهدافهم المالية، وكمؤسسة داعمة للنمو والازدهار، قدم المصرف التجاري العراقي الإسلامي دعماً مالياً مباشراً في عام ٢٠٢٠ مبلغ (١٠٠ مليون دينار عراقي) لصندوق (تمكين) الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي دعماً للقطاع الصحي العراقي لتخفيف الأثار السلبية لجائحة كورونا. وأستمر المصرف بدعم صندوق تمكين الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢١ بالتبرع (١٠٠ مليون دينار عراقي) لإعادة تأهيل وتطوير شارع المتنبي كونه معلم تاريخي من معالم مدينة بغداد القديمة وبناء دار عجرة جديد وكذلك تم التبرع بمبلغ (٢٥٠ مليون دينار عراقي) عن تأهيل مدينة النجف الأشرف ضمن مبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٢.

رابعاً: استدامة الحوكمة

نولي أهمية كبيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة، ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى المعايير المهنية في كافة أنشطة المصرف. يدرك المصرف التجاري العراقي الإسلامي ان الحوكمة المؤسسية الجيدة تشكل الأساس للنجاح المؤسسي حيث توفر الاطار المناسب لتحقيق اهدافه الإستراتيجية وتعزيز الثقة الشاملة في البنك وتمكينه من المساهمة بفعالية في تطوير القطاع المصرفي في العراق. يتبع المصرف التجاري العراقي الإسلامي مجموعة من ارشادات دليل المعايير البيئية والاجتماعية و الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وكذلك يتبع افضل الممارسات والمعايير الدولية ويلتزم المصرف بتنفيذها وفقاً للبيئة المصرفية في العراق والاطر التشريعية والقانونية التي تحكم المصرف. ومن خلال اطار عمل حوكمة الشركات يتبنى المصرف مبادئ العدالة والشفافية والافصاح والمساءلة.

خامساً: مجلس الإدارة

يتبنى مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة شؤونه وإدارة المصرف، ويسعى الى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات المناسبة التي توفر اساساً لإداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك نمو مستدام. ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للافصاح عن المعلومات وامكانية حصول كافة المساهمين على حدا سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية. ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالافصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الافصاح (الافصاحات المالية وغير مالية والرقابية تتضمن كافة البيانات الهامة بالبنك وعملياته وادائه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكل المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، الذي تتخيه الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، والإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في أعماله. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تمتلك قنوات فعالة ومستقلة من الاتصال والإشراف على الإدارة التنفيذية.

تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، إما كمهام رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، والالتزام الرقابي، والحوكمة والإفصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وأستراتيجية إدارة المخاطر في المصرف.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنظمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وهذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلقاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تحتاج اتخاذ إجراءات تجاهها

يعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الإشراف على المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عائدات ثابتة ومستمرة لمساهمي وموظفيه والمجتمع بأسره، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن المصرف مرتبط بمجموعة البنك الاهلي المتحد البحريني لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالإشراف على تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

يضم المجلس تسعة اعضاء اصلين الى جانب ثمانية اعضاء احتياط من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي. عدد الاعضاء المستقلين في مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي سبعة اعضاء اي مايمثل نسبة (٧٨٪) من تشكيلة المجلس.

سادساً: الحوكمة أداة لتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز جودة التقارير المالية

ان اهمية تطبيق مبادئ حوكمة رشيدة في المؤسسة تكمن في انها تضمن ادارة المؤسسة المالية بشكل مسؤول وعدم تعرضها لسوء استخدام من قبل الادارة ، بحيث لا تتعرض للسرق والنهب، وتعزز حوكمة المؤسسة القيم الاساسية باقتصاد السوق اضافة الى كونها احد المفاتيح الاساسية لخلق بيئة اعمال موثوقة تحافظ على حقوق الملكية حيث ان قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسة وذلك من خلال سعيها الى تحسين بيئة الشفافية والافصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولاً لاعداد التقارير ذات الجودة العالية بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب والتطور البيئي المعاصر المتسارع بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل مجلس الادارة للتخطيط الاستراتيجي السليم سواء قصير الاجل ام طويل الاجل لتقديم خدمة ذات جودة عالية وللافصاح والشفافية تأثير على الاسس والمعايير المحاسبية وفي خلق بيئة جاذبة للاستثمار .

سابعاً: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة

انطلاقاً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة على المستوى المحلي والعالمي، يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على تطوير إستراتيجيته المستقبلية في الاستدامة من خلال تحديد دوره في مجال الاستدامة والفائدة المتأنية من دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والأخلاقية ضمن إستراتيجية عملياته اليومية، بشكل يساهم في تحقيق أعلى درجات التناغم بين ادارة أعمال المصرف والنهج الإستراتيجي للاستدامة من خلال:

١. التواصل مع الجهات ذات العلاقة

يعمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي على التواصل مع الجهات ذات العلاقة وفهم احتياجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم وأولوياتهم من خلال خلق قناة اتصال معهم تساهم في فهم تلك الاحتياجات مع متابعة وتطوير آلية التعامل مع هذه الاحتياجات من خلال الاهداف الإستراتيجية والمبادرات التي ينفذها المصرف لهذا الغرض لتلبية طموحات هذه الجهات وموائمتها مع استراتيجية الاستدامة، بهدف تنمية المصرف و تعظيم الاثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي له مع تقديم قيمة مضافة لمختلف الجهات ذات العلاقة وهم:

- المساهمون من خلال (الاجتماعات السنوية، تقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية)
- العملاء من خلال (فروع المصرف، الموقع الالكتروني، قنوات الخدمات)
- الحوكمة من خلال (اللوائح والقوانين، تقارير دوائر التدقيق والامتثال للمتطلبات القانونية، المراجعات الرقابية من قبل البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الاموال).
- المجتمع من خلال (الشمول المالي، نظام الادارة الاجتماعية، التقارير السنوية).
- البيئة من خلال (الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، نظام الادارة البيئية، التمويل المسؤول).
- الموردون من خلال (الدعوة لتقديم العطاءات، العقود والاتفاقيات، الاجتماعات)
- الموظفون من خلال (الاجتماعات المنتظمة، البريد الالكتروني، نظام ادارة الموارد البشرية، برامج التوعية الداخلية، برامج التدريب وورشات العمل، ...).

سابعاً: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة (تنمة):

٢. التركيز على الأولويات

إن القضايا ذات الأهمية النسبية لمؤسستنا هي تلك التي تعكس أهم آثارنا البيئية والاجتماعية والحاكمية، لهذا ركز المعنيون في المصرف التجاري العراقي الإسلامي في البداية على المسائل المرتبطة بشؤون البيئة من خلال الدور المهم الذي تؤديه نظم الإدارة البيئية والاجتماعية، وما تسهم به سواء في الحفاظ على البيئة والمجتمع أم في دعم التنمية المستدامة، وما تشكله من دعامة أساسية لأي نشاط بشري اقتصادي في:

- الحفاظ على المواد الخام والموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
- تلبية احتياجات التنمية المتوازنة من خلال الموازنة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وقدرة النظام البيئي بعناصره الأساسية على الاستمرار.
- التنمية المستدامة من خلال أبعادها وعناصرها، لما تؤديه نظم الإدارة البيئية من دور في التنمية المستدامة.
- الآثار البيئية السالبة للنمو الاقتصادي المتسارع على أبعاد التنمية المستدامة على المستويين الدولي والمحلي.

وانطلاقاً من هذه الأولويات قام المصرف بوضع سياسات واجراءات عمل خاصة بنظام الإدارة الاجتماعية والبيئية تلبي المعايير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل منذ عام ٢٠١٧ وتم تحديث تلك السياسات والمصادقة عليها من قبل مجلس ادارة المصرف في محضر اجتماعه رقم ٢٩٩ بتاريخ ٢٠٢٤/٠٤/٠١، حيث تضمنت السياسة المحاور التالية:

- الاجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.
- التنظيم والمسؤوليات بموجب نظام الادارة الاجتماعية والبيئة.
- التعريفات والاشتراطات الخاصة بالتقييم البيئي.
- قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل.
- معايير الاداء الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل والوثائق المتعلقة بها.
- تقرير الاجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.

ثامناً: التقارير و الشفافية:

يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على اعتماد قنوات تواصل شاملة وشفافة مع الأطراف ذات العلاقة لضمان الالتزام بممارسات الحوكمة السليمة ومبادئ المساءلة. فإلى جانب إعداد التقارير حول أدائنا المالي، فإننا نقوم بالإفصاح عن أداء المصرف المتعلق بالأمور غير المالية من خلال إصدار تقارير الاستدامة بشكل سنوي بهدف زيادة الوعي بقضايا الاستدامة.

1. إعداد تقارير الاستدامة

كجزء من استراتيجية الاستدامة في المصرف التجاري العراقي الإسلامي، يقوم المصرف بنشر تقرير الاستدامة على أساس سنوي انسجاماً مع متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة من البنك المركزي العراقي، حيث تم نشر أول تقرير استدامة في عام 2019.

2. إعداد التقارير المالية

يقوم المصرف بإصدار التقارير المالية على أساس ربع سنوي حول أدائه المالي، وذلك سعياً منه إلى الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح ولتمكين المساهمين والعملاء من الإطلاع على جهودنا وأنشطتنا وأدائنا المالي ومنهجنا في إدارة المخاطر وغير ذلك من الأمور ذات العلاقة. كما ويعكس التقرير المالي شمولية وشفافية المعلومات المتعلقة بممارسات وهيكلة وقوانين الحوكمة، والإفصاحات الكاملة عن الأوضاع المالية للمصرف.

ومن الله التوفيق

محمد حميد دراغ الدراغ

رئيس مجلس الإدارة



تقرير لجنة مراجعة الحسابات

السادة مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي (ش.م.خ) المحترمين

استناداً الى موافقة الهيئة العامة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٥/ كانون الاول / ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات وتنفيذاً لأحكام المادة ٢٤ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وبناءاً على ماورد في متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي يسرنا ان نعلمكم بأن اللجنة مارست مهامها ومسؤولياتها، إذ تابعت أعمال مراقب الحسابات طيلة فترة عمله في المصرف، وراجعت البيانات والتقارير المالية والتحليلية التي تصلها من الإدارة التنفيذية، وناقشت التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة والتدقيق الداخلي ومراقب الإمتثال وقسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وراجعت مدى الإمتثال للمعايير الدولية لجميع أنشطة وعمليات المصرف، كما قامت اللجنة بمراجعة البيانات المالية كما في ٣١ / كانون الاول / ٢٠٢٤ والتقرير السنوي للمصرف والمعد بمقتضى احكام قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، ووفقاً للمعايير التدقيقية المتعارف عليها فقد راجعنا كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية المساهمين ولأداء مهمتنا مع تأييدنا الكامل للايضاحات الواردة في تقرير مراقب الحسابات، وحسب رأينا وطبقاً للمعلومات والايضاحات المتوفرة لدينا، نبين ما يلي:

- ١- ان المجموعة الدفترية المستخدمة متفغة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا كافة الموجودات والمطلوبات والإستخدامات والموارد.
 - ٢- ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة وعادلة الوضع المالي للسنة موضوع التدقيق وان هذه المعلومات غير مخالفة للأحكام والقوانين والتشريعات المالية السائدة.
 - ٣- استناداً الى قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ اطلعت اللجنة على الإجراءات والضوابط المحاسبية وعلى تقرير مراقب الحسابات حول الكشوفات المالية للمصرف بالإضافة الى التقارير التي يقدمها المصرف الى البنك المركزي العراقي وتأكدنا من ان المصرف قام بتطبيق اللانحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي وحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
 - ٤- لم يثبت لنا مايدل على مخالفة المعايير الدولية أوعمليات غسل أموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
 - ٥- ان الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى هي سليمة، وان الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف و متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها تتم بموضوعية.
 - ٦- ان التقرير السنوي المعد من قبل الإدارة التنفيذية يتضمن جميع المتطلبات الاساسية المنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية.
- وتحيطكم اللجنة علماً بأنها اتخذت اجراءات صارمة لضبط ومراقبة العمليات المصرفية لجميع الفروع من خلال اعادة توزيع المهام والصلاحيات حسب متطلبات العمل مما يساهم في تقليل المخاطر وسلاسة العمل المصرفي .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

جمال طاهر يحيى
رئيس اللجنة



العدد: ١/٣

التاريخ: ٢٧ شباط ٢٠٢٥

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي المصرف التجاري العراقي الاسلامي

بغداد - العراق

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للمصرف التجاري العراقي الاسلامي والشركة التابعة (ويشار إليهم معاً بالمصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملزمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

امر التدقيق الهام

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية إيضاح (٥)	امر التدقيق الهام
نطاق التدقيق لمواجهة امر التدقيق الهام	امر التدقيق الهام:
تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي:	يعتبر هذا الامر من الامور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحساب مدى ووقت تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية.
- فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للمصرف بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل.	يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ .
- قمنا بدراسة وفهم لسياسة للمصرف المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.	هناك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة او استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الامر من أمور التدقيق الرئيسية .
- قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف، مع التركيز بشكل خاص على الملاءمة مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والمنهجية الأساسية مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).	بلغ مجمل رصيد التسهيلات الائتمانية للمصرف ٧,٨٩٠,٩٧٦ ألف دينار عراقي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٣٩٨,١٤٤ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.
- لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي:	
• مدى ملائمة مراحل التصنيف.	

• مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. • مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. • مدى ملائمة وموضوعية التقييم الداخلي، بالإضافة الى كفاءة واستقلالية الخبراء المستخدمين في عملية الاحتساب. • صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • تقييم مدى ملائمة عملية تقدير المصرف لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية. • إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية والمركز المالي وإذا كان هناك أي جدولة او هيكلية. • فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المصرف لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة. - قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧). - قمنا بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية مفصلة في ايضاحات ٢ و ٥ حول القوائم المالية الموحدة.	تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لأعداد هذه القوائم المالية الموحدة في إيضاح ٢.
---	---

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٤

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٤ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٤ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدى أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards)، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم ثيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال ضمن نطاق المجموعة كأساس لتكوين الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نبقي وحدنا مسؤولون عن رأي التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.
- نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.
- من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

١. من خلال دراستنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية لم يتبين لنا ما يشير إلى وجود عمليات مصرفية تتعلق بغسيل الأموال أو تلك التي ساهمت بتمويل الإرهاب.
٢. إن تقرير الإدارة متفق مع احكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
٣. بلغ معيار كفاية رأس المال ١٧٩.١٪.
٤. لم يكن لدى المصرف أية تعاملات ضمن نافذة بيع العملة الأجنبية خلال سنة ٢٠٢٤.
٥. تم الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الداخلي والامتثال، لم تسترع انتباهنا اية امور جوهرية.
٦. أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات وموارد واستخدامات المصرف للسنة المالية.
٧. إن عملية جرد الموجودات النقدية تمت من قبل الإدارة وبإشرافنا على جرد النقد في الفرع الرئيسي، وفرع بوابة العراق وفرع البصرة بشكل سليم، أما عملية جرد الموجودات الثابتة فقد تمت من قبل الإدارة وبموجب الكشوفات المقدمة إلينا.
٨. قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢.٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليصبح ٢٩٢.٥ مليار دينار، وقد منح البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم ٨٦١/٤/٩ في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥ المصرف مهلة اضافية لغاية ٣١ آذار ٢٠٢٥ لاكمال الدفعات المتبقية لزيادة رأس المال.

شركة مصطفى فؤاد عباس وشركاؤه
قسم التدقيق
للتدقيق ومراقبة الحسابات
مصطفى فؤاد عباس

محاسب قانوني ومراقب حسابات

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

(شركة مساهمة خاصة)

القوائم المالية الموحدة

٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاحات	الموجودات
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
١١٣,٥٤٦,٥٠٩	١٤٤,٨٢١,٦١٦	٣	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٩,٤٥٢,٥٥٢	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٤	أرصدة لدى المصارف، صافي
١١,٢٩١,٢٤٧	٧,٤٢٦,٥٥١	٥	تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي
١,٣٦٧,٦٤٤	١,٤٤٨,٣١٣	٦	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٣١٧,١١٨,٩٧٤	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٧	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي
٦,١٢٩,٠٠٩	٥,٩٤٠,٢٠٤	٨	ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي
٧,٤٦٠,٢٣٥	٦,٤٩٨,٧٩٧	٩	موجودات أخرى، صافي
٤٨٦,٣٦٦,١٧٠	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق المساهمين

٢٠٢٣	٢٠٢٤	١٠	المطلوبات
٤٤٨,٣٧٥	١,٠٩٣,٩٧٥		ودائع المصارف
١٣١,٩٨٧,٠٣٥	١٥١,٣٠٤,٥٠٣	١١	ودائع العملاء
٣,١٤٩,٣٦١	٢,٠٥٨,٨٥٧	١٢	مخصص ضريبة الدخل
٣٣,٠٧٣,٤٧٥	٢٣,٤٢٠,٥٨٦	١٣	مطلوبات أخرى
١٦٨,٦٥٨,٢٤٦	١٧٧,٨٧٧,٩٢١		مجموع المطلوبات

حقوق المساهمين

٢٠٢٣	٢٠٢٤	١٤	حقوق المساهمين
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠		رأس المال
٢٣,٢١٢,٧٣٧	٢٧,٠٣٠,٤٢٤		إحتياطي قانوني
١٥٩,٨٤٤	١٥٩,٨٤٤		احتياطيات أخرى
١٦١,٠٤٤	٢٤١,٧١٣		احتياطي القيمة العادلة
٤٤,١٧٤,٢٩٩	٣٦,٠٨٣,٦٧٦		أرباح متدورة
٣١٧,٧٠٧,٩٢٤	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧		مجموع حقوق المساهمين
٤٨٦,٣٦٦,١٧٠	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين



المصرف التجاري العراقي الإسلامي

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة

بسام جابر
المدير المفوض

محمود ماضي أنعيم
المدير المالي

خضوعاً لتقريرنا المرقم ١/٣ والمؤرخ في ٢٧ شباط ٢٠٢٥

مصدق فؤاد عباس
محاسب قانوني ومراقب حسابات
شركة مصطفی فؤاد عباس وشركاه

مصدق فؤاد عباس
محاسب قانوني ومراقب حسابات
شركة مصطفی فؤاد عباس وشركاه

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاحات
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٥,١٦٨,٥٦٢	٢٨,٨٨٦,٦٢٥	١٦ إيرادات الفوائد
(٤٤٥,٢١٤)	(٦٤٧,٥٨٩)	١٧ مصروفات الفوائد
٢٤,٧٢٣,٣٤٨	٢٨,٢٣٩,٠٣٦	صافي إيرادات الفوائد
٣,٤١٥,٨٦٧	٢,٤٠٠,٠٠٠	١٨ صافي إيرادات العمولات
١,٢٣١,١٣٧	١٧,٢٦١,١٢٦	١٩ أرباح فروقات تحويل عملات اجنبية
٥,٠٠٩,٨٠٥	١١,١٣٠,٩١٣	٢٠ صافي الإيرادات الأخرى
٣٤,٣٨٠,١٥٧	٥٩,٠٣١,٠٧٥	اجمالي إيرادات التشغيل
(٤,٦٩٢,١٥٣)	(٥,٥٧٨,٥٤٠)	٢١ تكاليف الموظفين
(١,٠٣٩,٤٠٨)	(١,٢٥٣,٤٨٤)	٨ اندثرات ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات
(١٠,٣٧٨,٥٩١)	(١٢,٥٣٣,٤٢٥)	٢٢ مصاريف تشغيلية أخرى
(١٦,١١٠,١٥٢)	(١٩,٣٦٥,٤٤٩)	إجمالي المصاريف التشغيلية
١٨,٢٧٠,٠٠٥	٣٩,٦٦٥,٦٢٦	الأرباح التشغيلية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٤٥,٩٥٣)	٦١٨,٣٦٦	٢٣ صافي استرداد (مخصص) الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٨,٢٢٤,٠٥٢	٤٠,٢٨٣,٩٩٢	الربح قبل ضريبة الدخل
(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٥٦,٩٢٨)	١٢ ضريبة الدخل
١٥,٠٧٦,٦٢٠	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	صافي ربح السنة
فلس / دينار	فلس / دينار	
٠/٠٦٠	٠/١٤٩	١٥ ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٥,٠٧٦,٦٢٠	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	صافي ربح السنة
		البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة
		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال
٧٣,٦١٢	٨٠,٦٦٩	٦ الدخل الشامل الآخر
٧٣,٦١٢	٨٠,٦٦٩	الدخل الشامل الآخر للسنة
١٥,١٥٠,٢٣٢	٣٨,٣٠٧,٧٣٣	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠٢٤		٢٠٢٣	
مجموع حقوق المساهمين	أرباح مدوّرة	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطيات أخرى
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)
٣١٧,٧٠٧,٩٢٤	٤٤,١٧٤,٣٩٩	١٦١,٠٤٤	١٥٩,٨٤٤
-	(٤٢,٥٠٠,٠٠٠)	-	-
٣٨,٣٠٧,٧٣٣	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٨٠,٦٦٩	-
-	(٣,٨١٧,٦٨٧)	-	-
٣٥٦,٠١٥,٦٥٧	٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٢٤١,٧١٣	١٥٩,٨٤٤
٢٠٢٤ كانون الثاني	٢٠٢٤ كانون الثاني	٢٠٢٤ كانون الثاني	٢٠٢٤ كانون الثاني
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٢١٢,٧٣٧	٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠
٤٢,٥٠٠,٠٠٠	-	-	-
٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣
٢٠٢٣ كانون الثاني	٢٠٢٣ كانون الثاني	٢٠٢٣ كانون الثاني	٢٠٢٣ كانون الثاني
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٧٠٠,١٦٥	١٥٩,٨٤٤	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
-	-	-	-
-	١,٥١٢,٥٧٢	-	-
-	-	-	-
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٢١٢,٧٣٧	١٦١,٠٤٤	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣
٢٠٢٣ كانون الثاني	٢٠٢٣ كانون الثاني	٢٠٢٣ كانون الثاني	٢٠٢٣ كانون الثاني
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٤,١١٠,٣٥١	٨٧,٤٣٢	١٥٩,٨٤٤
-	١٥,٠٧٦,٦٣٠	٧٣,٦١٢	-
-	(١,٥١٢,٥٧٢)	-	-
(٢٣,٥٠٠,٠٠٠)	(٢٣,٥٠٠,٠٠٠)	-	-
٣١٧,٧٠٧,٩٢٤	٤٤,١٧٤,٣٩٩	١٦١,٠٤٤	١٥٩,٨٤٤

* في ٢٧ أيلول ٢٠٢٢، وافقت الهيئة العامة في اجتماعها الاعتيادي على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بمقدار ٢٣,٥ مليار دينار عراقي لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. بواقع ١١,٩ مليار دينار عراقي و ١١,٦ مليار دينار عراقي على التوالي، بشرط موافقة البنك المركزي العراقي، التي تم استحصلها بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٣.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
١٨,٢٢٤,٠٥٢	٤٠,٢٨٣,٩٩٢		الربح قبل ضريبة الدخل تعديلات لينود:
(٤,٣١١,٤٥١)	(١٠,٨٤١,٢٩٣)	٢٠	إسترداد مخصصات متنوعة
٢,٨٩٦,٧٩٩	١,١٧٥,٢٢١		مستحقات متنوعة
١,٠٣٩,٤٠٨	١,٢٥٣,٤٨٤		انخفاضات ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات
٥٩٨,٨٠٠	٧٠٤,٨١٦		مخصص موجودات تم الاستحواذ عليها
٥٧,٣١٥	٨٨,٢١٩		تكاليف تمويلية على عقود الإيجارات
٤٥,٩٥٣	(٣٥١,١١٤)		صافي (إسترداد) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٧,١٥٧)	(١,٢٩٩,٣٩٠)		أرباح بيع ممتلكات ومعدات
-	١,٣٤٦,٩٨٠		خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٦,١٣٨	(٢,٢٩٠)		(أرباح) خسائر عن تعديلات عقود الإيجارات
١٨,٥٤٩,٨٥٧	٣٢,٣٥٨,٦٢٥		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في رأس المال العامل
			التغير في رأس المال العامل:
١,٦٦٢,٢٤٤	٤,١٢٥,٧٧٣		النقصان في التسهيلات الائتمانية المباشرة، صافي
٤,٦٨٩,٩٥٠	٩٦١,٤٣٨		النقصان في الموجودات الأخرى
(٣٥,٧٠١,٤٨١)	١٩,٣١٧,٤٦٨		الزيادة (النقصان) في ودائع العملاء
(٢,٨٢٥,٣٢٢)	٤٢٠,٣٦٦		الزيادة (النقصان) في المطلوبات الأخرى
(١٠,٢٣,٠٠٠)	١,٠٠٠,٠٠٠		النقصان (الزيادة) في حساب المؤسسات المالية تحت التأسيس
(٥,١٠٨,٦٦٧)	٥,١٥٥,٧٧١		النقصان (الزيادة) في الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي
٤١٥,٦٩٩	٣٤,٠٤٢		النقصان في احتياطي تأمينات خطابات الضمان لدى البنك المركزي
(١٩,٣٤٠,٧٢٠)	٦٣,٣٧٣,٤٨٣		صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة
(٥٧٨,٢٩٧)	(٣,١٤٧,٤٣٢)		ضريبة الدخل المنفوعة
(١٩,٩١٩,٠١٧)	٦٠,٢٢٦,٠٥١		صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(١٣٤,٨٧١,٢٠٤)	(١٢٠,٠٠٠,٠٠٠)		شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١٦١,٧٧٠,٢٢٤	٥٦,٠٠٣,٩٩٣		استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
-	٣٩,٩١٨,٠٢٠		بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٧,٨٦٠	١,٦٢٥,٠٠٨		المستحصل من بيع الممتلكات
(١,٧١٢,٢٠٠)	(٦,٠٤٨,٨٨٦)		شراء ممتلكات ومعدات و مشاريع تحت التنفيذ
٢٥,١٩٤,٦٨٠	(٢٤,٥٠١,٨٦٥)		صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(٢٠,٩١٧,٢٠٣)	(٢٤٥,٢٤٣)		أرباح أسهم منفوعة
(٢٧٥,٤٢٦)	(٢٨٨,٤٧١)		الإيجار المنفوع خلال السنة
(٢١,١٩٢,٦٢٩)	(٥٣٣,٧١٤)		صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
(١٥,٩١٦,٩٦٦)	٣٥,١٩٠,٤٧٢		صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
١٢٨,٢٢٦,٢٠٣	١١٢,٣٠٩,٢٣٧	٢٥	النقد وما في حكمه في بداية السنة
١١٢,٣٠٩,٢٣٧	١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	٢٥	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١. معلومات عامة

إن المصرف التجاري العراقي الاسلامي هو شركة مساهمة خاصة عراقية يقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية للأفراد والشركات في العراق. تأسس المصرف بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٢ بموجب شهادة التسجيل المرقمة م/ش/٤٥٢٤، يقدم المصرف جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فروع العشر الموزعة في بغداد والبصرة والنجف. يقع الفرع الرئيسي للمصرف في بغداد - شارع السعدون.

يعتبر المصرف تابعاً للمصرف الأهلي المتحد- بحرين ("الشركة الأم") والذي يملك ٨٥,٣٪ من رأس مال المصرف (٢٠٢٣: ٨٠,٣٪)، ويتم توحيد القوائم المالية الموحدة للمصرف مع القوائم المالية الموحدة للشركة الأم.

بناءً على استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على المصرف الأم في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتباراً من تاريخ الاستحواذ.

تبعاً لذلك، وبناءً على حصول الموافقات النهائية من الهيئة العامة ودائرة تسجيل الشركات، تم تغيير اسم المصرف إلى "المصرف التجاري العراقي الإسلامي" بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ بدلاً من المصرف التجاري العراقي، وقد منح البنك المركزي العراقي مهلة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ لتحويل موجودات ومطلوبات المصرف إلى منتجات تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية.

لاحقاً، أكمل المصرف بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

يملك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٣ : ١٠٠٪) في شركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية ("الشركة التابعة"). تم تسجيل الشركة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨. تعتبر الوساطة المالية هي النشاط الرئيسي للشركة. إن المصرف والشركة التابعة له يطلق عليهم تسمية ("المصرف").

٢. السياسات المحاسبية

١.٢ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموحدة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. تعرض القوائم المالية الموحدة بالدينار العراقي، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي وما عداه فقد تمت الإشارة اليه. إن الدينار العراقي هو العملة الرئيسية للمصرف وشركته التابعة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٢ أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ حيث أن لدى المصرف القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لغرض الحصول على المنافع من أنشطتها. تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. تم إعداد القوائم المالية الخاصة بالشركة التابعة لنفس السنة كون المصرف يتبع سياسات محاسبية ثابتة. يبلغ رأس المال المدفوع للشركة التابعة ٢٠٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٢٠٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي) والذي يملك المصرف نسبة ١٠٠٪ منه كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١٠٠٪).

الاستثمار في الوساطة المالية هو النشاط الرئيسي للشركة التابعة. تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة بالكامل من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة حتى تاريخ فقدان المصرف لتلك السيطرة.

٣.٢ التغيير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية السنوية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، باستثناء أن لمصرف التجاري العراقي الاسلامي قام بتطبيق المعايير والتعديلات التالية بدأ من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤:

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦: مسؤولية الإيجار في البيع وإعادة التأجير

تحدد التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتطلبات التي يستخدمها البائع والمستأجر في قياس مسؤولية الإيجار الناشئة عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم اعتراف البائع والمستأجر بأي مبلغ من الربح أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به. لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف الحق لتأجيل التسوية،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٣.٢ التغير في السياسات المحاسبية (تتمة)

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال شرط الإفصاح الاجباري عندما يتم تصنيف التزام ناشئ عن اتفاقية قرض على أنه غير متداول وحق الكيان في تأجيل التسوية مشروط على الامتثال للتعهدات المستقبلية في غضون اثني عشر شهراً. لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار ٢٠٢٣ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم "بيان التدفقات النقدية" ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية". حيث وضحت هذه التعديلات خصائص ترتيبات تمويل الموردين والإفصاحات الإضافية المطلوبة عن هذه الترتيبات، إن الغرض من متطلبات الإفصاح الواردة في هذه التعديلات هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. توضح قواعد التحول ان المؤسسة غير ملزمة بتقديم إيضاحات في الفترات المرحلية من السنة الأولى لتطبيق التعديلات. لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

٤.٢ معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مبيّنة أدناه، وسيقوم المصرف بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:
- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في "تاريخ التسوية" وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات غير قابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. يعمل المصرف التجاري العراقي الاسلامي على تحديد كافة آثار التعديلات على القوائم المالية الرئيسية والإيضاحات التابعة لها.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

عدم قابلية العملة للتحويل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب ٢٠٢٣ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢١ "أثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" لتحديد كيفية تقييم المؤسسة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضًا الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة.

ستكون التعديلات سارية المفعول للفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٥. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمؤسسة إعادة عرض معلومات المقارنة.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير مادي على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ "عرض البيانات المالية". يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الإجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، يلزم المؤسسة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقعة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الرئيسية والملاحظات. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار إلى إعادة إظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة إلى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

ندرج ادناه السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة والتي تم اتباعها بشكل ثابت.

ترجمة العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدياً بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. حيث تدرج جميع الفروقات إلى "صافي أرباح فروقات تحويل عملات اجنبية" في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبديّة. حيث يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

تصنيف وقياس الأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبدي على الغرض الذي من أجله تم اقتناء الأدوات المالية وعلى خصائصها. يتم إثبات جميع الأدوات المالية مبدياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى البنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تضاف إليها تكاليف المعاملة التي تسبب مباشرة إلى اقتنائها أو إصدارها. يتم إطفاء العلاوات والخصومات على أسس منتظمة حتى تاريخ استحقاقها باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي وترحل إلى دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد، حسب مقتضى الحال.

أ) تاريخ الاعتراف

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بتسليم أو توصيل الموجود. المشتريات أو المبيعات العادية هي تلك التي تتعلق بشراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ب) التسهيلات الائتمانية المباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، بعد خصم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة. يتم إثبات الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة تلك الموجودات في قائمة الدخل الموحدة ضمن "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" وحساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في الميزانية الموحدة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يتم تضمين الإطفاء ضمن "إيرادات الفوائد" في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعمولات الناشئة عن الائتمان الغير عامل عند انخفاض قيمة القروض وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.

ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لن يتم بيعها في المستقبل القريب. كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة بما فيه التغيير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة، وضمن حقوق الملكية الموحدة. ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة. لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني. كما يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح ضمن قائمة الدخل الموحدة عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

د) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة التي تهدف إدارة المصرف وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم قياس هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويتم الإطفاء باستخدام طريقة الفائدة الفعالة مطروحاً منها مخصص التدني؛ ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة .

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

إن احتساب المصرف للمخصصات المتوقعة للخسائر الائتمانية هي نتائج النماذج المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. يعكس نموذج انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي المتعلقة بأحداث حدوث التعثر في السداد إما (١) على مدى اثني عشر شهراً التالية أو (٢) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية تبعاً لظهور الائتمان اعتباراً من تاريخ الإثبات المبدئي. يعكس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتائج غير متحيزة ونتائج الاحتمالات المرجحة والتي تأخذ في الاعتبار سيناريوهات متعددة تستند إلى توقعات معقولة ومدعومة.

تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من احتمالية حدوث التعثر في السداد (PD) وقيمة التعرض للتعثر في السداد (EAD) والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد (LGD). تمثل احتمالية حدوث التعثر في السداد احتمالية تعثر المفترض في سداد التزاماته المالية، إما على مدى اثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي للالتزام. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد هو تقدير للتعرض للتعثر في السداد في تاريخ مستقبلي، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرضات الممولة بعد تاريخ إعداد التقرير المالية بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. يتم تحديد قيمة التعرض للتعثر في السداد للتعرضات غير الممولة بما في ذلك الارتباطات غير المسحوبة من خلال وقع خبرة التحليل السلوكي وعوامل التحويل الائتماني التنظيمية. تحدد الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد الخسارة المحتملة من التعرض في حالة التعثر في السداد. تتمثل المحددات الرئيسية للخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد، من بين أمور أخرى، في بيانات الاسترداد / الخسارة السابقة لكل قطاع من القطاعات وبيانات الخسارة الخارجية وفترة الاسترداد المتوقعة ومعدل الخصم والتوجيهات التنظيمية وعوامل أخرى.

يقيس نموذج انخفاض القيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام نهج من ثلاث مراحل يستند إلى مدى تدهور الائتمان منذ منحه كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١ - قياس وإثبات مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً للأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. تعتبر جميع الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية هي ضمن المرحلة ١ وفقاً لسياسة المصرف بموجب افتراضات المخاطر الائتمانية المنخفضة، إلا في الحالات التي تتجاوز موعد استحقاقها ٣٠ يوماً (قابلة للنقض) أو ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).

المرحلة ٢ - إذا زادت المخاطر الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي، (سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي)، ومن ثم فإنها تقيس وتثبت مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. تتمثل الدوافع الرئيسية باعتبار الموجود بأنه ضمن المرحلة ٢ وفقاً لسياسة المصرف فيما يلي:

- التغيرات في تصنيف المخاطر منذ منحها. حيثما يتدهور التغير في التصنيف بشكل جوهري، يتم تلقائياً ترحيل التكلفة المطفأة للموجودات المالية إلى المرحلة ٢.
- عدد الأيام التي فات موعد استحقاقها (٣٠ يوماً - قابلة للنقض) خاضعة للموافقة بناءً على قرار لجنة العمل التابعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ + ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).
- التأخير في المراجعات الائتمانية أو حل الاستثناءات الائتمانية التي تخضع لقرار لجنة العمل.
- ضعف محدد في القطاع أو البلد الذي يخضع لقرار لجنة العمل.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

أي مؤشرات محددة أخرى بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فيما يتعلق بالملتزم أو التعرض على سبيل المثال لا الحصر، المتأخرات مع المقرضين الآخرين والدعاوى القضائية المرفوعة ضد الملتزم من قبل المقرضين / الدائنين الآخرين والتغيرات السلبية في مؤشرات السوق للأداء المالي وما إلى ذلك، وتحدد لجنة العمل بأن هذا يمثل تدهوراً جوهرياً في جودة الائتمان وما إلى ذلك.

المرحلة ٣ - يتم تضمين الأدوات المالية التي توجد لديها دليل موضوعي لانخفاض القيمة والتي يتم اعتبارها بأنها منخفضة القيمة ائتمانياً في هذه المرحلة. على غرار المرحلة ٢، فإن مخصص الخسارة الائتمانية يشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يُدرج المصرف معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييماته لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للأداة بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي وقياسها لتوقيت دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. قام المصرف بإجراء تحليل من واقع خبرته وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق المتغيرات الاقتصادية المتوقعة على العلاقات المتدهورة لتحديد التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي تم أخذها في الاعتبار على المتغيرات المتعلقة بالنفط وإجمالي الناتج المحلي والبطالة ومؤشرات العقارية. يتم إجراء مراجعة بصورة منتظمة للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

تعريف التعثر في السداد

يتم فحص الموجودات المالية التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حول ما إذا كانت منخفضة القيمة ائتمانياً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية منخفضة القيمة ائتمانياً على خرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعان إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع المقترضين أو الجهات المصدرة في المصرف أو الشروط الاقتصادية التي ترتبط بالتعثر في السداد في المصرف. يواصل المصرف سياسته المتعلقة بمعالجة الأدوات المالية كمنخفضة القيمة ائتمانياً ضمن فئة المرحلة ٣ عندما تكون المدفوعات على المبلغ الأصلي أو الفائدة على المبلغ الأصلي القائم متأخرة عند السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ المصرف بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- عندما (أ) يقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه حول السيطرة على هذا الأصل.

يستبعد الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انقضاء أجله. عند استبدال التزام مالي بآخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التعديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد.

تحديد القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة مبنية على أسعار السوق المتداولة أو أسعار التاجر (سعر الطلب للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل)، دون أي خصم لتكاليف المعاملة المالية.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة بما فيها استخدام النماذج الحسابية، المقارنة مع أدوات مالية مماثلة التي لها أسعار في السوق النشط ولكن عندما تكون بيانات السوق النشط غير متوفرة يتم استخدام الفرضيات من أجل الوصول إلى القيمة العادلة. إن هذه الفرضيات تتضمن الاعتبارات الخاصة بالسيولة وكذلك المدخلات مثل التقلب للمشتقات المالية طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفعات المقدمة ومعدلات التعثر للسندات المدعومة بإصول.

التقاص الادوات المالية

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت. وليس هذا هو الحال بشكل عام مع اتفاقيات المقاصة الرئيسية، وبالتالي، يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالأجمالي في قائمة المركز المالي الموحدة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الضمانات المالية

يتضمن النشاط الجاري للمصرف منح الضمانات المالية والتي تشمل على الاعتمادات المستندية خطابات الضمان وخطابات القبول. يتم الاعتراف بالضمانات المالية بشكل اولي في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن "المطلوبات الأخرى". بعد الاعتراف الاول، يتم قياس التزامات المصرف بالاقساط المطفأة أو أفضل تقدير للتكاليف المطلوبة لتسوية الالتزامات المالية الناجمة عن الضمان ايهما اعلى.

يتم ادراج أي زيادة بالالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة تحت "صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة". يتم الاعتراف بالاقساط المستلمة في قائمة الدخل الموحدة تحت "صافي إيرادات العمولات" بطريقة القسط الثابت على عمر الضمان.

يتم احتساب مخصص الخسارة المتوقعة على الضمانات المالية على أساس المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل العقد بعد خصم أية مبالغ يتوقع المصرف استردادها.

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

يتم الاعتراف بالإيراد طالما ان هناك منفعة اقتصادية ستتحقق للمصرف وانه يمكن قياسه بشكل موثوق. يتم استيفاء المعايير ادناه قبل الاعتراف بالإيراد:

- الفائدة والدخل المشابه والمصرف

يتم تسجيل الفوائد المدينة والدائنة لكافة الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وفق طريقة الفائدة الفعالة التي من خلالها يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الداخلة أو الخارجة عن هذه الأدوات من صافي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. يتم استبعاد الفوائد التي مضى على استحقاقها ٩٠ يوم أو أكثر من الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والموجودات المالية الأخرى ولا يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل الموحدة.

- إيرادات العمولات

يتم التعامل مع رسوم الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعالة للأدوات المالية ويتم الاعتراف بها على مدار عمرها، إلا عندما يتم بيع المخاطر الأساسية إلى طرف ثالث يتم فيه الاعتراف بها فوراً. يتم احتساب الرسوم أو الرسوم المرتبطة ببعض التزامات الأداء عند الوفاء بتلك الالتزامات. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند استحقاقها.

- إيراد أرباح الأسهم يتم الاعتراف بالإيراد عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه كما هو مذكور في قائمة التدفقات النقدية من النقد، الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ المنح.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الاندثار المتراكم وخسائر التدني المتراكمة إن وجدت. يتم معالجة التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع بواسطة تغيير فترة أو طريقة الاندثار حسب الحاجة ويتم معاملتها كتغير في السياسات المحاسبية.

تظهر المشاريع تحت التنفيذ بالكلفة مطروحاً منه خسائر التدني إن وجدت.

يتم احتساب الاندثار (باستثناء الأراضي حيث أن الأراضي لا تتدثر) باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)	مباني
٢٠	الات ومعدات
٥	وسائط نقل
٥	أثاث
٥	أجهزة حاسوب/ أنظمة إلكترونية

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام الأصل أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الأصل في "الإيرادات التشغيلية الأخرى" أو "المصروفات التشغيلية الأخرى" في قائمة الدخل الموحدة في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المصرف إلزام حالي (قانوني أو استدلائي) ناشئ عن أحداث سابقة، وأن تسديد هذه الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الإيجارات

(أ) حق استخدام الموجودات

يقوم المصرف بإثبات حق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس للالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار مخصوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم يكن المصرف متأكداً بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع حق استخدام الموجودات إلى الانخفاض في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة لحق استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات وحق استخدام الموجودات، صافي في قائمة المركز المالي الموحدة.

(ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، يقوم المصرف بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير جوهري في مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

الضرائب

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية للسنة الحالية والسنوات السابقة على أساس المبالغ المتوقعة تحصيلها أو دفعها للهيئة العامة للضرائب، وبما يتلائم مع معيار المحاسبة الدولي ١٢.

إن النسب الضريبية والقوانين الضريبية المستخدمة لاحتساب المبالغ هي تلك النافذة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الضريبة المؤجلة

يتم تصنيف الضريبة المؤجلة عن الفروقات المؤقتة في تاريخ المركز المالي الموحد بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض التقارير المالية.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما عدا الفروقات المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة حيث يمكن السيطرة على توقيت عكس الفروقات المؤقتة ومن المحتمل أن لا يتم عكس الفروقات المؤقتة في المستقبل المنظور

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع وتحويل المبالغ الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن يكون الربح الخاضع للضريبة متاحاً مقابل الفروق المؤقتة القابلة للخصم وإحالة الإقرارات الضريبية غير المستخدمة ويمكن استخدام الخسائر الضريبية غير المستخدمة.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح فيه من غير المحتمل وجود أرباح ضريبية كافية للسماح باستخدام أو استخدام جزء من أصل الضريبة المؤجلة. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يصبح فيه من المحتمل أن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سيسمح باسترداد أصل الضريبة المؤجلة.

معلومات القطاعات

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى.

الموجودات التي تم الاستحواذ عليها

تظهر الموجودات التي تم الاستحواذ عليها من قبل المصرف وقاء لديون مستحقة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات، صافي" بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل. يجب استخدام هذه الموجودات من قبل المصرف في عملياته أو بيعها في غضون عامين من تاريخ الاستحواذ. وبخلاف ذلك ، يطلب البنك المركزي العراقي من المصرف تسجيل مخصصات مقابل هذه الموجودات بعد انقضاء فترة السنتين.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٦.٢. الغرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية ويتطلب استخدام بعض الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على مقدار المبلغ عنها من الموجودات والمطلوبات، فإنه يقتضي من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام يتم تقييمها باستمرار وتستند إلى التجربة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية والتوقعات للأحداث في المستقبل.

إن أهم استخدامات الاجتهادات والتقديرات هي كالتالي:

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، بأخذ المصرف في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المصرف لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يتم الأخذ في الاعتبار:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٦.٢ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

المخصصات مقابل القضايا

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد المصرف اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري المصرف والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، وبعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

مخصص ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغايات احتساب الاندثار السنوي اعتماداً على الحالة العامة لتلك الممتلكات والمعدات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المصرف على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المصرف لديه المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية جوهرية حول قدرة المصرف الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للادوات المالية

يتم وضع تقديرات لتحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمشتقات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة. تستند تلك التقديرات بالضرورة على افتراضات حول عدة عوامل تتضمن على درجات مختلفة من الرأي وعدم الثيقن، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل تلك التقديرات.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٣. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢١,٣٤٧,٨٨٤	٢٠,٠٥٥,٩٩٥	نقد في الخزينة *
		أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:
٦١,٩٥٥,١٣٧	١٠٠,٧١١,٩٤٦	حسابات جارية
٢٨,٦٢٧,٩٩٥	٢٣,٤٧٢,٢٢٤	احتياطي نقدي قانوني **
٥٩٢,٤٩٣	٥٥٨,٤٥١	احتياطي تأمينات خطابات ضمان ***
١,٠٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	مؤسسات مالية تحت التأسيس و زيادة رأس المال ****
٩٢,١٩٨,٦٢٥	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	
١١٣,٥٤٦,٥٠٩	١٤٤,٨٢١,٦١٦	

* يتضمن النقد في الخزينة عملات اجنبية بلغ رصيدها ١١,٧٤٧,٢٨٧ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: مبلغ ٨,٠٩٨,٩٣٩ الف دينار عراقي).

** تمثل هذه المبالغ متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي العراقي، وهي لا تحمل فائدة وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية. تبلغ نسبة الاحتياطي النقدي القانوني للحسابات الجارية ١٨٪ و حسابات الودائع و التوفير ١٣٪ كحد ادنى.

*** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان. حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها، وهي لا تحمل فائدة وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية.

**** تمثل هذه المبالغ ودائع مدفوعة من قبل شركات قيد التأسيس، يقوم المصرف بإيداع هذه المبالغ في حساب خاص لدى البنك المركزي العراقي. هذه المبالغ لا تحمل فائدة وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمصرف.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي

٢٠٢٤			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
١٨,٦٥٥,٧٤٣	١٨,٥٦٠,١٤٣	٩٥,٦٠٠	حسابات جارية وتحت الطلب
٩,١٧٠,٠٠٠	٩,١٧٠,٠٠٠	-	ودائع لأجل
			يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(١,٨٨٣)	-	(١,٨٨٣)	المتوقعة *
٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٩٣,٧١٧	
٢٠٢٣			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٣,٠٠٢,٤٣٤	٢,٩٠٥,٥١٥	٩٦,٩١٩	حسابات جارية وتحت الطلب
٢٦,٤٥٢,١٥٧	٢٦,٤٥٢,١٥٧	-	ودائع لأجل
			يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(٢,٠٣٩)	-	(٢,٠٣٩)	المتوقعة *
٢٩,٤٥٢,٥٥٢	٢٩,٣٥٧,٦٧٢	٩٤,٨٨٠	

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ ١٨,٦٥٥,٧٤٣ ألف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٣,٠٠٢,٤٣٤ ألف دينار عراقي).

بلغت الودائع التي تحمل فوائد مبلغ ٩,١٧٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٢٦,٤٥٢,١٥٧ ألف دينار عراقي).

تشمل الأرصدة لدى المصارف عملات اجنبية بلغت قيمتها ٢٧,٧٣٠,٢١٥ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٢٩,٣٥٨,١٢٢ ألف دينار عراقي) لا تتضمن الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أي حسابات مستحقة أو أرصدة متدنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	أرصدة لدى المصارف
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٢٧,٨٢٥,٧٤٣	-	-	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	درجة تصنيف عادية
٢٧,٨٢٥,٧٤٣	-	-	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	
	-	-		يطرح: مخصص الخسائر
(١,٨٨٣)	-	-	(١,٨٨٣)	الائتمانية المتوقعة
٢٧,٨٢٣,٨٦٠	-	-	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	

٢٠٢٣				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	أرصدة لدى المصارف
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٢٩,٤٥٤,٥٩١	-	-	٢٩,٤٥٤,٥٩١	درجة تصنيف عادية
٢٩,٤٥٤,٥٩١	-	-	٢٩,٤٥٤,٥٩١	
	-	-		يطرح: مخصص الخسائر
(٢,٠٣٩)	-	-	(٢,٠٣٩)	الائتمانية المتوقعة
٢٩,٤٥٢,٥٥٢	-	-	٢٩,٤٥٢,٥٥٢	

* الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة لدى المصارف كما موضح في الجدول أدناه:

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	كما في ١ كانون الثاني
٢,٠٣٩	-	-	٢,٠٣٩	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(١٥٦)	-	-	(١٥٦)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٨٨٣	-	-	١٨٨٣	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٤. أرصدة لدى المصارف ، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٣				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١,٨٦٦	-	-	١,٨٦٦	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
١٧٣	-	-	١٧٣	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٠٣٩	-	-	٢,٠٣٩	كما في ٣١ كانون الأول

٥. تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٢,٠٢٦,٠٠٩	٧,٨٩٠,٩٧٦	أفراد
١٢,٠٢٦,٠٠٩	٧,٨٩٠,٩٧٦	أجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة*
(٦٥٩,٢٢١)	(٣٩٨,١٤٤)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة**
(٧٥,٥٤١)	(٦٦,٢٨١)	يطرح: فوائد معلقة***
١١,٢٩١,٢٤٧	٧,٤٢٦,٥٥١	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٥. تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي (تنمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٧,٥٨٤,١٣٠	-	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	درجة تصنيف عادية
				منخفضة القيمة مطروحاً منها
٢٤٠,٥٦٥	٢٤٠,٥٦٥	-	-	الفوائد المعلقة
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	
(٣٩٨,١٤٤)	(٢١٠,٧١٧)	(١٠٥,١٥٨)	(٨٢,٢٦٩)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٧,٤٢٦,٥٥١	٢٩,٨٤٨	٢٣٢,٤٠٢	٧,١٦٤,٣٠١	

٢٠٢٣				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
١١,٤١٤,٧٠٨	-	٧٤٨,٣٤٤	١٠,٦٦٦,٣٦٤	درجة تصنيف عادية
				منخفضة القيمة مطروحاً منها
٥٣٥,٧٦٠	٥٣٥,٧٦٠	-	-	الفوائد المعلقة
١١,٩٥٠,٤٦٨	٥٣٥,٧٦٠	٧٤٨,٣٤٤	١٠,٦٦٦,٣٦٤	
(٦٥٩,٢٢١)	(٣٠٨,٥٧١)	(٢٣٩,٧٨٠)	(١١٠,٨٧٠)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
١١,٢٩١,٢٤٧	٢٢٧,١٨٩	٥٠٨,٥٦٤	١٠,٥٥٥,٤٩٤	

فيما يلي الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد خصم الفوائد المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١١,٩٥٠,٤٦٨	٥٣٥,٧٦٠	٧٤٨,٣٤٤	١٠,٦٦٦,٣٦٤	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	الإضافات خلال الفترة
(٤,١٢٥,٧٧٣)	(٦١٠,٥٤١)	(٨٣٠,٢٢٨)	(٢,٦٨٥,٠٠٤)	المبالغ المدفوعة خلال الفترة
-	٩٧,١٠٤	٦٣٧,٦٨٦	(٧٣٤,٧٩٠)	المحول من المرحلة ١
-	٢١٨,٢٤٢	(٢١٨,٢٤٢)	-	المحول من المرحلة ٢
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٥. تسهيلات الائتمانية مباشرة، صافي (تنمة)

فيما يلي الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد خصم الفوائد المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ كما يلي :

٢٠٢٣

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢٢,٠٩١,٩٤٨	٨,٩٠٤,٢١٩	١,٤٠٢,٧٧٥	١١,٧٨٤,٩٥٤	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٤,٧٩٠,٢٦٧	١,٥٩٧	٢٢٧,٧٦٣	٤,٥٦٠,٩٠٧	الإضافات خلال السنة
(٧,٠٠٤,٣٦٨)	(٧,٠٩,٥٢٢)	(١,٣٦٣,١٢٦)	(٤,٩٣١,٧٢٠)	المبالغ المدفوعة خلال السنة
-	١٣٠,٦٣٩	٧٠٢,٩٨٩	(٨٣٣,٦٢٨)	المحول من المرحلة ١
-	١٣٦,٢٠٦	(٢٢٢,٠٥٧)	٨٥,٨٥١	المحول من المرحلة ٢
(٧,٩٢٧,٣٧٩)	(٧,٩٢٧,٣٧٩)	-	-	المحول الى حسابات خارج الميزانية*
١١,٩٥٠,٤٦٨	٥٣٥,٧٦٠	٧٤٨,٣٤٤	١٠,٦٦٦,٣٦٤	كما في ٣١ كانون الأول

* بناءً على قرار مجلس ادارة المصرف باجتماعه بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢، تم تحويل الديون المتعثرة المغطاة بالكامل بالمخصصات وكذلك الفوائد المعلقة الى الحسابات خارج الميزانية مع استمرار إجراءات المتابعة - عمليات التحصيل والمشروعية ضد هذه الديون. بلغ إجمالي الدين المحول إلى الحساب خارج الميزانية العمومية مبلغ ٧,٩٢٧,٣٧٩ ألف دينار عراقي و فوائد معلقة بمبلغ ١٣,٨١٣,٦٤٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.

** إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة هي كما يلي:

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٦٥٩,٢٢١	٣٠٨,٥٧١	٢٣٩,٧٨٠	١١٠,٨٧٠	كما في ١ كانون الثاني
-	٤٧٠	٦,٠٣٨	(٦,٥٠٨)	المحول من المرحلة ١
-	٥٧,٦٧٠	(٥٧,٦٧٠)	-	المحول من المرحلة ٢
(٢٦١,٠٧٧)	(١٥٥,٩٩٤)	(٨٢,٩٩٠)	(٢٢,٠٩٣)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٩٨,١٤٤	٢١٠,٧١٧	١٠٥,١٥٨	٨٢,٢٦٩	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٥. تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي (تتمة)

٢٠٢٣				
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٩,٠٦٢,١١٠	٨,٦٨٦,٨٦٩	٢٧٦,٠٦٠	٩٩,١٨١	كما في ١ كانون الثاني
-	١,٦٩٠	١٠,٦٣٤	(١٢,٣٢٤)	المحول من المرحلة ١
-	١١٧,٨٤١	(١٨٤,٤٩٢)	٦٦,٦٥١	المحول من المرحلة ٢
(٧,٩٢٧,٣٧٩)	(٧,٩٢٧,٣٧٩)	-	-	المحول الى حسابات خارج الميزانية
٧٦,٣٤٨	(١٨,٨١٣)	١٣٧,٧٩٩	(٤٢,٦٣٨)	صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٥٥١,٨٥٨)	(٥٥١,٦٣٧)	(٢٢١)	-	تعديلات سعر الصرف
٦٥٩,٢٢١	٣٠٨,٥٧١	٢٣٩,٧٨٠	١١٠,٨٧٠	كما في ٣١ كانون الأول

*** فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	الفوائد المعلقة:
١٤,٥٦٦,٣٩٦	٧٥,٥٤١	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٢٦٤,٦٠٦	١٨,٣٠٦	الإضافات
(٧٨,٧٣٨)	(٢٧,٥٦٦)	الاستردادات
(١٣,٨١٣,٦٤٨)	-	المحول الى حسابات خارج الميزانية
(٨٦٣,٠٧٥)	-	تعديلات سعر الصرف
٧٥,٥٤١	٦٦,٢٨١	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

٦. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٥٤٨,١٧٠	٦٢٨,٨٣٩	أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية
٨١٩,٤٧٤	٨١٩,٤٧٤	أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية
١,٣٦٧,٦٤٤	١,٤٤٨,٣١٣	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٦. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١,٢٩٤,٠٣٢	١,٣٦٧,٦٤٤	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٧٣,٦١٢	٨٠,٦٦٩	التغير في القيمة العادلة
١,٣٦٧,٦٤٤	١,٤٤٨,٣١٣	كما في ٣١ كانون الأول

٧. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٠٢,٣٨٥,٥٢١	٣٩,٩٨٧,٧٣٢	سندات حكومية *
١٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات وطنية *
٣٤,٨٧١,٢٠٤	-	سندات الخزينة
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	
(١٣٧,٧٥١)	(٥٣,٤٩٥)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة **
٣١٧,١١٨,٩٧٤	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدينانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة درجة تصنيف عالية درجة تصنيف عادية
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	
-	-	-	-	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	
(٥٣,٤٩٥)	-	-	(٥٣,٤٩٥)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	-	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٧. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي (تتمة)

٢٠٢٣

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	درجة تصنيف عالية
-	-	-	-	درجة تصنيف عادية
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	
				يطرح: مخصص الخسائر
(١٣٧,٧٥١)	-	-	(١٣٧,٧٥١)	الائتمانية المتوقعة
٣١٧,١١٨,٩٧٤	-	-	٣١٧,١١٨,٩٧٤	

* متوسط معدل العائد على السندات الحكومية بالدولار الأمريكي هو ٦,٨٪ تستحق في سنة ٢٠٢٨. متوسط سعر الفائدة على السندات الوطنية بالدينار العراقي هو ٧,٩٪ تستحق بين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٨.

إن الحركة الحاصلة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	كما في ١ كانون الثاني
١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الإضافات خلال السنة
(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	-	-	(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	المستحقة خلال السنة
(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	-	-	(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	تم بيعها خلال السنة
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٧. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي (تنمة)

إن الحركة الحاصلة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ كما يلي :

٢٠٢٣

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٤٤,١٧٣,٢٧١	-	-	٣٤٤,١٧٣,٢٧١	كما في ١ كانون الثاني
١٣٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٣٥,٠٠٠,٠٠٠	الاضافات خلال السنة
(١٤٩,٠٣٦,٥٤٦)	-	-	(١٤٩,٠٣٦,٥٤٦)	المستحقة خلال السنة
(١٢,٨٨٠,٠٠٠)	-	-	(١٢,٨٨٠,٠٠٠)	تعديلات سعر الصرف
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	كما في ٣١ كانون الأول

** إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة هي كما يلي:

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١٣٧,٧٥١	-	-	١٣٧,٧٥١	كما في ١ كانون الثاني
(٨٤,٢٥٦)	-	-	(٨٤,٢٥٦)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥	كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢٣

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١٨٧,٦٤١	-	-	١٨٧,٦٤١	كما في ١ كانون الثاني
(٣٢,٣٦٤)	-	-	(٣٢,٣٦٤)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١٧,٥٢٦)	-	-	(١٧,٥٢٦)	تعديلات سعر الصرف
١٣٧,٧٥١	-	-	١٣٧,٧٥١	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٨. ممتلكات، معدات وحق استخدام الموجودات، صافي

المجموع	موجودات تم الاستعانة عليها	حق استخدام الموجودات	أثاث	وسائط نقل	معدات وأجهزة	مباني	أراضي
(بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
٢٠,٥١٠,٦٧٠	٢,٢٣١,٣٧٤	٢,١٠٤,٤٠٦	٢,١١٤,٠٨٧	١٨٩,١٨٥	٦٥٨,٠٠٩	٥,٤٩٩,٣٣٩	٢٧٤,٠٢٢
١,٦٦٨,٩٦٠	-	٣٩,٩٢٧	٨٦,١٢٥	-	٧٢,٧٤١	٧,٧٢٠	-
٢٦٤,٣٤٠	-	-	-	-	-	٢٤٦,٦٠٣	-
٦,٣٠٠	-	٦,٣٠٠	-	-	-	-	-
(١,٨٦٤,٩١٧)	(١,٧٨٥,٥٠٨)	-	(٩٤,٣٠١)	-	(٨٢,٠٩٧)	(٨٢٣,٢٧١)	(٢٧٤,٠٢٢)
٢٠,٥٨٥,٣٥٣	٢,٠٥٢,٨٦٦	٢,١٥٠,٦٣٣	٢,١٠٥,٩١١	١٨٩,١٨٥	٦٤٨,٦٥٣	٤,٩٣٠,٣٩١	-

٢٠٢٤
التكلفة:

كما في ١ كانون الثاني
الإضافات
تحويلات من مشاريع تحت التنفيذ
تعديلات عقود الإيجارات
استثمارات
كما في ٣١ كانون الأول

الإنتشار المتراكم:

كما في ١ كانون الثاني
النشأ السنة
مخصص الموجودات التي تم الاستعانة عليها
الاستثمارات
كما في ٣١ كانون الأول
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول
مشاريع تحت التنفيذ
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول
(بضمها مشاريع تحت التنفيذ)

١٤,٣٩٠,٥٣٠	١,٥٢٦,٥٥٨	١,١١٢,٨٢٧	١,٥٧٠,٣٢٦	١,١٥١,٠١٢	٤٣٨,٥٢٠	٤,٠٥٥,٢٤١	-
١,٢٥٣,٤٨٤	-	٢٢٩,٨٥٠	٣٤١,٢٥٤	٣٠٠,٦٠٢	٧٣,٨٣٣	٩٦,٢٦٢	-
٧٠,٤٨٦	٧٠,٤٨٦	-	-	-	-	-	-
(١,٥٣٩,٢٩٩)	(١,٧٨٥,٥٠٨)	-	(٤١٢,٦١٠)	(٩٤,٢١٨)	(٨٢,٠٨٠)	(٧٧١,٨٨٣)	-
١٤,٨٠٩,٥٣١	٢,٠٥٢,٨٦٦	١,٣٤٢,٦٧٧	١,٤٩٨,٩٧٠	١,٣٥٧,٣٩٦	٤٣٠,٢٧٣	٣,٣٧٩,٦٢٠	-
٥,٧٧٥,٨٢٢	-	٨٠٧,٩٥٦	١,١١١,٧٣٩	٧٤٨,٥١٥	٢١٨,٣٨٠	١,٥٥٠,٧٧١	-
١٦٤,٣٨٢	-	-	-	-	-	١٦٤,٣٨٢	-
٥,٩٤٠,٧٠٤	-	٨٠٧,٩٥٦	١,١١١,٧٣٩	٧٤٨,٥١٥	٢١٨,٣٨٠	١,٧١٥,١٥٣	-

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٩. موجودات أخرى، صافي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨,٧٨٠,٢٩٤	٨,٧٨٠,٢٩٤	حسابات معلقة *
٤,٣١١,٧٨٨	٦,١٥٣,٥٥٠	فوائد مستحقة غير مقبوضة
٣١٣,٥٣٤	٣٢٨,٢٦٢	مصاريف مدفوعة مقدماً و أخرى
٢,٨٣٤,٩١٣	١٦,٩٨٥	ضريبة دخل مدفوعة مقدماً
١٦,٢٤٠,٥٢٩	١٥,٢٧٩,٠٩١	
(٨,٧٨٠,٢٩٤)	(٨,٧٨٠,٢٩٤)	مخصص الحسابات المعلقة *
٧,٤٦٠,٢٣٥	٦,٤٩٨,٧٩٧	

* قام المصرف بتسجيل مخصص بمبلغ ٦,٩٩٩,٨١٥ ألف دينار عراقي و ١,٧٨٠,٤٧٩ ألف دينار عراقي وذلك عن اختلاس تم اكتشافه خلال السنوات ٢٠١٠ و ٢٠٢١ على التوالي.

١٠. ودائع المصارف

٢٠٢٤			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٥٧٣	٤٠٢	حسابات جارية وتحت الطلب
١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٥٧٣	٤٠٢	
٢٠٢٣			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٤٤٨,٣٧٥	٤٤٧,٩٧٣	٤٠٢	حسابات جارية وتحت الطلب
٤٤٨,٣٧٥	٤٤٧,٩٧٣	٤٠٢	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١١. ودائع العملاء

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٩٦,٣٤٥,٢٣٥	١٢٢,٥٧٠,٨٤٥	حسابات جارية وتحت الطلب
٩,٦٢٧,٥٣٨	٥,٢١٢,٣٧٨	ودائع توفير
٢٦,٠١٤,٢٦٢	٢٣,٥٢١,٢٨٠	تأمينات نقدية
١٣١,٩٨٧,٠٣٥	١٥١,٣٠٤,٥٠٣	

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ ١٣٢,٩٦٤,٥٠٣ ألف دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٠٤,٠١٩,٤٩٧ ألف دينار عراقي) بما في ذلك حسابات التوفير التي أوقف المصرف الفوائد عليها بسبب التحول إلى الصيرفة الإسلامية.
بلغت الودائع التي تحمل فوائد مبلغ ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٢٧,٩٦٧,٥٣٨ ألف دينار عراقي).

١٢. مخصص ضريبة الدخل

التزامات ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٥٨٠,٢٢٦	٣,١٤٩,٣٦١	كما في ١ كانون الثاني
٣,١٤٧,٤٣٢	٢,٠٥٦,٩٢٨	ضريبة الدخل المستحقة
(٥٧٨,٢٩٧)	(٣,١٤٧,٤٣٢)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
٣,١٤٩,٣٦١	٢,٠٥٨,٨٥٧	كما في ٣١ كانون الأول

ملخص تسوية الربح المحاسبي إلى الربح الضريبي للسنوات ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ كما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٨,٢٢٤,٠٥٢	٤٠,٢٨٣,٩٩٢	الربح المحاسبي قبل ضريبة الدخل
(١٣,٤٣٢,٣٩٢)	(٣١,٢٤١,٣٣٥)	أرباح غير خاضعة للضريبة
١٦,١٩١,٢١٩	٤,٦٧٠,١٩٩	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
٢٠,٩٨٢,٨٧٩	١٣,٧١٢,٨٥٦	الربح الضريبي
٣,١٤٧,٤٣٢	٢,٠٥٦,٩٢٨	ضريبة الدخل المستحقة للهيئة العامة للضرائب نسبة ١٥٪ (٢٠٢٣: ١٥٪)

بلغ الربح الضريبي الخاضع للضريبة ١٣,٧١٢,٨٥٦ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ (٢٠,٩٨٢,٨٧٩ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣).

نسبة الضريبة الفعالة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ هي ٥,١١٪ (٢٧,١٧٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣).

قام المصرف بإجراء التحاسب الضريبي بتاريخ ٣ تموز ٢٠٢٤، وذلك عن ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١٣. مطلوبات أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٧,٠٢٨,٨٩٣	٧,١١٥,٧٢٣	مخصصات متنوعة*
٢,٩٧٩,٤٦٩	٥,٩١٨,٨١٨	دائنو أجور الإدارة للمصرف الأم
٥,٥٦٦,٩٦٧	٥,٣٢١,٧٢٤	دائنو توزيعات الأرباح
١,٥٨٩,٦٦٦	١,٦٦٧,٥٣٦	مستحقات متنوعة
١,٠٥١,٦٠٣	٨٨٨,٩٨٨	التزامات عقود الإيجار**
١٨٦,١٦٩	٣٣٤,٦٣٧	حسابات خاملة
٢٩,٦٢٩	٢٤,٠٠٤	مخصص التسهيلات الائتمانية غير المباشرة***
٤,٦٤١,٠٧٩	٢,١٤٩,١٥٦	أرصدة دائنة أخرى
٣٣,٠٧٣,٤٧٥	٢٣,٤٢٠,٥٨٦	

* ان حركة رصيد المخصصات متنوعة خلال السنة كما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٣,٥٧٣,١٥٠	١٧,٠٢٨,٨٩٣	كما في ١ كانون الثاني
٣٢٩,٨٨٥	١,١٧٥,٢٢١	الإضافات
(٢,٢٣٢,٨٠٦)	(٢٤٧,٠٩٨)	المستخدم
(٤,٦٤١,٣٣٦)	(١٠,٨٤١,٢٩٣)	المستردة (إيضاح ٢٠)
١٧,٠٢٨,٨٩٣	٧,١١٥,٧٢٣	كما في ٣١ كانون الأول

** ان حركة التزامات عقود الإيجار كما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٦٠١,٨٥٤	١,٠٥١,٦٠٣	كما في ١ كانون الثاني
٥٣٨,٦٩٠	٣٩,٩٢٧	الإضافات
١٢٩,١٧٠	(٢,٢٩٠)	تعديلات عقود الإيجار
(٢٧٥,٤٢٦)	(٢٨٨,٤٧١)	المدفوع خلال السنة
٥٧,٣١٥	٨٨,٢١٩	تكاليف تمويلية
١,٠٥١,٦٠٣	٨٨٨,٩٨٨	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١٣. مطلوبات أخرى (تتمة)

تحليل الأستحقاق لأقساط دفعات الإيجار غير المخصومة كما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٨٧,٨١٨	٣٠١,٩٥٨	سنة واحدة
٢٨٧,٨١٨	٣٠١,٩٥٨	سنتان
٢٨٧,٨١٨	٢٧٤,٩٥٨	٣ سنوات
٤٣٤,١٥٨	١٧٩,٩١٨	أكثر من ٣ سنوات
١,٢٩٧,٦١٢	١,٠٥٨,٧٩٢	

*** ان الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة موضحة كما في الجدول ادناه:

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢٩,٦٢٩	-	-	٢٩,٦٢٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٥,٦٢٥)	-	-	(٥,٦٢٥)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤	كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢٣				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢٧,٨٣٣	-	-	٢٧,٨٣٣	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
١,٧٩٦	-	-	١,٧٩٦	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٩,٦٢٩	-	-	٢٩,٦٢٩	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١٤. رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني

رأس المال المدفوع

يتكون رأس المال المدفوع من ٢٩٢.٥ مليار سهم (٢٠٢٣: ٢٥٠ مليار سهم) قيمة كل سهم ١ دينار عراقي (٢٠٢٣: ١ دينار عراقي).

في ٢ آب ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال الى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢.٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليصبح ٢٩٢.٥ مليار دينار، وقد منح البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم ٨٦١/٤/٩ في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥ المصرف مهلة اضافية لغاية ٣١ آذار ٢٠٢٥ لاكمال الدفعات المتبقية لزيادة رأس المال.

الاحتياطي القانوني

يمثل الرصيد المتراكم لهذا الحساب ١٠٪ من صافي أرباح المصرف و ٥٪ من صافي أرباح الشركة التابعة بعد احتساب مخصص الضريبة. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين.

١٥. حصة السهم من ربح السنة

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة وذلك بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
١٥,٠٧٦,٦٢٠	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	صافي ربح السنة (بآلاف الدنانير)
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٦,٨٤٧,٢٢٢	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف الأسهم)
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠/٠٦٠	٠/١٤٩	حصة السهم الأساسي والمخفض من ربح السنة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١٦. إيرادات الفوائد

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٧,٩٦٣,٨٨٨	١٩,٨٨٣,١٢٥	سندات وطنية
٨,٤٣٥,٨٢٨	٥,٤٤٢,٤٧٢	سندات حكومية
٢,٣٥٢,٠٨١	١,٥٤١,٣٤٦	ودائع اسلامية مع البنك المركزي العراقي
١,٤٩٠,٤٨٨	٩٨٧,٦٧٨	تسهيلات ائتمانية مباشرة
١,٣١٧,٤٦٦	٩٠٥,٤٤٦	أرصدة لدى المصارف
٣,٦٠٨,٨١١	١٢٦,٥٥٨	سندات الخزينة
٢٥,١٦٨,٥٦٢	٢٨,٨٨٦,٦٢٥	

١٧. مصروفات الفوائد

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٧٤,٣٧٩	٥٥٩,٣٧٠	تأمينات
٥٧,٣١٥	٨٨,٢١٩	تكاليف تمويلية على عقود الايجار
١٣,٥٢٠	-	حسابات توفير*
٤٤٥,٢١٤	٦٤٧,٥٨٩	

* نتيجة لإجراءات التحول الى المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، توقف المصرف عن احتساب ودفع الفوائد على حسابات التوفير اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤ وذلك بالاتفاق مع الزبائن.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١٨. صافي إيرادات العمولات

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٣,٨٧٣,٧٢٨	٢,٤٤٩,٧٩٣	إيرادات الرسوم والعمولات
(٤٥٧,٨٦١)	(٤٩,٧٩٣)	مصرفات الرسوم والعمولات
٣,٤١٥,٨٦٧	٢,٤٠٠,٠٠٠	

١٩. صافي أرباح تحويل عملات أجنبية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٢,٧٣٩,٦١٣	١٧,٢٦١,١٢٦	صافي أرباح تحويل العملات الأجنبية
(١١,٦٥٢,٥٨٢)	-	الخسارة الناجمة عن إعادة تقييم سعر الصرف *
١٤٤,١٠٦	-	أرباح من عمليات نافذة العملات الأجنبية **
١,٢٣١,١٣٧	١٧,٢٦١,١٢٦	

* في ٨ شباط ٢٠٢٣ قام البنك المركزي العراقي بتغيير سعر الصرف الأساسي مقابل الدولار الأمريكي من ١,٤٦٠ دينار عراقي مقابل كل دولار أمريكي إلى ١,٣١٠ دينار عراقي مقابل كل دولار أمريكي والذي نتج عنه خسارة من فروقات تقييم العملات الأجنبية بمبلغ ١١,٦٥٢,٥٨٢ ألف دينار عراقي. لم تجر أية تغييرات على سعر الصرف الأساسي مقابل الدولار الأمريكي خلال سنة ٢٠٢٤.

** لم يكن لدى المصرف اية تعاملات ضمن نافذة بيع العملة الاجنبية خلال سنة ٢٠٢٤.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠. صافي الإيرادات الأخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٤,٣١١,٤٥١	١٠,٨٤١,٢٩٣	إسترداد مخصصات متنوعة*
٧,١٥٧	١,٢٩٩,٣٩٠	أرباح بيع ممتلكات
٥١٥,٢٥٥	١٧٠,١٩٠	إيرادات أخرى
١١٩,٨٨٩	١٣٠,٨٩٧	إيراد الإيجارات
٥٦,٠٥٣	٣٦,١٢٣	أرباح أسهم
-	(١,٣٤٦,٩٨٠)	خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة**
٥,٠٠٩,٨٠٥	١١,١٣٠,٩١٣	

* قام المصرف بعكس جزء من الالتزامات المسجلة خلال السنوات السابقة والتي تم تقديرها على أنها لم تعد مطلوبة.

** قام المصرف ببيع سندات حكومية بقيمة دفترية إجمالية بلغت ٤١,٢٦٥,٠٠٠ ألف دينار عراقي مقابل ٣٩,٩١٨,٠٢٠ ألف دينار عراقي، مما نتج عن ذلك خسائر بلغت ١,٣٤٦,٩٨٠ ألف دينار عراقي.

٢١. تكاليف الموظفين

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٢,٩٦٠,٣٢٠	٣,٥٦٦,١٣٢	الرواتب الاسمية
٩٠٩,٤٧٤	١,٠٣٦,٨١٩	المخصصات
٤٣٩,٢٠٠	٥٢٥,٣٨٣	النقل
٧٣,٥٧١	٩٢,٠٤١	مخصصات أخرى
٤,٣٨٢,٥٦٥	٥,٢٢٠,٣٧٥	
٣٠٩,٥٨٨	٣٥٨,١٦٥	الضمان الاجتماعي*
٤,٦٩٢,١٥٣	٥,٥٧٨,٥٤٠	

* تبلغ نسبة مساهمة المصرف للضمان الاجتماعي للموظفين ١٢٪ (٢٠٢٣: ١٢٪) من مجموع ما يتقاضاه الموظف من الاجور والمخصصات وفقاً لقانون النقاعد و الضمان الاجتماعي للعمال رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٢. مصاريف تشغيلية أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٤,٣٩٧,٦٣٣	٥,٤٨٦,٤٢٠	المصاريف العامة والإدارية
١,٦٨٢,٥٠٨	٤,٢٣٦,٣١٠	أجور الإدارة للمصرف الأم
٢,٨٩٦,٧٩٩	١,١٧٥,٢٢١	مستحقات متنوعة
٥٩٨,٨٠٠	٧٠٤,٨١٦	مخصص الموجودات المستحوذ عليها*
٤٤٤,٢٧٩	٥٥٨,١٦٤	خدمات مهنية
٢٩٢,٨٢٢	٣٠٩,٤٧١	التأمين
٦٥,٧٥٠	٦٣,٠٢٣	أجور تدقيق الحسابات
١٠,٣٧٨,٥٩١	١٢,٥٣٣,٤٢٥	

* تم تسجيل مخصص للموجودات التي مضى على استحوادها من قبل المصرف أكثر من سنتين وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العراقي.

٢٣. صافي استرداد (مخصص) الخسائر الائتمانية المتوقعة

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
-	٢٦٧,٢٥٢	استرداد تسهيلات ائتمانية مباشرة سبق شطبها
(٧٦,٣٤٨)	٢٦١,٠٧٧	تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي (إيضاح ٥)
٣٢,٣٦٤	٨٤,٢٥٦	موجودات مالية بالقيمة المطفأة، صافي (إيضاح ٧)
(١,٧٩٦)	٥,٦٢٥	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة (إيضاح ١٣)
(١٧٣)	١٥٦	الأرصدة لدى المصارف، صافي (إيضاح ٤)
(٤٥,٩٥٣)	٦١٨,٣٦٦	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٤. القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

أ- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمصرف و المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

يقوم المصرف بتقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نهاية كل فترة مالية والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة:

مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
المستوى الأول	٥٤٨,١٧٠	٦٢٨,٨٣٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
المستوى الثالث	٨١٩,٤٧٤	٨١٩,٤٧٤	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

ب- إن القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عدا ما مذكور في الجدول أدناه تقارب قيمتها الدفترية:

مستوى القيمة العادلة	٢٠٢٣		٢٠٢٤		
	اجمالي القيمة الدفترية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	اجمالي القيمة العادلة	اجمالي القيمة الدفترية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	اجمالي القيمة العادلة	
المستوى الأول	٩٥,٧٣٥,٥٨١	١٠٢,٣٨٥,٥٢١	١٢٠,٧٥٣,٤٤٤	١١٩,٩٨٧,٧٣٢	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
المستوى الثاني	٢١٤,٨٧١,٢٠٤	٢١٤,٨٧١,٢٠٤	٢١٨,١٦٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٥. النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه المعروض في قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يتكون من الآتي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
١١٣,٥٤٦,٥٠٩	١٤٤,٨٢١,٦١٦	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٩,٤٥٤,٥٩١	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	مضاف: أرصدة لدى المصارف
(٤٤٨,٣٧٥)	(١,٠٩٣,٩٧٥)	يطرح: ودائع المصارف
(٢٨,٦٢٧,٩٩٥)	(٢٣,٤٧٢,٢٢٤)	يطرح: احتياطي قانوني لدى البنك المركزي العراقي
(٥٩٢,٤٩٣)	(٥٥٨,٤٥١)	يطرح: احتياطي خطابات الضمان لدى البنك المركزي العراقي
(١,٠٢٣,٠٠٠)	(٢٣,٠٠٠)	يطرح: مؤسسات مالية تحت التأسيس
١١٢,٣٠٩,٢٣٧	١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٦. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

يقوم المصرف بالدخول في معاملات تجارية ضمن النشاطات الاعتيادية مع المصرف الأم وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة. لا توجد تسهيلات ائتمانية وسلف لأطراف ذات علاقة.

الجدول أدناه يبين الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	طبيعة العلاقة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
			بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
٢٩,٣٤٩,٩٨٥	١٣,٩١٠,٠٢٨	المصرف الام	أرصدة لدى المصارف
٤٤٧,٩٧٣	١,٠٩٣,٥٧٣	المصرف الام	ودائع المصارف
٢,٩٧٩,٤٦٩	٥,٩١٨,٨١٨	المصرف الام	مطلوبات أخرى
			بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
٦٥,٠٥٦,٧٩٤	٧٥,٣٥٧,٤٩٠	المصرف الام	خطابات ضمان
			عناصر قائمة الدخل الموحدة:
١,٣١٧,٤٦٦	٩٠٥,٤٤٦	المصرف الام	إيرادات الفوائد والعمولات
١,٦٨٢,٥٠٨	٤,٢٣٦,٣١٠	المصرف الام	أجور الإدارة

إن جميع المعاملات مع أطراف ذات العلاقة هي مع المساهم الرئيسي للمصرف، ولا توجد معاملات مع مجلس الإدارة.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت) الإدارة العليا:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	طبيعة العلاقة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
٧٨٤,١٢٥	٧٩٥,٩٤٠	الإدارة التنفيذية	رواتب الادارة التنفيذية

٢٧. إدارة المخاطر

تكون المخاطر متأصلة بأنشطة المصرف لكنها تكون مدارة من خلال التشخيص المستمر، القياس، والمراقبة وتكون خاضعة لمحددات وإجراءات رقابية أخرى. تكون عملية إدارة المخاطر هذه حرجة لربحية المصرف المستمرة ويكون كل شخص داخل المصرف مسؤولاً عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمهامه أو مهامها. تعرض المصرف لمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق، وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر التداول وغير التداول. كما أنه يكون عرضة لمخاطر البلد ومخاطر تشغيلية أخرى. لا تتضمن عملية الرقابة المستقلة على المخاطر مخاطر النشاط كالتغير في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. يتبع المصرف سياسة لمراقبة مخاطر النشاط من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

أ- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تتجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل على تقييم الوضع الائتماني للعملاء. إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

تتضمن سياسة إدارة المخاطر للمصرف على لجنة مالية لمراجعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. واجبات اللجنة مراجعة عمليات الرقابة المفروضة على التسهيلات الائتمانية التي تشمل المنح، التصنيف ومتابعة التسهيلات الممنوحة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح البيان ادناه الحد الأعلى للانكشاف على فترات قائمة المركز المالي الموحدة. يظهر الحد الأعلى للانكشاف بشكل إجمالي قبل التخفيف باستخدام اتفاقيات الضمانات.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض		
٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٩٢,١٩٨,٦٢٥	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٩,٤٥٢,٥٥٢	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	أرصدة لدى المصارف، صافي
١١,٢٩١,٢٤٧	٧,٤٢٦,٥٥١	تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي
٣١٧,١١٨,٩٧٤	٣٢٩,٩٣٤,٢٣٧	موجودات مالية بالكلفة المطفأة، صافي
٤,٤١٢,٤٥٠	٦,٢٦٩,٢٣٧	فوائد مستحقة و موجودات أخرى
٤٥٤,٤٧٣,٨٤٨	٥٠٦,٢١٩,٥٠٦	المجموع
		المطلوبات المحتملة والالتزامات
١,٥٧٠,٦٩٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات المستندية
٨٨,٢٦٩,٦٣٤	٩٧,٣٥٢,١٩٢	خطايات ضمان
٣٤٣,٦٠٦	-	التزامات قروض غير مسحوبة
٩٠,١٨٣,٩٣٠	٩٧,٥٥٥,٧٤٢	إجمالي الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات
٥٤٤,٦٥٧,٧٧٨	٦٠٣,٧٧٥,٢٤٨	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان قبل التخفيف
		تخفيف مخاطر الائتمان
٢٦,٠١٤,٢٦٢	٢٣,٥٢١,٢٨٠	تأمينات نقدية
٢٥,٣٦٧,٦٠٨	١٦,١٨١,٥٤٤	رهونات عقارية
٥١,٣٨١,٨٧٠	٣٩,٧٠٢,٨٢٤	مجموع مخففات مخاطر الائتمان
٤٩٣,٢٧٥,٩٠٨	٥٦٤,٠٧٢,٤٢٤	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان بعد التخفيف

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

- جودة الائتمان حسب تصنيف الموجودات المالية كما يلي:

موجودات مالية غير مستحقة ولا متعثرة:

٢٠٢٤			مصارف ومؤسسات مالية أخرى حكومية - قطاع عام أفراد شركات
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٥٢,٥٩١,٣٦٤	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,٤٢٦,٥٥١	-	
-	-	-	
٥٠٠,٠٠٥,٦٤٧	٣٥,٢٥٢,٢٩٤	٤٦٤,٧٥٣,٣٥٣	

٢٠٢٣			مصارف ومؤسسات مالية أخرى حكومية - قطاع عام أفراد شركات
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٢١,٦٥٣,٢١٦	٢٩,٤٥٤,٥٩١	٩٢,١٩٨,٦٢٥	
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	
١١,٢٩١,٢٤٧	١١,٢٩١,٢٤٧	-	
-	-	-	
٤٥٠,٢٠١,١٨٨	٤٠,٧٤٥,٨٣٨	٤٠٩,٤٥٥,٣٥٠	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

موجودات مالية مخفضة القيمة:

٢٠٢٤			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	
٢٠٢٣			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٥٣٥,٧٦٠	٣٠٨,٥٧١	١,٧٩٥,٩٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٥٣٥,٧٦٠	٣٠٨,٥٧١	١,٧٩٥,٩٠٠	

ب- مخاطر السوق

هي مخاطر تنبذ القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم. يقوم المصرف بتصنيف الانكشافات على مخاطر السوق الى محافظ متداولة ومحافظ غير متداولة يتم ادارتها ومراقبتها بشكل منفصل. حيث يتم الاعتماد على منهجية القيمة عند المخاطر (VaR) والتي تعكس استقلالية بين متغيرات المخاطر لادارة المحافظ المتداولة. فيما يتم إدارة ومراقبة المحافظ غير المتداولة باستخدام تحاليل حساسية أخرى.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

ج - فجوة اسعار الفائدة

التحليل التالي يمثل إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

٢٠٢٤	لغاية ٣ شهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	من ٣ أشهر إلى سنة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أكثر من سنة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	عناصر بدون فائدة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	القيمة الدفترية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	-	-	-	١٤٤,٨٢١,٦١٦	١٤٤,٨٢١,٦١٦
أرصدة لدى المصارف، صافي	٩,١٧٠,٠٠٠	-	-	١٨,٦٥٣,٨٦٠	٢٧,٨٢٣,٨٦٠
تسهيلات لثمانية مباشرة، صافي	٤١٢,٥٨٦	٩٢٨,٣١٩	٦,٠٨٥,٦٤٦	-	٧,٤٢٦,٥٥١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي	٥,٨٧٨,٦٢٥	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧
ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي	-	-	-	٥,٩٤٠,٢٠٤	٥,٩٤٠,٢٠٤
موجودات أخرى، صافي	-	-	-	٦,٤٩٨,٧٩٧	٦,٤٩٨,٧٩٧
مجموع الموجودات	١٥,٤٦١,٢١١	٨٦,٨٠٦,٩٤٤	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	١٧٧,٣٦٢,٧٩٠	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
المطلوبات:					
ودائع المصارف	-	-	-	١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٩٧٥
ودائع العملاء	-	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٣٢,٩٦٤,٥٠٣	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	٢,٠٥٨,٨٥٧	٢,٠٥٨,٨٥٧
مطلوبات أخرى	-	-	-	٢٣,٤٢٠,٥٨٦	٢٣,٤٢٠,٥٨٦
مجموع المطلوبات	-	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٥٩,٥٣٧,٩٢١	١٧٧,٨٧٧,٩٢١
فجوة أسعار الفائدة	١٥,٤٦١,٢١١	٦٨,٤٦٦,٩٤٤	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	١٧٨,٨٢٤,٨٦٩	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

ج- فجوة أسعار الفائدة (تتمة)

٢٠٢٣	نغاية ٣ شهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	من ٣ أشهر إلى سنة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أكثر من سنة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	عناصر بدون فائدة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	القيمة الدفترية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	-	-	-	١١٣,٥٤٦,٥٠٩	١١٣,٥٤٦,٥٠٩
أرصدة لدى المصارف، صافي	٢٦,٤٥٢,١٥٧	-	-	٣,٠٠٠,٣٩٥	٢٩,٤٥٢,٥٥٢
شهيلات الثمانية مباشرة، صافي	٦٢٧,٢٩١	١,٤١١,٤٠٦	٩,٢٥٢,٥٥٠	-	١١,٢٩١,٢٤٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	١,٣٦٧,٦٤٤	١,٣٦٧,٦٤٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة، صافي	٥٨,٤١٨,٤٥٤	١١,٧٧٣,٦٢٥	٢٤٦,٩٢٦,٨٩٥	-	٣١٧,١١٨,٩٧٤
ممتلكات ومعدات وحق استخدام	-	-	-	٦,١٢٩,٠٠٩	٦,١٢٩,٠٠٩
الموجودات، صافي	-	-	-	٧,٤٦٠,٢٣٥	٧,٤٦٠,٢٣٥
موجودات أخرى، صافي	-	-	-	-	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠
مجموع الموجودات	٨٥,٤٩٧,٩٠٢	١٣,١٨٥,٠٣١	٢٥٦,١٧٩,٤٤٥	١٣١,٥٠٣,٧٩٢	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠
المطلوبات:					
ودائع المصارف	-	-	-	٤٤٨,٣٧٥	٤٤٨,٣٧٥
ودائع العملاء	٩,٦٢٧,٥٣٨	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٠٤,٠١٩,٤٩٧	١٣١,٩٨٧,٠٣٥
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	٣,١٤٩,٣٦١	٣,١٤٩,٣٦١
مطلوبات أخرى	-	-	-	٣٣,٠٧٣,٤٧٥	٣٣,٠٧٣,٤٧٥
مجموع المطلوبات	٩,٦٢٧,٥٣٨	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٤٠,٢٩٠,٧٠٨	١٦٨,٢٥٨,٢٤٦
فجوة أسعار الفائدة	٧٥,٨٧٠,٣٦٤	(٥,١٥٤,٩٦٩)	٢٥٦,١٧٩,٤٤٥	(٩,١٨٦,٩١٦)	٣١٧,٧٠٧,٩٢٤

د- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يمتلك المصرف صافي تعرض كبير تجاه الدولار الأمريكي. بناءً على العملات الأجنبية في الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، وبالتالي فإن حساسية قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة للمصرف تجاه التغير المعقول في سعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي كبيرة. فيما يلي جدول يبين الحساسية تجاه التغير المعقول في أسعار الصرف، مع كل المتغيرات الأخرى الثابتة، أرباح المصرف قبل الضريبة الناتجة من قيمة الموجودات والمطلوبات النقدية، والتأثير على حقوق المساهمين هو نفس الأثر على الربح قبل الضريبة.

التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣
	زيادة / (انخفاض)	زيادة / (انخفاض)
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
٪١٠+	٣,٩٤٢,٥٩٠	١١,٣٥٧,٩١٨
٪١٠-	(٣,٩٤٢,٥٩٠)	(١١,٣٥٧,٩١٨)

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

هـ - مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تشأ مخاطر أسعار الأسهم من تقلبات في مؤشرات وأسعار الأسهم. إن معظم الأصول المالية للمصرف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. إن تأثير الزيادة أو النقصان بنسبة ١٠٪ في هذه الأسهم سينتج عنه ٦٢,٨٨٤ ألف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٥٤,٨١٧ ألف دينار عراقي) زيادة أو نقصان في احتياطي القيمة العادلة.

و- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تشأ مخاطر السيولة بسبب احتمالية عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته بالسداد عند الاستحقاق في إطار كل من الظروف العادية والحرجة. وللمحد من هذا الخطر، تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة الى تبني سياسة إدارة الأصول من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي.

خصص المصرف خطوط ائتمان تمكنه من تلبية احتياجاته من السيولة. إضافة الى ذلك يحتفظ المصرف باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي العراقي. صافي الموجودات السائلة تتكون من النقد، الودائع قصيرة الأجل وسندات الدين السائلة المتاحة للبيع الفوري. مطروحاً منها ودائع المصارف تستحق خلال ثلاثة اشهر.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

ويخلص الجدول التالي قائمة استحقاق المتوقع للموجودات ومطلوبات المصرف. لقد تم تحديد تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها.

٢٠٢٤	لغاية ٣ شهر	من ٦ أشهر	من ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر	بدون تاريخ استحقاق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:							
تقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	١٤٤,٨٢١,٦١٦	-	-	-	-	-	١٤٤,٨٢١,٦١٦
أرصدة لدى المصارف، صافي	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	-	-	-	-	-	٢٧,٨٢٣,٨٦٠
شهيات انتمائية مباشرة، صافي	٤١٢,٥٨٦	٣٠٩,٤٤٠	٦٦٨,٨٧٩	٦,٠٨٥,٦٤٦	-	-	٧,٤٢٦,٥٥١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣
موجودات مالية بالتكلفة المغطاة، صافي	٥,٨٧٨,٦٢٥	-	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	-	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧
ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي	-	-	-	٥,٩٤٠,٢٠٤	-	-	٥,٩٤٠,٢٠٤
موجودات أخرى، صافي	٢٩٦,١٤٢	٣٤٥,٢٤٧	٥,٨٥٧,٤٠٨	-	-	-	٦,٤٩٨,٧٩٧
مجموع الموجودات	١٧٩,٢٣٩,٨٢٩	٦٥٤,٦٨٧	٩٢,٣٥٤,٩١٢	٢٦٠,٢٠٢,٨٣٧	١,٤٤٨,٣١٣	-	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
المطلوبات:							
ودائع المصارف	١,٠٩٣,٩٧٥	-	-	-	-	-	١,٠٩٣,٩٧٥
ودائع العملاء	١٣٢,٢٩٠,٠٦٦	١٢٥,٣٠٣	١٨,٤٦٨,٧٥٨	٤٢٠,٣٧٦	-	-	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
مخصص ضريبة الدخل	-	٢,٠٥٨,٨٥٧	-	-	-	-	٢,٠٥٨,٨٥٧
مطلوبات أخرى	٣,٤٨٢,٥٣٧	١,٢٧٩,٣١١	١٠,٦٣٠,٠٢٤	٨,٠٢٨,٧١٤	-	-	٢٣,٤٢٠,٥٨٦
مجموع المطلوبات	١٣٦,٨٦٦,٥٧٨	٣,٤٦٣,٤٧١	٢٩,٠٩٨,٧٨٢	٨,٤٨٩,٠٩٠	-	-	١٧٧,٨٧٧,٩٢١
صافي السيولة	٤٢,٣٦٦,٢٥١	(٢,٨٠٨,٧٨٤)	٦٣,٢٥٦,١٣٠	٢٥١,٧٥٣,٧٤٧	١,٤٤٨,٣١٣	-	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

٢٠٢٣	لغاية ٣ شهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر	بدون تاريخ استحقاق	المجموع
(بآلاف الدنانير)	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)
الموجودات:						
١١٣,٥٤٦,٥٠٩	-	-	-	-	-	١١٣,٥٤٦,٥٠٩
٢٩,٤٥٢,٥٥٢	-	-	-	-	-	٢٩,٤٥٢,٥٥٢
٦٢٧,٢٩١	٤٧٠,٤٦٩	٩٤٠,٩٣٧	٩,٢٥٢,٥٥٠	-	-	١١,٢٩١,٢٤٧
-	-	-	-	-	١,٣٦٧,٦٤٤	١,٣٦٧,٦٤٤
٥٨,٤١٨,٤٥٤	-	١١,٧٧٣,٦٢٥	٢٤٦,٩٢١,٨٩٥	-	-	٣١٧,١١٨,٩٧٤
-	-	-	-	-	-	٦,١٢٩,٠٠٩
١,٧٢٤,٧١٥	٢,٥٨٧,٠٧٣	٣,١٤٨,٤٤٧	-	-	-	٧,٤٦٠,٢٣٥
٢٠٣,٧٦٩,٥٢١	٣,٠٥٧,٥٤٢	١٥,٨٦٣,٠٠٩	٢٦٢,٣٠٨,٤٥٤	-	١,٣٦٧,٦٤٤	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠
المطلوبات:						
٤٤٨,٣٧٥	-	-	-	-	-	٤٤٨,٣٧٥
١٠٩,٦٩١,٤٦٩	١,٣٢٤,١٤١	٢٠,٨٧٨,٨٣٥	٩٢,٥٩٠	-	-	١٣١,٩٨٧,٠٣٥
-	٣,١٤٩,٣٦١	-	-	-	-	٣,١٤٩,٣٦١
٣,١٥٨,٥٢٤	١,١٢١,٥٥٦	١٢,٠٤٢,٤٥٤	١٦,٧٥٠,٩٤١	-	-	٣٣,٠٧٣,٤٧٥
١١٣,٢٩٨,٣٦٨	٥,٥٩٥,٠٥٨	٣٢,٩٢١,٢٨٩	١٦,٨٤٣,٥٣١	-	-	١٦٨,٦٥٨,٤٤٦
٩٠,٤٧١,١٥٣	(٢,٥٣٧,٥١٦)	(١٧,٠٥٨,٢٨٠)	٢٤٥,٤٦٤,٩٢٣	-	١,٣٦٧,٦٤٤	٣١٧,٧٠٩,٩٢٤

ز- مخاطر البلد

وهي المخاطر التي تنشأ داخل البلد والتي قد تؤثر على المصرف بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المصرف، أو بصورة غير مباشرة من خلال أضعاف قدرة الملتزم على الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف. بشكل عام، تتعلق هذه الأحداث، ولكن لا تقتصر على: الأحداث السيادية مثل التخلف عن الدفع أو إعادة الهيكلة، الأحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها، القيود التي تفرض على حركة العملة، تحويل العملة خارج نطاق السوق، أحداث دينية، وتأثيرات اقتصادية من أحداث أخرى مثل أحداث سياسية مباشرة أو اضطرابات إقليمية، أزمات العملة، والكوارث الطبيعية.

ح- مخاطر التشغيل

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تشمل الضوابط على العمل بشكل فعال، يمكن لمخاطر التشغيل الضرر بسعة المصرف أو تداعيات قانونية أو تنظيمية، أو تؤدي إلى خسارة مالية. لا يمكن للمصرف يتوقع القضاء على جميع المخاطر التشغيلية، ولكنه يسعى لإدارة هذه المخاطر من خلال إطار مراقبة والرصد والاستجابة للمخاطر المحتملة. وتشمل الضوابط الفصل الفعال للواجبات، والوصول والتقييد وإجراءات التسوية وتوعية الموظفين وعمليات التقييم.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

ط- تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المصرف أنشطته في العراق. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المصرف لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

٢٨. التحليل القطاعي

لأغراض إدارية، فإن إدارة المصرف تقوم بتوزيع الاعمال الى ثلاث قطاعات رئيسية كما يلي:

- الخدمات المصرفية للأفراد: حيث يقوم المصرف بأستلام الودائع من الزبائن، وتوفير قروض مختلفة، سحب على المكشوف، بطاقات ائتمانية، وتسهيلات التحويل المالي.
- الخدمات المصرفية للشركات: يتولى المصرف بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات.
- أعمال الخزينة: يقوم المصرف بتقديم الخدمات في أسواق المال والتجارة والصيرفة، فضلاً عن إدارة عمليات التمويل للمصرف عن طريق استخدام أذون الخزانة والسندات الحكومية والاعتمادات مع المصارف الأخرى، من خلال الاعمال المصرفية التجارية.

تشكل هذه القطاعات الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في تقديم معلومات قطاعه الرئيسي:

المجموع		الخزينة والاستثمار	المؤسسات	الأفراد	
٢٠٢٣	٢٠٢٤				
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٣٤,٣٨٠,١٥٧	٥٩,٠٣١,٠٧٥	٥٦,٢٠٢,٧٦٨	١,٥٦٧,٧٩١	١,٢٦٠,٥١٦	إجمالي الإيرادات
(٤٥,٩٥٣)	٦١٨,٣٦٦	٩٠,٠٣٧	-	٥٢٨,٣٢٩	صافي (مخصص) استرداد مخصص الخسائر
٣٤,٣٣٤,٢٠٤	٥٩,٦٤٩,٤٤١	٥٦,٢٩٢,٨٠٥	١,٥٦٧,٧٩١	١,٧٨٨,٨٤٥	الائتمانية
(١٦,١١٠,١٥٢)	(١٩,٣٦٥,٤٤٩)	(١٧,٦٩٤,٥٨٢)	(٣٨٨,٨٤٥)	(١,٢٨٢,٠٢٢)	نتائج أعمال القطاع
١٨,٢٢٤,٠٥٢	٤٠,٢٨٣,٩٩٢	٣٨,٥٩٨,٢٢٣	١,١٧٨,٩٤٦	٥٠٦,٨٢٣	مصاريف غير موزعة
(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٥٦,٩٢٨)	(٢,٠٥٦,٩٢٨)	-	-	الربح قبل الضريبة
١٥,٠٧٦,٦٢٠	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٣٦,٥٤١,٢٩٥	١,١٧٨,٩٤٦	٥٠٦,٨٢٣	ضريبة الدخل
					صافي ربح السنة
					معلومات أخرى
٤٧٢,٧٧٦,٩٢٦	٥٢١,٤٥٤,٥٧٧	٥١٤,٠٢٨,٠٢٦	-	٧,٤٢٦,٥٥١	موجودات موزعة
١٣,٥٨٩,٢٤٤	١٢,٤٣٩,٠٠١	١٢,٢٨٣,٦٣٩	١,٩٢٧	١٥٣,٤٣٥	موجودات غير موزعة
٤٨٦,٣٦٦,١٧٠	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٢٦,٣١١,٦٦٥	١,٩٢٧	٧,٥٧٩,٩٨٦	مجموع الموجودات
١٣٢,٤٣٥,٤١١	١٥٢,٣٩٨,٤٧٨	١,٠٩٣,٩٧٥	١٣٤,٩٩٣,١٤٣	١٦,٣١١,٣٦٠	مطلوبات موزعة
٣٦,٢٢٢,٨٣٥	٢٥,٤٧٩,٤٤٣	٢٤,٦٣٤,١٧٧	٦٦٧,٠٣٥	١٧٨,٢٣١	مطلوبات غير موزعة
١٦٨,٦٥٨,٢٤٦	١٧٧,٨٧٧,٩٢١	٢٥,٧٢٨,١٥٢	١٣٥,٦٦٠,١٧٨	١٦,٤٨٩,٥٩١	مجموع المطلوبات
١,٧١٢,٢٠٠	٢,٠٤٨,٨٨٦				نقذات رأسمالية
١,٠٣٩,٤٠٨	١,٢٥٣,٤٨٤				إندثارات

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٨. التحليل القطاعي (تتمة)

معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف التشغيلية ، الموجودات والمطلوبات حسب القطاع الجغرافي:

٢٠٢٤	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٥٨,١٢٥,٦٢٩	٩٠٥,٤٤٦	٥٩,٠٣١,٠٧٥
مجموع الموجودات	٥٠٦,١٦٣,٤٣٥	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
مجموع المطلوبات	١٧٠,٨٦٥,٥٣٠	٧,٠١٢,٣٩١	١٧٧,٨٧٧,٩٢١
٢٠٢٣	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٣٣,٠٦٢,٦٩١	١,٣١٧,٤٦٦	٣٤,٣٨٠,١٥٧
مجموع الموجودات	٤٥٧,٠٠٨,٤٩٨	٢٩,٣٥٧,٦٧٢	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠
مجموع المطلوبات	١٦٥,٢٣٠,٨٠٤	٣,٤٢٧,٤٤٢	١٦٨,٦٥٨,٢٤٦

٢٩. إدارة رأس المال

يقوم المصرف بإدارة رأس المال على أساس ثابت لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطته. وتشمل هذه العملية قياس كفاية رأس المال وفقاً للنسب التي وضعها البنك المركزي العراقي.

والغرض الرئيسي من إدارة رأس المال للمصرف هو لضمان الامتثال للوائح كفاية رأس المال وبالتالي، حماية مصالح المساهمين في موجودات المصرف، ودعم عمليات قطاعات المصرف المختلفة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ لم تكن هناك تغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليصبح ٢٩٢,٥ مليار دينار.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٩. إدارة رأس المال (تتمة)

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	رأس المال الأساسي
٢٣,١٨٢,٧٩٦	٢٦,٩٩٥,٤٦٤	رأس المال المدفوع
٣٢٠,٨٨٨	٤٠١,٥٥٧	الاحتياطي القانوني
٤٣,٩٠٤,٢٣٥	٣٥,٧١٨,٢٥٣	الاحتياطيات الأخرى
٣١٧,٤٠٧,٩١٩	٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	الأرباح المدورة
		مجموع رأس المال الأساسي
٣٥٠,٦٥٠	١٨٧,٤٢٧	رأس المال المساند
٣٥٠,٦٥٠	١٨٧,٤٢٧	مخصصات عامة
٣١٧,٧٥٨,٥٦٩	٣٥٥,٨٠٢,٧٠١	مجموع رأس المال المساند
٢٢٨,٠٣٩,٧٢٢	١٩٨,٦٥٠,٣٣٩	مجموع رأس المال الأساسي والمساند
١٣٩,٣ %	١٧٩,١ %	مجموع الموجودات الخطرة المرجحة
		كفاية رأس المال % *

* تم احتساب كفاية رأس المال للمصرف طبقاً لإرشادات كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن البنك المركزي العراقي. إن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال هو ١٢,٥ % (٢٠٢٣: ١٢,٥ %). إن كفاية رأس المال للمصرف هي ١٧٩,١ % كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١٣٩,٣ %).

٣٠. ارتباطات والتزامات محتملة

أن إجمالي الالتزامات والمطلوبات المحتملة هي كما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٨٨,٢٦٩,٦٣٤	٩٧,٣٥٢,١٩٢	خطابات ضمان
١,٥٧٠,٦٩٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات المستندية
٣٤٣,٦٠٦	-	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
٩٠,١٨٣,٩٣٠	٩٧,٥٥٥,٧٤٢	

٣١. القضايا

هناك عدد من الدعاوى القضائية المرفوعة على المصرف ضمن النشاط الطبيعي للمصرف ومن أجل التحوط فإن إدارة المصرف تعتقد أن المخصصات المسجلة مقابل هذه القضايا كافية.

٣٢. نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع زبائن المصرف (ما عدا ودائع المصارف، الودائع الحكومية والتأمينات) بموجب نظام حماية الودائع رقم ٣ لسنة ٢٠١٦. يغطي هذا النظام ودائع الزبائن المؤهلة بنسبة ٥١٪ لأية مبالغ أقل من ١٠٠ مليون دينار عراقي و ٢٥٪ لأية مبالغ أكثر من ١٠٠ مليون دينار عراقي سيتم دفعها من قبل الشركة العراقية لضمان الودائع. يتم دفع مساهمة شهرية من قبل المصرف على النحو المنصوص عليه من قبل البنك المركزي العراقي حسب هذا النظام.

٣٣. حدث لاحق

باشر المصرف باعماله المصرفية وفقاً للشرعية الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، وتبعاً لذلك ستكون القوائم المالية اللاحقة معدة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي).

٣٤. أرقام المقارنة

قام المصرف بإعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لسنة ٢٠٢٣ لكي تتفق مع أسلوب العرض والأفصاح للسنة المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. لم ينتج أي أثر على الأرباح وحقوق المساهمين لسنة ٢٠٢٣.